توضيح مقدمة التفسير

لشيخ الإسلام ابن تيمية

ⓒ مؤسسة وقف الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك ، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

البراك ، عبدالرحمن بن ناصر
توضيح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية./عبدالرحمن بن ناصر البراك .- الرياض ، ١٤٤٠هـ

٢٢٠ص ؛ ١٧ X ٢٤ سم.

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-١٢٦٦-٥

١- القرآن - تفسير	أ.العنوان
ديوي ٢٢٧,٣٦٢	١٤٤٠/١٠٥٠٥

رقم الإيداع: ١٤٤٠/١٠٥٠٥
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-١٢٦٦-٥

الطَّبْعَة الأُولَى
حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ
١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩م

إصدارات مؤسسة وقف الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك (٤)

مؤسسة وقف الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك

المملكة العربية السعودية / الرياض

جوال 00966505112242
البريد الإلكتروني ..... m@sh-albarrak.com
الموقع الرسمي ..... sh-albarrak.com

توضيح مقدمة التفسير

لشيخ الإسلام ابن تيمية

تأليف

عبد الرحمن بن ناصر البراك

اعتنى به

مؤسسة وقف الشيخ
عبد الرحمن بن ناصر البراك

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه؛ **أما بعد**:

فهذا شرح رسالة "مقدمة في أصول التفسير" لشيخ الإسلام ابن تيمية، والتي اختار لها شيخُنا اسمَ "توضيح مقدمة التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية"، حيث عقد لها تسعة مجالس أتى على جميعها بالشرح والبيان، وكان ذلك من يوم السبت الموافق ٧/ربيع الأول/١٤٢٩هـ، ولغاية يوم السبت الموافق ١٢/جمادى الأولى/١٤٢٩هـ، في مسجد "الخليفي" بالرياض.

ففُرِّغت وحُوِّلت إلى مادة مكتوبة، ثم عُرضت على شيخنا؛ فكان يُصوِّبُ ويُعدِّلُ، ويزيد وينقص إلى أن استوى على سوقه، واكتمل ينعُه، وطاب ثمرُه.

ولا يخفى على طالب العلم أهميةُ هذه المقدمة ونفاستُها في علم أصول التفسير؛ فهي على وجازتها قد تناولت الموضوعات الرئيسة لهذا العلم، ووضعت القواعدَ الكلية والأصولَ العامة التي تجب مراعاتها في تفسير كتاب الله، ونبهت على طُرُقِ التفسير المعتبرة، مع التحذير من المسالك المنحرفة في التفسير.

لذلك عُني بها واستفاد منها جمعٌ من العلماء وأعلام التفسير، وذكروا جزءًا من موضوعاتها في مقدمات تفاسيرهم أو في مصنفات علوم القرآن؛ كابن كثير في مقدمة تفسيره، والسيوطي في الإتقان، والزركشي في البرهان، وغيرهم.

وقد سرنا في العمل على هذا الكتاب وفق المنهج التالي:

١ ـ مقابلة المتن وضبطه على عدّة طبعات؛ أهمها: نسخة د. عدنان زرزور، وهي العمدة في هذا الشرح، وننبِّهُ في الهامش إلى ما قد يكون من اختلاف بينها وبين النسخ الأخرى، كما ننبِّهُ إلى بعض ما وقع في المتن من إشكالات، وننقل ما يصوِّبه شيخنُا في بعض المواضع منها.

٢ ـ تقسيم المتن إلى فقرات، ووضع عنوان لكل فقرة في أعلى الصفحة، ويليهما شرح شيخنا الذي رُمز له بحرف (ش). وكل ما سبق ـ التقسيم ووضع العنوان والرمز للشرح ـ هو من وضع شيخنا.

٣ ـ إدراج أجوبة شيخنا على الأسئلة المتعلقة بالمتن في الحاشية في موضعها المناسب.

٤ ـ توثيق النقول التي وردت في المتن والشرح، وعزوها إلى مصادرها الأصلية.

٥ ـ ضبط الكلمات المشكلة وتشكيلها بالحركات، والعناية بعلامات الترقيم.

٦ ـ عزو الآيات إلى مواضعها من كتاب الله، وإثباتها على رواية حفص عن عاصم.

٧ ـ تخريج جميع الأحاديث والآثار الواردة في المتن، والشرح.

والطريقة في ذلك ما يلي:

أ ـ إذا كان الحديث في الصحيحين، أو أحدهما نقتصر في العزو إليه إلا لفائدة؛ كأن يكون اللفظ المذكور لغيرهما.

ب ـ إذا كان الحديث في غير الصحيحين:

خرَّجناه من مصادره الأصلية، كالسنن الأربعة وموطأ مالك ومسند أحمد، وغيرها من المصادر الحديثية المعتبرة.

لا نتوسع بذكر الطرق والشواهد، وإنما نحيلُ إلى بعض المراجع لمن أراد التوسّع والزيادة، وغالبًا ما تكون الإحالة إلى كتب التخريج، والعلل.

ننقل ما تيسَّر من كلام الأئمة النقاد المتقدمين على الحديث تصحيحًا أو تضعيفًا، وإذا كان بين الأئمة خلافٌ نذكر أقوالهم دون حكم أو ترجيح، وقد نستأنس ـ في هذه الحالة ـ بترجيحات المتأخرين، والمعاصرين ممن يشتغل بالتصحيح والتضعيف.

إذا لم نجد للأئمة النقاد كلامًا في الحديث: لا نحكم على الحديث صحةً أو ضعفًا، وغالبًا ما نعتمد في هذه الحالة على أحكام المتأخرين في ضوء قواعد النقاد.

ج ـ نذكر اسم الصحابي راوي الحديث إلا أن يُذكر في المتن، وإذا كان الحديث مرويًا عن أكثر من صحابي ذكرنا صاحب اللفظ وأشرنا إلى غيره تبعًا.

٨ ـ ترجمةُ الرواة والتعريف بالأعلام غير المشهورين.

٩ ـ شرح غريب الحديث، وبيان معاني الكلمات الغريبة.

١٠ ـ التعريف بالفِرق والمقالات.

١١ ـ صنعُ فهرسٍ للموضوعات، وللمصادر والمراجع.

ملاحظة: إذا ورد في الهوامش كلمة «شيخنا» فالمراد به صاحب الشرح؛ شيخنا العلامة عبدالرحمٰن بن ناصر البراك حفظه الله.

وفي الختام نتوجه بالشكر للشيخ أ. د/عبدالعزيز السحيباني ـ أستاذ التفسير والدراسات القرآنية في جامعة الإمام ـ الذي قام بخدمة هذا الشرح وقراءته على شيخنا، وقضى وقتًا في إضافة التعديلات والمحو والإثبات حتى وصل إلى هذه الصورة من التهذيب والتحرير.

ونسأل الله ﷻ أن ينفع بهذا الشرح من قرأه أو سمعه أو نشره،

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

اللجنة العلمية

في مؤسسة وقف الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك

للتواصل:

جوال: ٠٥٠٥١١٢٢٤٢

البريد الالكتروني:

m@sh-albarrak.com

مقدّمةُ الشارح

الحمدُ لله، وصلَّى اللهُ وسلَّم وبارك على عبده ورسوله، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه؛ **أما بعد**:

فهذا شرحٌ لرسالة: "مقدمةٌ[١] في التفسير، أو في أصول التفسير"[٢]؛ وذلك حسبما دوَّنه شيخُ الإسلام ابنُ تيمية ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في مؤلَّفه المذكور، وهي رسالةٌ ـ على صغر حجمها ـ كبيرةُ المعنى، عظيمةُ الفائدة[٣].

والحامل على كتابتها ـ كما ذكر في مقدمته ـ أنَّه طُلِب منه أن يكتب قواعدَ كليَّةً في تفسير القرآن، وحسبُك بابن تيمية ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ إمامًا في سائر العلوم الشرعية، ومنها التفسير[٤]؛ فهو ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ وإن لم يؤلف تفسيرًا عامًّا

---

(١) الرفع على الحكاية.

(٢) ذكر د. عدنان زرزور في مقدمته: أن الشيخ محمد جميل الشطي ـ مفتي الحنابلة في زمانه ـ هو أول من أطلق على هذه المقدمة اسم: مقدمة في أصول التفسير؛ عند طباعته لها سنة ١٣٥٥هـ. ينظر: مقدمة في أصول التفسير لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د. عدنان زرزور (ص٢٢).

(٣) وقد أفاد من هذه المقدمة كثيرٌ ممن جاء بعد شيخ الإسلام، وذكروا جزءًا من موضوعاتها في مقدمات تفاسيرهم أو في مصنفات علوم القرآن، منهم: ابن كثير في مقدمة تفسيره، والزركشي في البرهان، والسيوطي في الإتقان، والقاسمي في مقدمة تفسيره محاسن التأويل، وغيرهم من اللاحقين والمعاصرين. ينظر مقدمة د. زرزور (ص٢٠).

(٤) كل من التقى بشيخ الإسلام ابن تيمية، أو تتلمذ عليه، أو ترجم له؛ شهد له بالإمامة في التفسير وعلو قدره فيه:
قال ابن سيد الناس: «إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته». العقود الدرية (ص٢٦).
وقال علم الدين البرزالي في معجم شيوخه: «وكان إذا ذكر التفسير أبهت النَّاس من كثرة =

للقرآن[١] قد ضرب فيه بسهم[٢]؛ وذلك بتفسير الآيات التي يقتضي الأمرُ

= محفوظه، وحُسْن إيراده، وإعطائه كلَّ قولٍ ما يستحقُّه من الترجيح والتضعيف والإبطال، وخوضه في كل علم، كان الحاضرون يقضون منه العجب». المصدر السابق (ص٢٨).

وقال الذهبي: «وأما التفسيرُ فمسلَّم إليه، وله في استحضار الآيات من القُرْآن ـ وقت إقامة الدَّليل بها على المسألة ـ قوةٌ عجيبة، وإذا رآه المقرئ تحيَّر فيه، ولفرط إمامته في التفسير وعَظَمة اطِّلاعه يبيِّنُ خطأ كثيرٍ من أقوال المُفَسِّرين، ويُوهي أقوالًا عديدة، وينصُرُ قولًا واحدًا موافقًا لما دَلَّ عليه القُرْآن والحديث، ويكتب في اليوم والليلة من التفسير.. نحوًا من أربعة كراريس أَو أزيد». المصدر السابق (ص٤١).

وقال تعليقًا على قول أبي عثمان الصابوني النيسابوري، الواعظ المفسِّر شيخ الإسلام، وقت أن ودَّع النّاس: يا أهل سلماس، لي عندكم أشهر أعِظُ وأنا في تفسير آيةٍ وما يتعلّق بها، ولو بقيت عندكم تمام سنة لما تَعَرضْتُ لغيرها والحمد لله". قلت ـ أي الذهبي ـ: هكذا كان ـ واللَّه ـ شيخنا ابن تَيْمية، بقي أزيد من سنةٍ يفسِّر في سورة نوح، وكان بحرًا لَا تُكَدِّرهُ الدِّلاء رَحِمَهُ اللَّهُ". تاريخ الإسلام (٩/٧٣٤).

وقال ابن عبدالهادي: «ومن ذلك ما جمعه في تفسير القرآن العظيم وما جمعه من أقوال مفسِّري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم وذلك في أكثر من ثلاثين مجلدًا، وقد بيَّض أصحابُه بعضَ ذلك وكثيرًا منه لم يكتبوه بعد، وكان ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ يقول: ربما طالعتُ على الآية الواحدة نحو مائة تفسير! ثم أسألُ اللهَ الفهمَ وأقول: يا معلِّم آدم وإبراهيم علِّمني، وكنتُ أذهبُ إلى المساجد المهجورة ونحوها، وأمرِّغُ وجهي في التراب، وأسألُ الله تعالى وأقول: يا معلِّم إبراهيم فهِّمني». العقود الدرية (ص٤٢).

وقد ذكر ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ لتلميذه ابن رُشيّق بما فتح الله عليه في فهم معاني القرآن وهو في سجنه؛ فقال: «قد فتح الله عليَّ في هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم بأشياء؛ كان كثير من العلماء يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن». المصدر السابق (ص٤٤). وينظر: الأعلام العلية لعمر البزار (ص٢٠)، والشهادة الزكية لمرعي الكرمي (ص١٢).

(١) وقد نصَّ على ذلك ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ كما في رسالته لابن رُشيِّق. قال ابن رشيق: «لما حُبس في آخر عمره كتبتُ له أن يكتب على جميع القرآن، تفسيرًا مرتبًا على السور؛ فكتب يقول: إن القرآن فيه ما هو بيِّن بنفسه، وفيه ما قد بيَّنه المفسرون في غير كتاب، ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعةٍ من العلماء، فربما يطالع الإنسانُ عليها عدة كتب ولا يتبيَّنُ له تفسيرها، وربما كتب المصنف الواحد في آية تفسيرًا ويفسر غيرها بنظيره؛ فقصدتُّ تفسيرَ تلك الآيات بالدليل؛ لأنه أهم من غيره، وإذا تبين معنى آية تبين معاني نظائرها». العقود الدرية (ص٤٣).

(٢) ذكر ابن رُشيِّق المغربي المالكي ـ تلميذ شيخ الإسلام وكاتب مؤلفاته ـ عددًا كبيرًا =

التعليقَ عليها في مقام الاستدلال؛ فهي مبثوثةٌ في كتبه، وقد جُمع منها قدرٌ كبير[١]، ولعل الأكثر تضمَّنه مجموعُ الفتاوى، في أربعة مجلداتٍ في التفسير[٢]، وله تفسيرٌ مفردٌ لسورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٣]. وتفسيرُه لهذه السورة لم يقتصر فيها على معاني الجُمَلِ والمفردات، بل هو تفسيرٌ موضوعيٌّ؛ اشتمل على موضوع السورة، مع بيانِ دلالةِ ألفاظِها، وجُمَلِها.

والتفسيرُ علمٌ جليل، والأصلُ فيه أنَّه متلقّى عن الرسول ﷺ كما سيأتي، ثم عن أصحاب الرسول ﷺ والتابعين. فَعِلمُ التفسير من العلوم الشرعية التي كان يتميَّز بها بعضُ الصحابة؛ كابن عباسٍ ـ رضي الله عنهما ـ فقد كان له تميُّزٌ معروفٌ فيه، وإن كان غيرُه من الصحابة عنده علمٌ بالتفسير؛ فهم يتفاوتون بحسب مراتبِهم في العلم والفقه، وكذلك التابعون.

ثم صار هذا العلم كغيره من العلوم الشرعية؛ حيث دوَّنه الناسُ وصنّفوا فيه؛ فنقلوا التفسيرَ المنصوصَ عن النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ ونقلوا التفسيرَ المأثور عن الصحابة، وعن التابعين. وأوسعُ من ألّف في التفسير المأثور: الإمامُ ابنُ جريرٍ ـ رحمه الله ـ فهو إمامٌ في هذا الشأن، وتفسيرُه مرجعٌ أصيل[٤]. ثم تنوّعت مناهجُ الناسِ في التفسير؛ كلٌّ ينزع إلى

= من مصنفاته في التفسير مرتبًا على سور القرآن في كتابه: «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية» الذي نشره د. صلاح الدين المنجد منسوبًا لابن القيم، وهو وهم؛ كما حققه أصحاب «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» (ص٥٦ ـ ٦١).

(١) منها: ما جمعه د. محمد السيد جليند في كتابه: «دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية» في ستة أجزاء.

(٢) وهي الأجزاء (١٤و١٥و١٦و١٧).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/١٧)، وقد طبع مفردًا بعنوان "جواب أهل العلم والإيمان بتحقيق ما أخبر به رسول الرحمن من أن قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" بتحقيق محب الدين الخطيب.

(٤) "وهو أجلُّ التفاسير، لم يُؤلف مثلُهُ كما ذكره العلماء قاطبة، منهم النووي في تهذيبه؛ وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحدٌ، لا قبله ولا بعده". اهـ =

جانب[١]، فهناك: التفسير بالمأثور، والتفسير الذي يُعوَّل فيه على اللغة العربية، ويُقصد ـ أيضًا ـ منه الاستنباط، وهذا النوعُ من التفسير يقوم على علوم النحو، والبلاغة بأنواعها: المعاني، والبيان، والبديع. وشيخُ الإسلام في رسالته ـ كما سيأتي ـ وازن بين مناهج المفسرين بما يحصل به البيانُ الشافي والتصوُّرُ الواضح.

والتفسير إذا أُطلق يُراد به تفسيرُ القرآن، وهو مأخوذٌ من الفَسْر، أي: فَسْرُ الشيء وإماطةُ الغطاء عنه؛ حتى يَظْهَر ويَبِين[٢]. ومادة "فَسَرَ" تلتقي مع مادة "سَفَر"؛ فالإسفار فيها: ظُهورٌ، وكَشْفٌ[٣].

والتفسير في الاصطلاح: هو بيانُ معاني كلام الله[٤]. وقولُنا: "بيان"، أي: المقصودُ من الكلام وما يدَّلُ عليه. وعلمُ التفسير هو العلمُ الذي يَبحث في معاني القرآن، فهو علمٌ جليلٌ؛ فالقرآن هو كلامُ الله، وهو أشرفُ الكلام، وأشرفُ كتابٍ، وهو الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد.

= السيوطي في طبقات المفسرين (ص٩٦). وقد طبع تفسير الطبري عدة طبعات، من أجودها: طبعة الشيخ شاكر، وطبعة دار هجر بتحقيق د. عبدالله التركي في ٢٦ مجلد.

(١) ينظر في بيان اتجاهات التفسير ومناهج المفسرين: **التفسير والمفسرون** لـ د. محمد حسين الذهبي، **واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، **ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير**، كلاهما لـ د. فهد الرومي، **وتعريف الدارسين بمناهج المفسرين** لـ د. صلاح الخالدي، **ومناهج المفسرين** لـ د. أحمد الشرقاوي.

(٢) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس (٥٠٤/٤)، ولسان العرب (٥٥/٥).

(٣) ينظر: جامع التفاسير للراغب الأصفهاني (ص٤٧).

(٤) اختلفت عبارات المعرِّفين لمصطلح "التفسير" بين موسِّع ومختصِر. ينظر تحريرٌ نفيس لتعريف التفسير، وبيان حدوده، وتنقيته مما لا يدخل فيه من أنواع معارف المفسرين، ومناقشة بعض التعريفات في: «التفسير اللغوي للقرآن الكريم» (ص٢١ ـ ٣٢)، و«مفهوم التفسير والتأويل والتدبر والاستنباط والمفسر» (ص٥٣ ـ ٨٨) كلاهما لـ د. مساعد الطيار.

ومن التفسير ما يفتح اللهُ به على العبد من فهم[١]؛ ولكنَّه فهمٌ مبنيٌّ على أصولٍ صحيحةٍ؛ **فالتفسيرُ يدور على أصولٍ**:

ـ تفسيرُ القرآنِ بالقرآن؛ فالقرآن يُفسَّر بعضُه ببعض.

ـ وتفسيرُ القرآنِ بالسُّنَّةِ المأثورةِ عن الرسول ﷺ.

ـ ثم تفسيرُ القرآنِ بأقوال الصحابة والتابعين.

ـ ومن أصول التفسير: اللغة العربية؛ لأنَّ القرآن منزَّلٌ بلسانٍ عربي.

فهذه هي الطرق لمعرفة معاني كلام الله[٢].

وأيُّ كلامٍ لا بد في فَهْمِهِ من معرفة ثلاثة أمور:

معرفةِ **لغةِ المتكلِّم** التي بها الخطابُ، ومعرفةِ **مُرادِ المتكلِّم**؛ فلا يمكنُ تفسيرُ أيِّ كلامٍ بمجرَّد دلالةِ اللغة؛ لأنَّ كلَّ متكلِّمٍ له مقاصِدُ في خطابه[٣]، ثم أيضًا لا بد من معرفةِ **السِّياقِ الذي ورد فيه هذا اللفظُ، أو هذا الكلامُ**؛ فلا يجوز قطعُ الكلامِ بعضِه عن بعض، بل لا بد من مراعاة ما قبلَهُ وما بعدَهُ، وهذا هو معنى التدبُّر.

فالتدبُّرُ هو أن تنظرَ في الكلام بعد استكماله؛ فلا تقطع الجملةَ عمَّا

---

(١) ويشهد له حديث أبي جحيفة قال: قلت لعلي ـ رضي الله عنه ـ: «هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟» قال: «لا والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن» أخرجه البخاري (٣٠٤٧).

(٢) والكلام في بيان هذه الطرق وتوضيحها هي لبُّ هذه الرسالة والسبب الرئيس لكتابتها؛ إضافة إلى موضوعات أخرى تناولتها: كبيان الرسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ معاني القرآن وألفاظه للصحابة، واختلاف التنوع والتضاد في تفسير السلف، وسبب الاختلاف من جهة المنقول ومن جهة الاستدلال، وأحسن طرق التفسير، والتفسير بالرأي. فهذه هي موضوعات هذه الرسالة. وينظر تعليق د. زرزور على هذه الموضوعات في مقدمته لهذه الرسالة (ص١٥ ـ ١٩).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/١١٥).

بعدها، ولا تُلغي اعتبارَ اتصالِها بما قبلها[١]. فلا بد أن يُفهم الكلامُ في المَساقِ الذي ورد فيه؛ فتَنظر ما قبله وما بعده. فهذا أساسٌ في فهم الكلام: سواء القرآن، أو الحديث، أو غيرهما؛ فلكلِّ متحدِّثٍ مقاصدُه من كلامه.

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر" لـ د. مساعد الطيار (ص١٨٥).

خطبة الحاجة

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ربِّ يسِّر وَأعِنْ برَحمتِك

الحمدُ لله نستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونَعوذُ بالله من شُرُورِ أَنفُسِنَا ومن سيِّئاتِ أعمالِنا، من يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يُضْلِلْ فلا هاديَ له.

وأَشهدُ أَنْ لا إِلـه إِلا اللهُ وحدهُ لا شريك لـه، وأَشهدُ أنَّ محمَّدًا عبدُهُ ورسولُهُ، صلَّى اللهُ عليه وسلَّم تسليمًا.

ش: هذه الخطبة مأثورةٌ في جملتها عن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان يعلِّمُها أصحابَهُ؛ كما قال ابنُ مسعودٍ ـ رضي الله عنه ـ: "**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا خُطْبَةَ الْحَاجَةِ: إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا...**"[(١)]. وهي على اختصارها تُعدُّ من

---

(١) روي هذا الحديث عن ابن مسعود موقوفًا ومرفوعًا: أخرجه عبدالرزاق (١٠٤٤٩)، وأحمد (٣٧٢٠) و(٣٧٢١)، وأبو داود (٢١١٨)، وابن ماجه (١٨٩٢)، والترمذي (١١٠٥)، والنسائي (١٤٠٤). ومداره على أبي إسحاق السبيعي، عن أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود وأبي الأحوص، كلاهما عن عبدالله بن مسعود، به. وقد اختلف فيه على أبي إسحاق اختلافًا كثيرًا؛ كما بيّن الدارقطني في العلل (٥/٣٠٩، رقم ٩٠٤). =

جوامع الكَلِم، الذي خُصَّ به النبيُّ ﷺ.

ومن عادة شيخِ الإسلام: أنَّه يفتتح بها كثيرًا من رسائله، فتارةً لا يكتبُ خُطبةً أصلًا بل يبدأ الجوابَ بقوله: الحمدُ لله ربِّ العالمين[١]، وتارةً يدبِّجُ[٢] خُطبةً يَضمِنُها إشاراتٍ ودلالاتٍ ترشُدُ إلى الكتابِ المؤلَّفِ، كما في كتابه: "الجوابُ الصحيحُ لمن بدَّل دِينَ المسيح"، وكذلك كتابه: "إقامةُ الدَّليلِ على إبطالِ التَّحليل"، و"الصارمُ المسلول على شاتِمِ الرَّسُولِ"، وتارةً يُصدِّرُ بهذه الخطبة. وقد ذكرتُ شرحَهَا ضِمنَ شرحِ العقيدةِ التدمرية[٣]؛ مُبيِّنًا أنَّ هذه الخُطبةَ من جوامع الكَلِم، وأنَّها مشتملةٌ على أصولِ الإيمان، وأقسامِ التوحيد، والإيمانِ بالقدر.

❀ ❀ ❀

= وأبو إسحاق من المكثرين الذين يُجمع حديثهم فلا يُستنكر منه ذلك؛ خاصة من رواية الأثبات عنه كحفيده إسرائيل وشعبة والثوري؛ لذلك قال الدارقطني: "وكل الأقاويل صحاح، عن أبي إسحاق، إلا ما قال زيد بن أبي أنيسة من ذكر علقمة، فإن أبا إسحاق لم يسمع من علقمة شيئاً". وحسَّن الترمذيُ الحديثَ. وينظر: خطبة الحاجة للألباني.

(١) كما في شرح الأصبهانية، والاستقامة، والرد على المنطقيين، والنبوات، وغيرها من مصنفاته.

(٢) الدبج هو لنقش والتزيين، وهو لفظ فارسي معرب. ينظر: لسان العرب (٢/ ٢٦٢).

(٣) ينظر: شرح العقيدة التدمرية (ص٢٨) طبعة "دار التدمرية"، ولشيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٨/ ٢٨٥ ـ ٢٩١) شرح لطيف لهذه الخطبة.

السَّبَبُ الباعِثُ على تأليفِ الرّسالة

أما بعد؛ فقد سألني بعضُ الإخوانِ أَنْ أكتبَ له مقدمةً تتضمَّنُ قواعدَ كليةً، تُعِينُ على فَهْمِ القرآن، ومعرفةِ تفسيرِه ومعانيه، والتمييزِ ـ في منقولِ ذلك ومعقولِه ـ بين الحقِّ وأنواعِ الأباطيل، والتنبيهِ على الدَّليلِ الفاصلِ بين الأقاويل؛ فإنَّ الكتبَ المصنَّفةَ في التفسير مشحونةٌ بالغَثِّ والسَّمينِ، والباطلِ الواضح والحقِّ المبين.

والعِلمُ: إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليلٌ معلوم، وما سوى ذلك: فإمَّا مُزيَّفٌ مردودٌ، وإما موقوفٌ لا يُعلم أنَّه بَهرجٌ ولا منقودٌ.

ش: بدأ الشيخُ رسالتَهُ "مقدِّمةٌ في أصولِ التفسير" بهذه المقدمة، وقد تضمنت أمورًا:

منها: الإشارة إلى السبب الباعث على كتابتها، وهو سؤالٌ وطلبٌ من بعض الراغبين في علم التفسير؛ فكتبها الشيخُ جوابًا وتحقيقًا لرغبتهم، والمطلبُ هو كتابةُ قواعِدَ كليَّةٍ تُعينُ على فهم القرآن وتفسيرِه ومعرفةِ معانيه، وهذه القواعدُ نعبِّرُ عنها بأصولِ التفسير؛ كما تقدم.

ويبيِّنُ الشيخُ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أنَّ هذه القواعِدَ يحصلُ بها التمييزُ بين التفسيرِ بالمنقول والمأثور، والتفسيرِ بالفهم والاستنباط، وهو التفسيرُ بالمعقولِ الذي مبناه فهمُ دلالاتِ الكلام، كما يقول الشوكانيُّ[1]؛ حيث سمَّى

(١) ينظر: فتح القدير (١/١٤).

تفسيرَهُ: "فتحُ القديرِ الجامِعُ بين فنَّي الرواية والدِّراية من علم التفسير". فالتفسير: تفسيرٌ بالرواية، وتفسيرٌ بالدراية والفهم المبنيِّ على أصولِ الاستنباط ومعرفةِ دلالات الكلام.

ومنها: أنَّ من الدواعي لكتابة هذه القواعد: هو أنَّ كتبَ التفسيرِ مشحونةٌ بالغَثِّ والسَّمين[(١)]؛ ففيها الحقُّ الواضحُ المبينُ، وفيها ما يُعدُّ من الكلام الرديءِ والغَثِّ الذي ليس هو من العلم النافع؛ فهو إمَّا رواياتٌ موضوعة وباطلة، وإما فهوم سقيمة هي من نوع الخيالات والظنون التي لا تقوم على مستند.

ومنها: أنَّ الشيخ يقرِّر أنَّ العلمَ الصحيحَ النافعَ: إمَّا أن يكون نقلٌ مصدَّقٌ ثابت عن معصوم، وهذا هو النقلُ عن الرسول ﷺ، وهو أجلُّ العلم، وإما علمٌ يقوم عليه الدليلُ؛ فإذا قام عليه الدليلُ وجب.

وما خرج عن ذلك: إمَّا باطلٌ قام الدليلُ على بطلانه، وإما مشكوكٌ فيه لا يتميَّزُ هل هو من الحقِّ المقبولِ، أم من الباطلِ المردودِ. فصارت العلوم: إما حقٌّ بيِّنٌ يجب قبولُه، وإلا باطلٌ بيِّنٌ يجب ردُّه، أو ثالثٌ لا يتميَّز هل هو من المقبول المرضيِّ أم من الباطلِ المردود.

وإذا كانت كتبُ التفسيرِ كما وصفها الشيخُ ـ وهو الواقع ـ فإنَّ طالبَ العلمِ ـ ولاسيما طالب التفسير ـ يحتاج إلى معرفةٍ بأصول وقواعد التفسير الصحيحة التي يجب أن يعوِّل عليها في تفسيره وبيان معاني كلام الله[(٢)].

---

(١) ينظر ما تقدم (ص١٢) حاشية رقم (١) من ذكر بعض المراجع التي درست مناهج المفسرين واتجاهاتهم والمآخذ عليهم.

(٢) ينظر في أصول وقواعد ومسائل التفسير: **مقدمات تفاسير**: الطبري، وابن عطية، وابن جزي، وابن عاشور، **ومصنفات علوم القرآن**: كالإتقان، والبرهان، ومناهل العرفان، **وبعض المؤلفات المفردة في هذا الباب أو في بعض مسائله**: كرسالة أصول التفسير للسيوطي، و"الفوز الكبير" للدهلوي، و"التكميل في أصول التأويل" للفراهي، والقواعد الحسان" للسعدي، و"مقدمة في أصول التفسير" لابن قاسم، و"أصولٌ في التفسير" لابن عثيمين. =

ويجب أن يكون عنده خبرةٌ في الكتب المصنَّفَةِ في التفسير ومناهجِهَا حتى يكون منها على بيِّنة؛ لأن كلَّ طائفةٍ الآن لها تفسيرٌ: فالرافضةُ(١) لهم تفاسير(٢)، والصوفيةُ(٣) .....

= **ومن المصادر المحررة في هذا الباب**: "المحرر في علوم القرآن"! و"التحرير في أصول التفسير"، و"فصول في أصول التفسير"، و"شرح مقدمة في أصول التفسير" لابن تيمية، و"مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير"، كلها لـ د. مساعد الطيار. و"بحوث في أصول التفسير ومناهجه" لـ د. فهد الرومي، و"قواعد في التفسير" لـ د. خالد بن عثمان السبت، و"قواعد الترجيح عند المفسرين" لـ د. حسين الحربي.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وإنّما سُمّوا رافضة، وصاروا رافضة لمّا خرج زيد بن علي بن الحسين بالكوفة في خلافة هشام، فسألته الشيعة عن أبي بكر وعمر، فترحّم عليهما، فرفضه قومٌ، فقال: رفضتموني، رفضتموني؛ فسمّوا رافضة. وتولّاه قومٌ فسمّوا زيديّة؛ لانتسابهم إليه. ومن حينئذٍ انقسمت الشيعة إلى رافضة إماميّة، وزيديّة. وكلما ازدادوا في البدعة، ازدادوا في الشرّ". منهاج السنة (٩٦/٢). وأصل دين الرفض كما أخبر شيخ الإسلام: "من المنافقين والزنادقة؛ فإنّه ابتدعه ابن سبأ الزنديق وأظهر الغلوّ في عليّ بدعوى الإمامة والنصّ، وادّعى العصمة له". مجموع الفتاوى (٤٣٥/٤)، و(٤٨٣/٢٨)، وبغية المرتاد (٣٤١/١). وينظر: منهاج السنة (٤٦/٢)، (٤٧١/٣)، (٣٧٧/٣ ـ ٣٧٨)، (١٦٠/٥ ـ ١٦٥)، (٢١٩/٧ ـ ٢٢٠)، ومجموع الفتاوى (٣٥٦/٣ ـ ٣٥٧)، (٣٥/١٣ ـ ٣٦).

(٢) ينظر تفاسيرهم المعتمدة ومنهجهم في التفسير في: التفسير والمفسرون، لـ د. محمد حسين الذهبي (٥/٢)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، لـ د. فهد الرومي (٣٧/١) و(١٨٣/١).

(٣) الصوفية: نسبة إلى لبس الصوف، هذا هو الصحيح، كما قال شيخ الإسلام في الفرقان (ص٥١). وقد عُرفوا في بادئ الأمر بالزهد والعبادة، وكانت لهم أحوال أنكرها عليهم الأئمة، ثم تطور الأمر إلى أن دخل في التصوف فلاسفة الصوفية والزنادقة؛ فأدخلوا فيه القول بالحلول والاتحاد، والقول بالظاهر والباطن، وغيرها من البدع المكفِّرة. ينظر: مجموع الفتاوى (٥/١١ ـ ٢٠)، والنبوات (٢٨٠/١ ـ ٢٨٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١٦٩/٢)، وبيان حقيقة مذهب الاتحاديين أو وحدة الوجود ـ مجموع الفتاوى ـ (١٣٤/٢ ـ ٢٨٥)، و(٥/١١).

لهم تفاسير[١]، والمعتزلةُ[٢] لهم تفاسير[٣]، كذلك أهلُ السنة عندهم تفاسير، ولهم مناهج مختلفة.

وحتى هذه التفاسيرُ نفسها مشحونةٌ بأنواعٍ من الفُهوم المختلفة، ويحتاج طالبُ العلم ـ وطالبُ التفسيرِ بالذات ـ إلى أن يعرفَ مناهجَهَا ويميِّزَ بينها.

وأفضل ما يُنصح به: تفسيرُ ابنِ كثيرٍ[٤]؛ لأنه بنى تفسيرَهُ على أهم طُرُقِ التفسير، وهي: تفسيرُ القرآنِ بالقرآن، وبالسنة، وبالتفسير المأثور عن السلف من الصحابة والتابعين، وهو أسلمُ التفاسيرِ من شَوْبِ البدعة، وليس فيه أيضًا إغراقٌ في المباحث اللغوية ومباحث العلوم الأخرى[٥].

---

(١) ينظر: التفسير والمفسرون، لـ د. محمد حسين الذهبي (٢/٢٥٠)، واتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، لـ د. فهد الرومي (١/٤١) و(١/٣٥٧).

(٢) المعتزلة: فرقة كلامية ظهرت في البصرة أول القرن الثاني على يد واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري؛ لابتداعه القول بأن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، مخالفًا بذلك قول الحسن وأهل السنة أنه مؤمن لكنه فاسق، وهم طوائف شتى يجمعهم: القول بنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وأن العبد يخلق فعل نفسه، لهم أصول خمسة وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، شرح هذه الأصول شيخهم القاضي عبدالجبار في كتابه: "شرح الأصول الخمسة". ينظر: مجموع الفتاوى (٦/٣٣٩)، و"تاريخ الجهمية والمعتزلة" (٥٦ ـ ٥٨)، و"المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها" (١٤ ـ ١٩).

(٣) ينظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، (١/٣٦)، ومنهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير (ص٥٥) كلاهما، لـ د. فهد الرومي.

(٤) " وَهُوَ من أحسن التفاسير؛ إن لم يكن أَحْسنهَا". الشوكاني في البدر الطالع (١/١٥٣). ولتفسير ابن كثير عدة طبعات، أجودها: طبعة مكتبة أولاد الشيخ بمصر في ١٥ مجلد، وتقاربها: الطبعة الثانية لدار طيبة بتحقيق سامي السلامة في ٧ مجلدات، وكذلك: طبعة دار ابن الجوزي بتحقيق د. حكمت ياسين في ٧ مجلدات، وهذه الأخيرة أجودها من حيث التحقيق وتخريج الأحاديث.

(٥) ينظر منهج ابن كثير في التفسير، لـ د. سليمان اللاحم. وأيضًا: ما تقدم من كتب مناهج التفسير في الفصل الخاص بتفسير ابن كثير.

كذلك من أفضل التفاسير التي تصلح لمختلف الطبقات: تفسيرُ الشيخ عبدِالرَّحمنِ السعدي[١]؛ فهو تفسيرٌ مصفًّى، وإن كان لا يحقِّقُ مقاصدَ طالبِ العلم من التفسير، ولكنَّه بيَّن بأسلوبه العلميِّ الواضح السهلِ معاني الآيات؛ فيفسِّرُ الآيةَ إجمالًا، ولا يتوسَّعُ في دلالات الألفاظ واللغة والإعرابات، وهو لا ينقل من غيره إلا النَّزْرَ اليسيرَ، بخلاف ابن كثير؛ فإنه كان ينقل كثيرًا من ابن جرير، فهو كالتلخيص لتفسير ابن جرير.

ومن الكتب التي شُحنت بالغَثِّ[٢] الذي أشار إليه الشيخُ ـ على سبيل المثال ـ: الكتب التي تُعنى بالنقل عن بني إسرائيل والتوسُّعِ في الروايات الإسرائيلية[٣]؛ فلا يجوز التعويلُ عليها في فهم كلام الله، وقد درج كثيرٌ من المفسرين كابن جرير ـ على جلالة قدره وأهمية تفسيره ـ ومَن بعده على نقل روايات إسرائيلية عن بعض التابعين[٤]، فلا يجوز أن يكون عليها المعوَّلُ في فهم المراد من القرآن لكنها قد تذكر للاستشهاد؛ **لأن القاعدة في الأخبار الإسرائيلية أنها ثلاثةُ أقسام:**

ما دل شرعُنا ـ الكتاب والسنة ـ على صدقه؛ وجب تصديقُه.

وما دل شرعُنا على كذبه؛ وجب ردُّه وتكذيبُه.

وما لم يدل شرعنا على صدقه ولا على كذبه؛ فنتوقَّفُ فيه، ولكن لا بأس من حكايته؛ كما قال ﷺ: (**حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ**)[٥].

---

(١) ينظر: مقدمة الشيخين: ابن عثيمين، وعبدالله بن عقيل لتفسير السعدي.

(٢) الغث: الرديء من كل شيء، ولحم غث مهزول. ينظر: لسان العرب (٢/١٧١).

(٣) ينظر: **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير** لـ د. محمد بن محمد أبو شهبة، **والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير** لـ د. رمزي نعناعة، **وتفسير القرآن بالإسرائيليات نظرة تقويمية** لـ د. مساعد الطيار. وهذا الأخير بحثٌ نفيسٌ جدًا، وفيه رؤية تأصيلية محررة في قيمة الرواية الإسرائيلية، وحدود الاحتجاج بها، وشرط كونها من مصادر التفسير.

(٤) ينظر: الإسرائيليات في تفسير الطبري ـ دراسة في اللغة والمصادر العبرية، لـ د. آمال محمد ربيع. وما تقدم من كتب مناهج المفسرين في الفصل الخاص بتفسير ابن جرير.

(٥) أخرجه البخاري (٣٤٦١) من حديث عبدالله بن عمرو بسياق أطول.

ويمكن أن يُقرَّب قولُ الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: "**والعِلمُ: إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ عن معصوم، وإما قولٌ عليه دليلٌ معلوم، وما سوى ذلك: فإمَّا مُزيَّفٌ مردود، وإما موقوفٌ لا يُعلم أنَّه بَهرجٌ ولا منقود.**" ـ بأنه نظيرُ ما جاء في الحديث: (**إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ**)[1].

فالأشياء بالنسبة لحكمها: إمَّا من الحلال البيِّن، أو الحرام البيِّن، أو المشتبِهات.

كذلك العلوم: إمَّا حقٌّ واضحٌ بيِّنٌ، أو باطلٌ بيِّنُ البُطلانِ، أو مشتبِهٌ لا يُحكم فيه بشيء، مثلَ ما ذكرنا آنفًا في الإسرائيليات.

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير.

حاجةُ الأُمَّةِ إلى فَهْمِ القرآن

وحاجةُ الأُمَّةِ ماسَّةٌ إلى فَهم القرآن الذي هو: حبلُ الله المتين، والذِّكرُ الحكيم، والصِّراطُ المستقيم، الذي لا تزيغُ به الأهواءُ، ولا تلتبِسُ به الألسُن، ولا يَخْلَقُ على كثرة الردِّ، ولا تنقضي عجائبُه، ولا يشبع منه العلماءُ. مَن قال به صَدَق، ومَن عَمِل به أُجِر، ومَن حكم به عدَل، ومَن دعا إليه هُدِي إلى صراطٍ مستقيم، ومَن تركه مِن جبَّارٍ قصمه اللهُ، ومَن ابتغى الهُدى في غيره أضلَّه اللهُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِيٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ﴾ [طه: ١٢٣ ـ ١٢٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥ ـ ١٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿١﴾ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ﴾ [إبراهيم: ١ ـ ٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِي مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ

وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢ ـ ٥٣].

وقد كتبتُ هذه المقدمةَ مختصَرةً، بحسب تيسير الله تعالى، من إملاء الفؤادِ[1]، واللهُ الهادي إلى سبيل الرشاد.

ش: في هذه الجملة ذكر الشيخُ أنَّ من الباعث على كتابة هذه الرسالة: أنَّ الأمَّةَ في أمسِّ الحاجة لفهم كتاب ربِّهم، وهذا الكتابُ هو هُدى اللهِ الذي أنزله مع السُّنَّة على محمد ﷺ. ثم استشهدَ لذلك بوصف القرآن بكلماتٍ أصلُها في حديث عليٍّ المشهور، الذي رواه الترمذيُّ، عن الحارث الأعور قال: "مَرَرْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَإِذَا النَّاسُ يَخُوضُونَ فِي الأَحَادِيثِ؛ فَدَخَلْتُ عَلَى عَلِيٍّ؛ فَقُلْتُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ خَاضُوا فِي الأَحَادِيثِ، قَالَ: وَقَدْ فَعَلُوهَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: أَمَا إِنِّي قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **(أَلَا إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنَةٌ)**. فَقُلْتُ: مَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: **(كِتَابُ اللهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الفَصْلُ لَيْسَ بِالهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ،**

---

(١) قال د. مساعد الطيار: «من إملاء الفؤاد» يشير إلى أمرين:
"**الأول**: أنه كتبها من حفظه، ولم يكن رجع إلى مصادر التفسير أو غيرها لكتابة إجابته على هذه المسألة.
الثاني: أنه لم يراجع هذه المقدمة، ويستفاد من هذا: أن ما وقع من أخطاء جليّة في هذه المقدمة، فهو راجع إلى كونها إملاءً لم يُراجع، فتُحمل على سبق الذهن والوهم، والإملاء لا يكاد يسلم من الخطأ كما هو معروف مُجَرَّبٌ، فإن الإنسان إذا كتب شيئًا ثمَّ راجعه، فإنه يزيد فيه وينقص، ويصحح ما يقع عليه نظره من الأخطاء التي مرَّت عليه في الإملاء بسبب سبق الخاطر أو القلم".

وَهُوَ الذِّكْرُ الحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، هُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الأَلْسِنَةُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ العُلَمَاءُ، وَلَا يَخْلَقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقَضِي عَجَائِبُهُ، هُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الجِنُّ إِذْ سَمِعَتْهُ حَتَّى قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ۝١ يَهْدِىٓ إِلَى ٱلرُّشْدِ﴾. مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)[1].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٠٠٠٧)، والدارمي (٣٣٧٤)، والترمذي (٢٩٠٦)، والبزار (٨٣٦) من طريق حمزة الزيات القارئ، عن أبي المختار الطائي، عن ابن أخي الحارث الأعور، عن الحارث، به.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.

وقال البزار: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن علي، ولا نعلم رواه عن علي إلا الحارث.

وقال الذهبي في ترجمة أبي المختار الطائي في الميزان (١٧٧٦): "حديثه في فضائل القرآن العزيز منكر".

وابن أخي الحارث هذا: مجهول، لكنه توبع، تابعه محمد بن كعب القرظي: عند أحمد (٧٠٤)، وأبي يعلى (٣٦٧)، والبزار (٨٣٤) من طريق ابن إسحاق قال: وذكر محمد بن كعب القرظي، عن الحارث، به. ولا يعرف لابن إسحاق رواية عن محمد بن كعب القرظي، بل يروي عنه في السيرة بواسطة كما قال الشيخ أحمد شاكر، ويدل عليه قوله: "وذكر محمد بن كعب" فلم يصرح بالسماع! وأحسن منه: ما أخرجه الدارمي (٣٣٧٥)، والبزار (٨٣٥) من طريق أبي البختري سعيد بن فيروز، عن الحارث، عن علي به.

ومدار الحديث على الحارث الأعور، وقد ردَّ روايته الجمهورُ، وكذّبه الشعبي وابن المديني وغيرهما، وقال ابن عدي: "عامة ما يرويه غير محفوظ". ينظر: ميزان الاعتدال (رقم ١٦٢٧).

وللحديث طريق آخر: أخرجه الخطيب في تاريخه (٢٦٩/٩، رقم الترجمة ٤٣٦٩) من طريق خلف بن عبدالحميد بن عبدالرحمٰن بن أبي الحسناء، قال: حدثنا أبو الصباح عبدالغفور، عن أبي هاشم، عمن سمع عليًا، يقول: فذكره. وخلف بن عبدالحميد هذا قال أحمد: لا أعرفه، والرجل الذي لم يسم هو الحارث كما تدل عليه سائر الروايات. =

وهذا الحديث يرجح ابنُ كثير وغيرُه أنه موقوف على علي[١]. ولكن كله حق، وشواهده واضحة في القرآن، فهو حبل الله المتين، وقد فُسِّر قوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٣] ـ بالقرآن[٢]. وهو الصراط المستقيم، وقد فُسِّر الصراط في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] ـ بالقرآن[٣]، وهو الذي لا تزيغ به الأهواءُ، ولا تلتبسُ به الألسُن، ولا يَخلَق على كثرة الرد، مهما ردَّد المسلمُ هذا القرآنَ فلا يُمل، كما أنه لا تنقضي عجائبه، ولا يشبع منه العلماء؛ ففيه العلوم والمعارف العظيمة. ومدار معارف القرآن على معرفة الله بأسمائه وصفاته وأفعاله، ومعرفة شرائعه، والأوامر والنواهي، والمنهج الذي يجب السير عليه، ومعرفة المبدأ والمعاد[٤]؛ ففيه الحديث عن مبدأ هذا الوجود والإنسان، ونهاية هذا الوجود.

وقوله: (**مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ**): هذا حقٌّ وواضحٌ، وأدلته معلومة. قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا

= **وله طريق آخر لكن إسناده مظلم**: أخرجه الطبراني في الكبير (٢٠/رقم ١٦٠)، وأبو نعيم في الحلية (٥/٢٥٣) من طريق عمرو بن واقد الدمشقي، عن يونس بن ميسرة بن حلبس، عن أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل، قال: ذكر رسول الله ﷺ يومًا الفتن؛ فعظَّمها وشدَّدها، فقال علي بن أبي طالب: فذكر نحوه. أورده الهيثمي في المجمع (٧/١٦٤) وقال: رواه الطبراني، وفيه عمرو بن واقد، وهو متروك.

والحاصل: أن الحديث حديث الحارث، وهو متروك، وضعَّف حديثه: الترمذي والبزار وابن عدي والذهبي؛ كما سبق.

وله شاهد من حديث ابن مسعود: أخرجه الحاكم (٢٠٤٠) من طريق إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبدالله نحوه. وإبراهيم الهجري ضعفه الأئمة النقاد ووصفوه بأنه رفّاع للموقوفات! وهذا منه، فقد روي هذا الحديث عن ابن مسعود موقوفًا؛ كما عند عبدالرزاق في المصنف (٦٠١٧). **وينظر**: الضعيفة (رقم ١٧٧٦)، و(٦٨٤٢).

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (١/٢١)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (١/١٠١).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٥/٦٤٣).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١/١٧٠).

(٤) ينظر مدارج السالكين (٢/٣٧٩)، والكافية الشافية (١/٨٣٩).

﴿وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥]. فالقرآن أخبار وأحكام ـ أوامر ونواهي ـ فأخباره هي الغاية في الصدق، وأحكامه غاية في العدل. فمن قال به صدق، ومن حكم به عدل.

وقوله: (**مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللهُ... وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هَدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**)؛ يبيِّنُهُ قولُه تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤] ثم استشهد الشيخُ بالآيات الدالة على عِظم شأنِ القرآن قال الله تعالى لآدم وزوجه وعدوهما إبليس: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ وقال لإبليس وآدم وزوجه: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣] ومنذ أهبط الله آدمَ والله ينزِّلُ الهدى على عباده، وأول ذلك آدم، عليه السلام، كان نبيًا، وله شريعة، وذريته كانت على التوحيد: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]. قال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة(١).

فالهدى والفلاح في اتباع هدى الله الذي بعث به رسله، والضلال والشقاء في الإعراض عن ذلك. قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢] وقال في المؤمنين المهتدين بالقرآن: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥] بعد قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إلى آخر الآيات وما زال هدى الله ينزل على أنبيائه ورسله، وآخر ذلك: ما أنزله

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٧٨١) من طريق أبي خالد الأحمر، عن عمرو بن قيس، عن عكرمة، عن ابن عباس، به. وأخرجه الحاكم (٣٤٣٨) من طريق عطاء بن يسار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، نحوه. وأخرجه ابن جرير (١٩١/١٦) من طرق عن ابن عباس، به. وقد روي مرفوعًا ولا يصح. ينظر: الضعيفة (رقم ٤٥٣١).

على محمد ﷺ، خاتم النبيين، من الكتاب والحكمة: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣]، ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨].

ومن الآيات الدالة على فضل القرآن ومسيس الحاجة إلى معرفة معانيه ومقاصده: قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] فسماه روحًا ونورًا؛ روحًا فيه حياة القلوب والأرواح، ونورًا فيه الهداية؛ فمن حُرِمَ الإيمان بالقرآن ومعرفة معانيه؛ فقد حرم ما فيه من الحياة والنور والهدى، وأضل الخلق على هذا هم الكافرون؛ فقد حُرموا هذا وهذا؛ فلا حياة ولا نور ﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢].

فالكافر ميت يسير في هذه الدنيا في ظلام، والمؤمن حي يسير على نور لكن مع التفاوت والتفاضل الكبير بين المؤمنين، تفاوت لا يعلم قدره إلا الله.

ومن ذلك أيضًا: قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]، وقوله: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة: ١٥، ١٦]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١٧٤] فهذه الآيات وأمثالها تدل على فضل القرآن، وأنَّ به الحياة، والهدى، ومن ابتغى الهدى من غيره أضلَّه الله فلا هدى إلَّا فيما جاء به محمد ﷺ، من الكتاب والحكمة، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢]

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

بيانُ الرسولِ معاني القُرآنِ لأصحابِهِ

فصلٌ

يجبُ أن يُعلمَ أنَّ النبي ﷺ بَيَّنَ لأصحابِهِ معانيَ القُرآنِ كما بيَّن لهم ألفاظَه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبدُالرَّحمن السُّلَمي[(١)]: حدثنا الذين كانوا يُقرِئونَنَا القرآنَ؛ كعثمانَ بْنِ عفان، وعبداللهِ بْنِ مسعودٍ وغيرِهما أنهم كانوا إذا تعلَّموا من النبي ﷺ عشرَ آياتٍ لم يجاوِزُوهَا حتى يتعلَّموا ما فيها من العلمِ والعمل. قالوا: فتعلَّمْنَا القرآنَ والعلمَ والعملَ جميعًا[(٢)]؛

---

(١) عبدالله بن حبيب بن ربيعة، مقرئ الكوفة، مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة، ولد في حياة النبي ﷺ وقرأ القرآن وجوَّده وبرع في حفظه، وعرض على عثمان وعلي وابن مسعود ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهم، وحدَّث عن عمر وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ ثقة ثبت، روى عنه الجماعة. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي (ص٢٧)، والتقريب لابن حجر (رقم ٣٢٧١).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٩٢٩)، وأحمد (٢٣٤٨٢)، والطبري في تفسيره (١/٧٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٥١) من طرق، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، نحوه.

وأخرجه الطحاوي (١٤٥٠)، والحاكم (٢٠٤٧) من طريق عبدالله بن صالح، عن شريك، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، عن ابن مسعود، به. وعبدالله بن صالح وشريك النخعي سيئا الحفظ، وعطاء فيه لين واختلاط. ينظر تراجمهم بالتوالي: ميزان الاعتدال (٢/٤٤٠)، و(٢/٢٧٠)، و(٣/٧٠).

وأصح منه: ما أخرجه الطبري (١/٧٤) من طريق الحسين بن واقد، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود، به. =

ولهذا كانوا يبقون مدَّةً في حفظ السُّورة.

وقال أنس: كان الرَّجلُ إذا قرأ البَقَرَةَ وآلَ عمرانَ جَلَّ في أعيننا(١).

وأقام ابنُ عُمَرَ على حِفظِ البَقَرَةِ عدَّةَ سنين، قيل: ثمانِ سنين؛ ذكرَهُ مالك(٢).

وذلك أن الله تعالى قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩] وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢، محمد: ٢٤]. وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ﴾ [المؤمنون: ٦٨] وتدبُّرُ الكلامِ بدون فهم معانيه

= **وله شاهد عن ابن عمر قال**: «لقد عشنا بُرهةً من دهرنا وإن أحدنا يُؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فيتعلَّمُ حلالَها وحرامَها، وما ينبغي أن يُوقف عنده فيها، كما تعلمون أنتم القرآن» ثم قال: «لقد رأيت رجالًا يؤتى أحدهم القرآن؛ فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه، ينثره نثر الدقل!» أخرجه الحاكم (١٠١) من طريق عبيدالله بن عمرو الرقي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن القاسم بن عوف الشيباني، به. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علة ولم يخرجاه» وليس كما قال! فالقاسم بن عوف الشيباني: لم يرو له البخاري شيئًا، ولم يرو له مسلم إلا حديثًا واحدًا ليس له عنده غيره؛ كما قال المزي في التهذيب (٤٠١/٢٣). وقد تكلَّم فيه بعض أهل العلم، لكنه يعتبر به.

(١) أخرجه أحمد (١٢٢١٥) من طريق يزيد بن هارون، عن حميد الطويل، عن أنس به. ولفظه: "جدَّ فينا ـ يعني عظم ـ " ورجاله ثقات رجال الشيخين.

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٢١٢) من طريق يحيى بن أيوب المصري، وابن حبان (٧٤٤) من طريق معتمر بن سليمان، كلاهما عن حميد، به.

والحديث أخرجه البخاري (٣٦١٧) من طريق عبدالعزيز بن صهيب، ومسلم (٢٧٨١) (١٤) من طريق ثابت البناني، كلاهما عن أنس به، وليس فيه موضع الشاهد.

(٢) بلاغًا. موطأ مالك (٢٨٧/٢) رقم (٦٩٥). قال الزرقاني في شرح الموطأ (٢٢/٢): "وهذا البلاغ أخرجه ابن سعد في الطبقات، عن عبدالله بن جعفر، عن أبي المليح، عن ميمون: أن ابن عمر تعلم البقرة في ثمان سنين". والذي في الطبقات (١٢٣/٤) أربع سنين.

لا يمكن! وكذلك قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]. **وعقْلُ الكلامِ متضمِّنٌ لفهمِه. ومن المعلوم: أنَّ كلَّ كلامٍ فالمقصودُ منه فهمُ معانيه، دون مجرَّدِ ألفاظِه، فالقرآنُ أوْلى بذلك.**

ش: هذا أصلٌ عظيمٌ ينبِّه عليه الشيخُ، وهو أنه يجب أن يُعلمَ أنَّ الرسول ﷺ بيَّن لأصحابه ـ وهو بيانٌ لأمته ـ معانيَ القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظَه؛ فلم يتلُ عليهم كلامًا من غير فهمٍ لمعناه.

يدلُّ لذلك: قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]؛ فقوله: ﴿لِتُبَيِّنَ﴾ تشمل هذا وهذا؛ بأن قرأ عليهمُ القرآنَ، وعلَّمَهُم ألفاظَه ومعانيه.

واستشهد الشيخُ لهذا الأصل: بالأثر عن أبي عبدالرحمٰن السلمي ـ وهو من كبار التابعين رحمه الله ورضي عنه[1] ـ قال: "حدثنا الذين كانوا يُقرِئوننَا القرآن؛ كعثمان وعبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنهما ـ وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلَّموا من النبي ﷺ عشرَ آياتٍ لم يتجاوزوها حتى يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل. قالوا: فتعلَّمنا القرآنَ والعلمَ والعملَ جميعًا". أي: أنهم إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم وما تقتضيه من العمل.

وقوله: "فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا": المراد بالقرآن: ألفاظُه، وبالعلم: معاني القرآن، وبالعمل: الامتثالُ لما فيه من أوامرَ ونواهٍ؛ أي: فتعلمنا ألفاظَ القرآن، ومعانيه، وامتثلنا أوامرَهُ ونواهيه.

واستشهد أيضًا: بما جاء عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: "كان الرجل إذا قرأ البقرةَ وآلَ عمران جَلَّ في أعيننا". يعني: قرأهما، وحفظهما، وأدرك ما فيهما من العلوم.

---

(١) سبقت ترجمته ص٣٠.

وبما ذُكر عن ابنِ عُمَرَ ـ رضي الله عنهما ـ أنه أقام على حفظ البقرةِ عدَّة سنين. وهذا يعني العناية بالمعاني التي تضمَّنتها هذه الآيات.

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ كما رواه ابن جرير وغيره ـ أنه قال: "التفسيرُ على أربعةِ أوجهٍ: وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها، وتفسيرٌ لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسيرٌ يَعْلَمُهُ العلماء، وتفسيرٌ لا يَعْلَمُهُ إلا الله تعالى ذكره"(١).

ومعلوم أنَّ الصحابة هم أصحاب اللسان، والقرآن نزل بلسانهم، بلسان عربي مبين؛ فإذا قلنا: إنَّ الرسول ﷺ علَّمهم معاني القرآن؛ أي: علمهم ما يحتاجون إلى بيانه من المعاني الشرعية.

ففي باب الاعتقاد: كمسائل الإيمان والكفر، وفي باب العبادات: كالصلاة والصيام والحج، وفي باب المعاملات: كمسائل البيوع والربا ونحو ذلك. فهذا كله من بيان الرسول ﷺ للقرآن؛ لأن هذه الأمور تأتي

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٧٠/١) حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا مؤمل، قال: حدثنا سفيان، عن أبي الزناد، قال: قال ابن عباس: فذكره. ومؤمل بن إسماعيل فيه ضعف، وروايته عن سفيان ـ وهو الثوري ـ ليست بحجة كما قال ابن معين، وأيضًا لا يعرف لأبي الزناد سماع من ابن عباس. ينظر: تهذيب الكمال (١٧٦/٢٩) ترجمة رقم (٦٣١٩).

وله طريق آخر: أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (رقم ١٣٨٥) من طريق محمد بن حرب، عن أبي سلمة سليمان بن سليم الكلبي، عن أبي حَصين عثمان بن عاصم، عن أبي صالح مولى أم هانئ، عن ابن عباس نحوه. وأبو صالح ضعيف عند جمهور الأئمة النقاد، ولا يثبت له سماع من ابن عباس، كما نقل ابن رجب في الفتح (٢٠١/٣) عن مسلم في "كتاب التفصيل". وينظر: التهذيب (٦/٤) ترجمة رقم (٦٣٦).

وروي من طريق آخر لكن إسناده مظلم: أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧٠/١) من طريق الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس مرفوعًا. والكلبي ـ محمد بن السائب أبو النضر ـ متهم بالكذب! وينظر: الضعيفة (رقم ٦١٦٣). وهذا الأثر عن ابن عباس وإن كان فيه ضعف إلا أنَّ معناه صحيح بلا ريب.

في القرآن مجملة. فقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١٠] مجمل؛ فبيَّنه لهم بالقول وبالفعل، وقال: (وصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي)[١].

وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] مجمل؛ فبيَّن القرآنُ طرفًا منه؛ فنصَّ على شهر الصيام وبداية الإمساك ونهايته وأصول المفطرات، وبيَّن الرسول ﷺ أنواعًا أخرى من المفطرات وأحكام ترك الصيام وغيرها من مسائل الصوم الواجبة والمستحبة.

وقوله: ﴿وَأَتِمُّواْ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] مجمل؛ فبيَّن القرآنُ عددًا من واجبات الحج ومحظوراته، وبيَّن لهم الرسولُ ﷺ كيف يحجون، وقال: (لِتَأْخُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ)[٢].

وقوله: ﴿فَٱعْتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلْمَحِيضِ﴾ [البقرة: ٢٢٢] مجمل؛ فما ذُكر في القرآن هو حكم الاعتزال، وجاء في السنة أحكامُ تركِ الصلاة والصيام.

وقوله: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة: ٢٧٥] مجمل؛ فبيَّنت السنَّةُ شروطَ البيع وصورَهُ المحرَّمة والأموالَ الربوية، وما يتعلق به من مسائل، كما أنَّ ما أخبر به الرسول ﷺ من أحوال القيامة هو من تمام بيان القرآن، وهذا كثير.

وأما ما تعرفه العرب من كلامها: كالشمس والقمر والأرض والجبال والماء ونحوها من الألفاظ؛ فهذا لا يحتاجون إلى تفسيره؛ لأنهم يعرفونه بلسانهم، وهو كثير.

واستدل الشيخُ أيضًا على هذا الأصل: بأن الله أمر بالتدبر: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ [النساء: ٨٢، محمد: ٢٤]؛ فذمَّ الكفَّارَ الذين يعرضون عن تدبر القرآن والتفكر في معانيه، وبيَّن تعالى أنه أنزل القرآن ليُتدبَّر: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٧) من حديث جابر.

﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ [ص: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]. وعقل الكلام: فهمُ مرادِ المتكلِّم به.

والشيخ في هذا يردُّ على من يقول: أنَّ في القرآن ما لا يُفهم معناه، كالمفوِّضة[(١)] الذين يفسِّرون المتشابه في قوله تعالى: ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ﴾ [آل عمران: ٧] ـ بأنه الذي لا يفهمه أحد[(٢)]؛ يعني يُتلى ألفاظًا من غير أن يُفهم منه شيء.

فقولهم هذا يتضمن أنَّ الله خاطب عباده، بل خاطب نبيَّه بما لا يفهمُه ولا يعقلُه، فضلًا عمن بعده! ولهذا يقول الشيخ: إنَّ التدبر ـ الذي أرشد اللهُ إليه وذمَّ المعرضين عنه ـ لا يمكن إلا في الكلام الذي يمكن فهمُه، أما ما لا يمكن فهمه فهذا لا يُؤمر بتدبره. ويضيف إلى هذا: أنَّ الصحابة كان لهم عنايةٌ بالقرآن لا تقفُ عند حفظ النص والألفاظ فقط؛ كما تقدم في الآثار عن أبي عبدالرحمٰن السلمي، وأنس، وابن عمر[(٣)]. ويدل على هذا: قول مجاهد وقتادة، وهما من أئمة التابعين في التفسير، وسيذكرهما الشيخ عند حديثه عن تفسير التابعين[(٤)].

---

(١) وهم الذين يُجرون النصوص على ظاهرها ألفاظًا من غير فهم لمعناها؛ فليس لها معنى مفهوم عندهم، وربما قالوا: لها تأويل لا يعلمه إلا الله. شرح العقيدة التدمرية لشيخنا (ص١٨٦). وينظر: درء التعارض (١/١٥) و(١/٢٠١)، والصواعق المرسلة (٢/٤٢٢). وينسبون هذا المذهب للسلف، والسلف ـ ﷺ ـ لم يفوضوا علم معاني النصوص؛ لأن معانيها معلومة لهم، وإنما يفوضون علم كيفية الصفات. ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/٣٠٨ ـ ٣٠٩)، والقاعدة المراكشية (٢٩)، والتدمرية مع شرح شيخنا (ص١٨٠)، وعلاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين لرضا نعسان، ومذهب أهل التفويض في نصوص الصفات لأحمد القاضي.

(٢) ينظر دراسة موسعة عن المحكم والمتشابه وعلاقتهما بالصفات في: "الإكليل في المتشابه والتأويل" ضمن مجموع الفتاوى (١٣/٢٧٠ ـ ٣١٣)، و"تفسير سورة الإخلاص" ـ مجموع الفتاوى ـ (١٧/٣٨١ ـ ٤٤٣)، وبيان تلبيس الجهمية (٨/٢٥٥) وما بعده، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١١٢٢).

(٣) سبق (ص ٣٢ ـ ٣٣).

(٤) ويُترجم لهما في موضعه.

قال مجاهد: **عرضتُ المصحفَ على ابن عباسٍ ثلاثَ عَرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقِفُهُ عند كلِّ آيةٍ منه، وأسألُه عنها**(١). **وقال قتادة: ما في القرآن آيةٌ إلا وقد سمعتُ فيها شيئًا**(٢).

فالخلاصة: أنَّ القرآن ليس المقصود منه تلاوةُ آياته فحسب، بل اللهُ تعبَّدنا بتلاوته وبتدبُّره وبفهم معانيه.

والتدبُّرُ هو التأمُّلُ في دلالات القرآن؛ وذلك إنما يظهر عندما تُستوفى الجملة والآية؛ فالتفكر فيها يكون في آخرها؛ أي: في دُبُرِها، فتنظر في أُخريات الكلام كتدبر العواقب(٣).

ومما يُعين على فهم القرآن: معرفةُ السياق ـ كما سبقت الإشارةُ إلى الأصول التي يُعوَّل عليها في التفسير: كتفسير القرآن بالقرآن، والتفسير بالسنة، والتفسير بأقوال الصحابة(٤) ـ. ومعرفة أسباب النزول وغير ذلك،

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/٨٥)، والطبراني في الكبير (١١٠٩٧) من طريق عبدالرحمٰن بن محمد المحاربي ـ وأضاف ابنُ جرير إليه يونس بن بكير ـ عن محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن مجاهد، به.

(٢) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (١/٢٥٥) عن معمر، عن قتادة، به. وأخرجه من طريقه: عليُّ بن الجعد في مسنده (١٠٣١) عن ابن زنجويه محمد بن عبدالملك، والترمذي عقب حديث (٢٩٥٢) عن الحسين بن مهدي البصري، كلاهما، عن عبدالرزاق، به.

(٣) **في بيان الوسائل المعينة على التدبر قال شيخنا**: تفريغُ القلب من الشواغلِ والصوارف، والاجتهادُ في حضورِ القلبِ: هذا أولُ عاملٍ من العواملِ المُعينة على التدبرِ، ثم المُتدبِّرُ لا بد أن يكونَ عنده آلية في فهم المعاني، كلٌّ بقدْرِه، فالعامِّي العربي من المسلمين إذا قرأَ مثلًا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ٣٩]، يُدرك أن هذا مُتضمنٌ لوعيدِ الكفار؛ فيقعُ في قلبه بغضُ الكفارِ، ويستعيذُ بالله من الكفر وأهله، بمجرد حضور القلبِ يحصلُ له هذا الشعورُ، وطالبُ العلم أيضًا يتدبَّرُ ويمكن أن تستوقفُه آياتٌ يحتاجُ إلى تفهُّمها ودلالاتِها، والقرآنُ فيه مُحكَمٌ ومُتشابهٌ، فيه أشياءُ واضحٌ بيّنٌ تفسيرُها، وفيه أشياء مُشتبهة تحتاجُ إلى تفسيرٍ ـ إلى من يفسرها من القرآن أو من السُّنةِ ـ واللهُ أعلمُ.

(٤) ينظر: (ص١٣ ـ ١٤).

كما سيأتي[١]. وأيُّ كلامٍ لا يُعرف معناه فهو من اللغو، فهل من العقل أن يحفظ الإنسانُ كلامًا لا يَعقل معناه! أو يحفظ كلامًا بلغةٍ لا يحسِنُها! هذا جهلٌ وغفلةٌ وسفهٌ! فمقصود الكلام هو معرفةُ مُرادِ المتكلِّم به.

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: (ص٦٧) وما بعدها.

دلالةُ العادةِ على امتناعِ إعراض الصحابة عن تعلُّمِ معاني القرآن

وأيضًا، فالعادةُ تمنع أن يقرأَ قومٌ كتابًا في فنٍّ من العلم ـ كالطِّبِ والحسابِ ـ ولا يسْتَشرِحُوه، فكيف بكلام الله تعالى الذي هو عصمتُهم، وبه نجاتُهم وسعادتُهم، وقيامُ دينِهم ودنياهُم!

ولهذا كان النِّزاعُ بين الصحابة في تفسير القرآنِ قليلًا جدًا، وهو وإن كان في التابعين أكثرَ منه في الصحابة؛ فهو قليلٌ بالنسبة إلى ما بعدَهُم.

وكلَّما كان العصرُ أشرف كان الاجتماعُ والائتلافُ والعلمُ والبيانُ فيه أكثر.

ش: يذكر الشيخُ في هذه الجملة دليلًا عقليًا على أنَّ الصحابة فهموا وتعلَّموا معانيَ القرآن: وهو أنَّ العادة ـ يعني عادة البشر ـ تمنع أن يكون هناك أهلُ فنٍّ لهم عنايةٌ بكتابٍ يقرؤونه ثم لا يستشرحونه. فالعادة تمنع أن يكون هناك طائفةٌ من الناس من أصحاب العلوم من الطب والهندسة، يكون لديهم كتابٌ في ذلك العلم، ثم لا يعتنون بفهمه ولا يطلبون معرفةَ مقاصدِ مؤلفه! فإذا كان هذا ممتنعًا في العادة في سائر طوائف الناس؛ فمن الممتنع: أن يقرأ الصحابةُ كتابَ ربهم ـ الذي هو نبراسٌ لحياتهم وهدايتهم ـ ثم لا يهتمون بمعرفة معانيه!

فهذا الكتاب العظيم ـ الذي هو حبل الله، وهو النور، والكتاب المبين، والكتاب العزيز، والقرآن الحكيم ـ يمتنع أن تكون له هذه المنزلةُ

ثم يكتفي الصحابةُ منه بتلاوة ألفاظه! وأن يتلقوا عن النبي ﷺ ألفاظه ولا يهتموا بمعرفة معانيه! فهذا دليلٌ عقليٌّ صحيحٌ على أن الصحابة طلبوا معاني القرآن، وتعلَّموا تفسيره من نبيهم، وتعلَّمَهُ بعضُهم من بعض، كغيره من العلوم، فمنهم من يتلقاه من النبي ﷺ مباشرة، ومنهم من يتلقاه عنه بواسطة. ثم بنى الشيخُ على هذا الكلام: أنَّ اختلافَ الصحابةِ في التفسير قليلٌ؛ لأنه واضح عندهم وبيِّن.

والاختلاف أكثرُ ما جاء في بعض المسائل الفقهية، خصوصًا بعض مسائل الفرائض، أما تفسير القرآن فلم يكن بينهم فيه اختلاف، وإن كان هناك اختلافٌ بين التابعين[(١)]؛ لأنه كلما كان الزمنُ أشرف كان الاجتماعُ والائتلافُ والاتفاقُ أكثر؛ لهذا كان بعضُ الاختلاف في التفسير بين التابعين، وكلما تأخر الزمن كثر الاشتباه؛ مما ينشأ عنه كثرة الاختلاف، وفعلًا افترقت الأُمَّةُ كما أخبر ﷺ[(٢)].

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: تفسير التابعين لـ د. محمد بن عبدالله الخضيري (٢/٧١٩).

(٢) يشير شيخنا إلى حديث الافتراق، وقد روي عن جماعة من الصحابة: أنس، وأبي هريرة، ومعاوية، وعبدالله بن عمرو، وعمرو بن عوف المزني، وعوف بن مالك، وأبي أمامة، وسعد بن أبي وقاص.. انظرها في: تخريج أحاديث الإحياء (٢٩٨)، ونظم المتناثر (١٨)، والمقاصد الحسنة (٣٤٠)، وكشف الخفاء (٤٤٦)، والصحيحة (٢٠٣)، (٢٠٤)، (١٤٩٢). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد". مجموع الفتاوى (٣/٣٤٥).

تلقّي التابعين التفسيرَ من الصحابة

ومِن التابعين مَن تلقَّى جميعَ التفسيرِ عن الصحابة؛ كما قال مجاهد: عرضتُ المصحفَ على ابنِ عباسٍ، أُوقِفُهُ عندَ كلِّ آيةٍ منه، وأَسألُه عنها[١]، ولهذا قال الثوريُّ: إذا جاءكَ التفسيرُ عن مُجاهدٍ؛ فحسْبُكَ به[٢].

ولهذا يَعتمدُ على تفسيره: الشافعيُّ، والبخاريُّ[٣]، وغيرُهما من أهل العلم، وكذلك الإمامُ أحمد، وغيرُه ممَّن صنَّف في التفسير، يُكرِّرُ الطُّرُقَ عن مجاهدٍ أكثرَ من غيره[٤].

---

(١) تقدم تخريجه في (ص٣٦).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/١٨٥) حدثني عبيدالله بن يوسف الجبيري، عن أبي بكر الحنفي، قال: سمعت سفيان الثوري، يقول: فذكره.

(٣) ينظر: صحيح البخاري: (٤٥٣١)، و(٤٦٤٦)، و(٤٨٥٢) ويروي البخاريُّ تفسيرَ مجاهد في "صحيحه" مسندًا من طريق ابن أبي نَجيح عن مجاهد به. وهي أصح الروايات عن مجاهد كما سيأتي تحقيقه.

(٤) تفسير مجاهد كتابٌ يرويه عنه القاسمُ بْنُ أبي بَزَّة وهو ثقة معروف، وكل مَن يروي التفسير عن مجاهد هو من طريقه وكتابه ـ وإن كان عامةُ مَن يروي التفسير عن مجاهد يسقطه كما قال يحيى القطان ـ، وأصح رواياته: ما يرويه ابنُ أبي نَجيح المكي وإن لم يسمعه من مجاهد؛ كما نصَّ ابن عيينة ويحيى القطان وابن حبان، لكن كتابه صحيح كما نصّ على ذلك سفيانُ الثوري وعليُ بن المديني. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٥/٢٣٣، رقم ٧٦٧)، والثقات لابن حبان (٧/٥، رقم ٨٧٥٩)، وميزان الاعتدال (٢/٥١٥، رقم ٤٦٥١)، وتهذيب التهذيب (٦/٥٤، رقم ١٠٢)، والعجاب في بيان الأسباب (١/٢٠٤).

والمقصود: أنَّ التابعين تلقَّوا التفسيرَ عن الصحابة كما تلقَّوا عنهم علمَ السُّنَّة، وإن كانوا قد يتكلَّمون في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، كما يتكلَّمون في بعض السُّنَنِ بالاستنباط والاستدلال.

ش: يقول الشيخ بأن التابعين تلقَّوا التفسيرَ عن الصحابة رضوان الله عليهم، وهذا على سبيل الإجمال، وقد يتكلمون في بعض الأمور بالاستنباط والاستدلال؛ كالتفسير باللغة، فيستنبطون بعضَ المعاني من بعضِ الآيات من دلالة اللغة، وعليه: فليس كلُّ ما نُقل عن التابعين متلقًى عن الصحابة، بل بعضُه مما اجتهدوا هم في استنباطه؛ ولكنْ تفسيرهم في الجملة قد تلقوه عن الصحابة، حتى أنَّ منهم من تلقى كلَّ التفسير؛ كمجاهد الذي يقول: عرضتُ المصحفَ على ابن عباس، أُوقِفه عند كلِّ آيةٍ منه، وأَسألُه عنها.

وابنُ عباسٍ معروفٌ بأنَّه تُرجمانُ القرآنِ وحَبْرُ الأمة[(١)]؛ فقد دعا له الرسول ﷺ بأن يعلِّمه اللهُ الكتابَ؛ فقال: (**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ**)[(٢)].

---

(١) وصفه بذلك: عبدالله بن مسعود؛ فيما سيأتي من كلام المصنف (ص ١٦٤).
حَبر وحِبر ومعناه: العالم بتحبير الكلام والعلم وتحسينه، أو من الحبر الذي يُكتب به. ينظر لسان العرب (١٥٧/٤).

(٢) أخرج أحمد (٢٣٩٧) و(٣٠٣٢)، وابن حبان (٧٠٥٥)، والحاكم (٦٢٨٠) من طريق زهير بن معاوية وحماد بن سلمة، كلاهما عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.
قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».
وأورده الهيثمي في المجمع (٢٧٦/٩) وقال: «ولأحمد طريقان رجالهما رجال الصحيح».
قلنا: وابن خثيم تكلَّم في حفظه النسائيُّ وغيرُه، لكنه توبع، تابعه:
سليمان الأحول: أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٥٠٦) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/رقم ١٦٧) من طريق شبل بن عباد المكي، عن سليمان الأحول، عن سعيد بن جبير، به. =

وعند ابن ماجه عن عكرمة عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: ضمَّني رسول الله ﷺ إليه، وقال: **(اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ وَتَأْوِيلَ الْكِتَاب)**[1].

فأصل هذا الفضل الذي ناله مجاهدٌ هو ملازمتُه لابنِ عباس؛ فعرض عليه القرآنَ من أوَّله إلى آخره، يُوقِفُهُ عند كلِّ آية؛ أي: أنه يسأله عن المعاني التي من شأنها أنها تخفى، ككلمات غريبة، أو أسباب نزول، أو أحكام شرعية دلت عليها الآيةُ أو الآيات، ولا يسأله عن البديهيات الواضحة؛ كأسماء الأعلام أو الأجناس؛ كما دل عليه الأثرُ الذي تقدم عن ابن عباس في أن التفسير على أربعة أوجه: ومنه تفسيرٌ تعرفه العرب من كلامها؛ فمجاهد يعرفه، أو يعرف أكثره.

ومجاهدٌ أصبح ـ بتلقيه التفسيرَ عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ إمامَ المفسِّرين من التابعين، ولعلوِّ كعبه ومنزلتِه في هذا الشأن: اعتمد على تفسيره الأئمةُ؛ كالشافعي، والبخاري، وأحمد، وغيرهم، وقال عنه الثوريُّ[2]:

= وداود بن أبي هند: أخرجه الطبراني في الكبير (١٠٦١٤) والأوسط (٤١٧٦) من طريق علي بن العباس البجلي الكوفي، عن مقدم بن محمد الواسطي، ثنا عمي القاسم بن يحيى، عن داود، به. قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن داود إلا القاسم، تفرد به: مقدم» .وللحديث طرق أخرى انظرها في الصحيحة (رقم ٢٥٨٩).

وأصل الحديث في الصحيحين: أخرجه البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) من طريق هاشم بن القاسم، عن ورقاء بن عمر اليشكري، عن عبيدالله بن أبي يزيد، عن ابن عباس، به. بغير هذه الزيادة: «وعلمه التأويل». قال الحافظ في الفتح (٧/١٠٠): «وهذه اللفظة اشتهرت على الألسنة "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" حتى نسبها بعضهم للصحيحين، ولم يصب».

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦٦) من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، به. قال الحافظ في الفتح (١/١٧٠): "وهذه الزيادة مستغربة من هذا الوجه؛ فقد رواه الترمذي والإسماعيلي وغيرهما من طريق عبدالوهاب بدونها". وأخرجه البخاري (٣٧٥٦) من طريق عبد الوارث، عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ضمني النبي ﷺ إلى صدره، وقال: «اللهم علِّمه الحكمة» حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث، وقال: «علمه الكتاب»، حدثنا موسى، حدثنا وهيب، عن خالد مثله.

(٢) تنظر ترجمته (ص ١١٠).

إذا جاءك التفسيرُ عن مجاهد فحسبك به. ولكن يجب أن نعلم أن هذا لا يلزم منه أن يكون كلُّ ما جاء عنه واجبَ القبول؛ لأنه قد يقع منه شيءٌ من الخطأ، لكنْ هذا التعريفُ به وبيانُ منزلته هو على سبيلِ الإجمال.

اختلافُ السَّلَفِ في التفسيرِ قليلٌ وغالبُهُ اختلافُ تنوُّعٍ

فصل

الخلافُ بين السلف في التفسير قليلٌ، وخلافُهُم في الأحكام أكثرُ من خلافِهِم في التفسير. وغالبُ ما يَصحُّ عنهم من الخلاف يرجعُ إلى اختلاف تنوُّعٍ لا اختلافِ تضادٍّ، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يُعبِّرَ كلُّ واحدٍ منهما عن المراد بعبارةٍ غيرِ عبارةِ صاحبه، تدلُّ على معنًى في المسمَّى غيرِ المعنى الآخَرِ مع اتِّحادِ المسمَّى، بمنزلةِ الأسماءِ المُتكافِئَةِ التي بين المُترادِفَةِ والمُتباينَةِ؛ كما قِيلَ في اسمِ السَّيفِ: الصَّارم، والمهنَّد.

وذلك مثلُ أسماءِ الله الحسنى، وأسماءِ رسوله ﷺ وأسماءِ القرآن؛ فإنَّ أسماءَ الله كلَّها تدلُّ على مسمًّى واحد، فليس دعاؤه باسمٍ من أسمائه الحسنى مضادًّا لدعائه باسمٍ آخر، بل الأمرُ كما قال تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

وكلُّ اسمٍ من أسمائه يدلُّ على الذات المُسمَّاة، وعلى الصِّفةِ التي تضمَّنَها الاسمُ؛ كالعليم[1] يدلُّ على الذات والعلم،

---

(١) المثبت في النسخة التي حققها د. عدنان زرزور: "كالعلم"، والصواب: "كالعليم"؛ كما في مجموع الفتاوى (١٣/٣٣٤).

والقديرِ يدلُّ على الذات والقدرة، والرَّحيمِ يدلُّ على الذات والرَّحمة.

ومَن أنكر دلالةَ أسمائِه على صفاته ممَّن يدَّعي الظاهِرَ؛ فقولُهُ من جنس قولِ غُلاة الباطنيَّةِ القرامِطَةِ[١]، الذين يقولون: لا يُقال: هو حيٌّ ولا ليس بحيٍّ، بل ينفون عنه النقيضين؛ فإنَّ أولئك القرامطةَ الباطنيَّةَ لا ينكرون اسمًا هو عَلَمٌ محْضٌ كالمُضمرَات، وإنما ينكرون ما في أسمائه الحسنى من صفات الإثبات.

فمَن وافقَهُم على مقصودِهم كان ـ مع دعواه[٢] الغُلُوَّ في الظاهر ـ موافقًا لغُلاة الباطنية في ذلك، وليس هذا موضِعَ بسْطِ ذلك.

وإنما المقصودُ أنَّ كلَّ اسمٍ من أسمائه يدلُّ على ذاته، وعلى ما في الاسم من صفاته، ويدلُّ أيضًا على الصِّفةِ التي في الاسم الآخَرِ بطريق اللُّزوم.

وكذلك: أسماءُ النبي ﷺ مثلُ: محمد، وأحمد، والماحي، والحاشِر، والعَاقِب.

وكذلك: أسماءُ القرآن، مثلُ: القرآنِ، والفُرقانِ، والهُدى، والشِّفاءِ، والبيانِ، والكتابِ، وأمثالُ ذلك.

ش: هذا هو الأصل الثاني؛ فالفصل المتقدم بيَّن فيه الشيخُ أنَّ الرسول ﷺ بيَّن معانيَ القرآن للصحابة كما بيَّن لهم ألفاظَه؛ فعرفوا معانيَ

---

(١) سيأتي التعريف بهم في (ص ١٤٨).

(٢) اقترح شيخنا إضافة كلمة "إنكار"؛ لأن المعنى بدونها لا يستقيم، فتكون عبارة شيخ الإسلام كالتالي: "**فمن وافقهم على مقصودهم؛ كان ـ مع دعواه إنكار الغلو في الظاهر ـ موافقًا لغلاة الباطنية في ذلك**".

القرآنِ وتفسيرَه، وتلقَّاه عنهم التابعون، فهذا أصلٌ مهم، وهو يقطع الطريق على من يزعم أن في القرآن ما لا يفهمُه أحدٌ.

والأصل الثاني: يقرِّر فيه الشيخُ أنَّ اختلافَ السلف من الصحابة والتابعين في التفسير قليلٌ، بخلاف اختلافهم في أحكام الحلال والحرام، في العبادات وفي المعاملات، فاختلافهم فيه أكثرُ من اختلافهم في التفسير.

ويقرِّرُ الشيخُ أيضًا: أن غالب ما يصح عنهم من اختلافٍ في التفسير راجعٌ إلى اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد، وهذا نأخذ منه أنَّ **الاختلاف نوعان**: اختلافُ تنوُّع، واختلافُ تضاد.

أما اختلاف التنوع: فهو الاختلاف الذي يكون فيه كلٌّ من المختلفَين مصيبًا وصادقًا.

وقول الشيخ: وذلك صنفان؛ أي: أن اختلاف التنوع صنفان:

أحدهما: الاختلاف اللفظي، أي هو خلاف في اللفظ فقط. وهو الذي قال عنه الشيخ: "**أن يُعبِّرَ كلُّ واحدٍ منهما عن المراد بعبارةٍ غيرِ عبارةِ صاحبه، تدلُّ على معنًى في المسمَّى غيرِ المعنى الآخَرِ مع اتِّحادِ المسمَّى، بمنزلةِ الأسماءِ المُتكافِئَةِ**".

وقد يكون الخلاف ليس لفظيًا، ولكنه اختلاف تنوع: كأنواع السنن، وأنواع الأذكار، وأنواع التشهد، وأنواع الأذان، ووجوه القراءات، ونحو ذلك.

أما اختلاف التضاد: فالمصيب أحدُ المختلفَين، والآخرُ مخطئ، وكلاهما مجتهد، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد[(١)].

والمقصود: أن محور الكلام في هذا الفصل يدور على تقرير أنَّ اختلاف السلف في التفسير غالبُه اختلافُ تنوع: إما اختلافٌ لفظيٌّ، أو اختلافُ تنوُّعٍ من قبيل المعاني والأحكام.

---

(١) لحديث عبدالله بن عمرو مرفوعًا: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦).

وعرَّف الشيخُ النوعَ الأوَّلَ من اختلاف التنوع بـــ: "**أن يُعبِّرَ كلُّ واحدٍ منهما عن المراد بعبارةٍ غيرِ عبارةِ صاحبه، تدلُّ على معنًى في المسمَّى غيرِ المعنى الآخَرِ مع اتِّحادِ المسمَّى، بمنزلةِ الأسماءِ المُتكافِئَةِ التي بين المُترادِفَةِ والمُتباينَةِ؛ كما قِيلَ في اسم السَّيفِ: الصَّارمُ، والمهنَّد**" فقرر الشيخُ هنا ـ كما في مواضع أخرى[(١)] ـ أنَّ الأسماء ثلاثةُ أنواعٍ: مترادفة، ومتباينة، ومتكافئة.

فالمترادفة: هي ما اختلف لفظُه واتفق معناه، مع أنَّ بعض أهل اللغة لا يرون الترادف[(٢)]، ومن المترادف: أسماء الأسد؛ إذ إنها تدل على ذات واحدة، وكذا أسماء الخمر عند العرب.

والأسماء المتباينة: هي ما اختلفت لفظًا ومعنى؛ كإنسان، وحجر، وماء.

وأما الأسماء المتكافئة: فهي المترادفة من وجه، المتباينة من وجه آخر؛ فهي ليست متباينة مطلقًا، وليست مترادفة مطلقًا؛ فهي من جهة اختلاف المعاني متباينة، وهي من جهة دلالتها على ذات واحدة مترادفة. فمن قال في الأسماء المتكافئة: "هذا هو هذا" فهو صادق، ومن قال "هذا غير هذا" فهو صادق؛ لأن الأول قالها باعتبار ما اتحدت فيه، والثاني قالها باعتبار ما اختلفت فيه.

فإذا قال شخص: السيف هو المهند والصارم فهو صادق؛ باعتبار أن كلها أسماء لهذه الآلة، آلة القتال والحرب.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/٦٣) و(٢٠/٤٢٣)، والتدمرية (١٠١ ـ ١٠٢).

(٢) وقد اختارَ هذا المذهبَ: ابنُ فارس، ونقله عن شيخه ثعلب، وأبو هلال العسكري الذي ألَّف كتاب "الفروق اللغوية" لنقض فكرة الترادف وإبراز الاختلاف بين هذه الكلمات. ينظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس (ص٥٩)، والفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ص ٢٢) ومجموع الفتاوى (٢٠/٤٢٣)، والمزهر للسيوطي (١/٣١٦)، ودراسات في فقه اللغة لـ د. صبحي الصالح (ص٢٩٢).

ومن قال: المهند غير الصارم؛ فالمهند هو المصنوع في الهند، والصارم هو القاطع والبتَّار، وهو صيغة مبالغة من البتر؛ فيكون هذا نظر إلى المعاني، وإلى صفات هذه الآلة.

ويمثِّلُ الشيخُ أيضًا للأسماء المتكافئة: بأسماء الرب تبارك وتعالى، وأسماءِ الرسول ﷺ وأسماءِ القرآن الكريم. فكلُّ اسم من أسماء الله يدل على ذات الرب، وعلى صفة من صفاته؛ فأسماء اللهِ كلها متحدة باعتبار الذات، ومختلفة باعتبار الصفات. فمن قال: السميع هو البصير سبحانه وتعالى، وهو العليم، وهو الحكيم، وهو الحي، وهو القيوم، صدق في ذلك؛ باعتبار أنها كلها أسماء لمسمى واحد. ومن قال: الحي غير القيوم، والسميع غير البصير كان صادقًا؛ باعتبار أن كل اسم يدل من الصفات على غير ما يدل عليه الاسم الآخر؛ فالعليم يدل على ذات الرب وصفة العلم، وقل مثل ذلك في السميع والبصير والعزيز والحكيم والرحيم؛ فيدل الاسم على الذات وعلى الصفة بالمطابقة، ويدل على أحد الأمرين بالتضمن، ويدل على معنى آخر خارج بطريق اللزوم[(١)].

فاسمه العليم يدل على الذات وعلى العلم بالمطابقة، وعلى العلم وحده بالتضمن، وعلى الحياة بطريق اللزوم، وقل مثل ذلك في جميع أسمائه سبحانه وتعالى، وهذا هو الحق: أن أسماء الله متضمنة لصفات، خلافًا لمن يزعم أن أسماء الله لا تدل على صفات، بل هي أعلام محضة، وهؤلاء هم المعتزلة[(٢)]، وهذا هو مشهور مذهبهم: يثبتون الأسماء، ولكن يجعلونها أعلامًا محضة، مترادفة؛ إذ جردوها عن المعنى[(٣)]. والصواب: أنها ليست

---

(١) ينظر: أوجه دلالة الألفاظ على المعاني في: المستصفى (ص٢٥)، والمحصول (٢١٩/١)، وروضة الناظر (٧٠/١)، ومجموع الفتاوى (١٨٥/٧)، والتعليق على القواعد المثلى لشيخنا (ص٣٤).

(٢) سبق التعريف في (ص ٢٠).

(٣) ينظر: التدمرية مع شرح شيخنا (ص١١٨).

مترادفة مطلقًا، بل هي مترادفة في دلالتها على الذات، متباينة في دلالتها على الصفات، وقد عبر عنها الشيخ بأنها أسماء متكافئة.

وقول الشيخ: "**ومن أنكر دلالةَ أسمائِهِ على صفاته ممَّن يدَّعي الظاهِرَ**"، كأني به يشير إلى ابن حزم؛ فإنه يثبت الأسماء ويأبى إطلاقَ اسم الصفات[١]. فذكر الشيخ بأن غلاة المعطِّلة يقولون بأنه تعالى ليس بحي، ولا ليس بحي؛ فينفون عن الله النقيضين[٢]، وهذا معناه أنه ليس بحي.

والذين ينفون دلالة أسماء الله على الصفات ـ كالمعتزلة، أو من وافقهم من أهل الظاهر ـ هم بهذا الزعم يوافقون الغلاة، وإن كانوا ينكرون عليهم الغلو.

ويمثِّلُ الشيخُ أيضًا للأسماء المتكافئة: بما في الصحيحين من حديث جبير بن مطعم ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: (**إِنَّ لِي أَسماءً، أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللهُ بِيَ الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يُحْشَرُ النَّاسُ عَلَى قَدَمَيَّ**[٣]، **وَأَنَا الْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ أَحَدٌ**)[٤]، فأسماء الرسول ﷺ ليست أعلامًا محضة، بل كلُّ اسمٍ من أسمائه متضمِّنٌ لصفة، فمحمد هو عَلَمٌ على شخصه عليه الصلاة والسلام، وهو متضمن لصفة وهو كثرة ما يُحمد من حمد، مأخوذ من الفعل المبني للمفعول المضعّف حُمِّد، فهو محمد وذلك لكثرة محامده وكثرة الحامدين له، وهكذا اسمه أحمد، وكذلك الحاشر، وفسَّره بأنه الذي يحشر الناس على قدمه؛ لأن حشر الناس يوم القيامة على إثر بعثته؛ حيث يقول ﷺ:

---

(١) ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/٩٥)، وموقف ابن حزم من الإلهيات (ص١٨٨).

(٢) ينظر: التدمرية مع شرح شيخنا (ص١١٠).

(٣) قال النووي في شرح مسلم (١٥/١٠٥): ضبطوه بتخفيف الياء على الإفراد وتشديدها على التثنية.

(٤) أخرجه البخاري (٤٨٩٦) ومسلم (٢٣٥٤).

(بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ)، قال: وضم السبابة والوسطى[(١)].

كذلك مثَّل الشيخ للأسماء المتكافئة: بأسماء القرآن؛ فهي أسماء لمسمى واحد، وهو كتاب الله الذي بين دفتي المصحف؛ فهو القرآن، وهو الكتاب، وهو الهدى، وهو البيان، كما قال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٨]. فالمسمى واحد؛ ولكن كل اسم متضمن لصفة، فتسميته فرقانًا لأنه متضمن للفرق بين الحق والباطل، وتسميته قرآنًا لأنه يتلى ويظهر، وتسميته هدى لأنه يهدي، كما قال تعالى: ﴿يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]. وتسميته بيانًا لأن فيه ما يحتاج الناس إليه من بيان أمور المبدأ والمعاد، وبيان الحلال من الحرام، وبيان المشتبهات، وبيان مراتب الناس ونحوه مما في القرآن، فهذه الأسماء متحدة من حيث المسمى، ومختلفة من حيث المعاني والصفات.

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٤)، ومسلم (٢٩٥١) من حديث أنس.

اختلافُ الجوابِ بحسب مقصودِ السائل

فإذا كان مقصودُ السائل: تعيينَ المسمَّى؛ عبَّرنا عنه بأيِّ اسم كان إذا عَرف مُسمَّى هذا الاسم، وقد يكون الاسمُ عَلَمًا، وقد يكونُ صفة؛ كمَن يسأل عن قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ [طه: ١٢٤] ما ذِكرُه؟ فيقال له: هو القرآن مثلًا، أو ما أنزله من الكتب؛ فإن الذِّكر مصدر، والمصدر تارةً يُضاف إلى الفاعل، وتارةً إلى المفعول فإذا قيل ذكرُ الله بالمعنى الثاني كان ما يُذكر به، مثلُ قول العبد: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وإذا قيل بالمعنى الأول كان ما يَذكُرُهُ هو، وهو كلامُهُ، وهذا هو المراد في قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى﴾ [طه: ١٢٤]؛ لأنه قال قبل ذلك: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣]، وهُداه هو ما أنزله من الذِّكر، وقالَ بعد ذلك: ﴿قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَٰتُنَا﴾ [طه: ١٢٥ ـ ١٢٦].

والمقصود: أن يُعرف أنَّ الذِّكر هو كلامُه المنزَّل، أو هو ذكرُ العبد له، فسواءٌ قيل: ذكري كتابي، أو كلامي، أو هُداي، أو نحو ذلك؛ فإن المسمَّى واحد.

وإن كان مقصودُ السائل: معرفةَ ما في الاسم من الصفة المختصة به؛ فلا بد من قدْرٍ زائدٍ على تعيين المسمَّى. مثل: أن يسأل عن القدُّوسِ السَّلامِ المؤمنِ، وقد عَلِمَ أنَّه الله، لكنَّ مرادَهُ ما معنى كونه: قدوسًا، سلامًا، مؤمنًا؟ ونحو ذلك.

ش: يقول الشيخ بعد ذكر الشواهد والأمثلة على الأسماء المتكافئة والألفاظ التي لها وجهان؛ متحدة من وجه، ومختلفة من وجه آخر: أنه ينظر إلى مقصود السائل؛ فإذا أراد تعيينَ المسمى عُبِّر عنه بأي اسم من أسمائه يحصل به التعريفُ بالمسمى، وقد يكون هذا الاسم علمًا، وقد يكون صفة. ويضرب الشيخ مثالًا لهذا: كمن يسأل عن الذكر في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤] فيجاب بأنه القرآن، أو ما أنزله تعالى من الكتب، وذلك لأن "ذكر" مصدر ذكر يذكر ذكرًا، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل، وتارة يضاف إلى المفعول[1]، فقوله: ﴿ذِكْرِي﴾ يحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى الفاعل؛ فيكون المراد بالذكر هو كلامه المنزل، ويحتمل أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول؛ فيكون المراد بالذكر ما يذكر العبدُ فيه ربَّهُ من التسبيح والتهليل وقراءة القرآن.

وذكر الشيخ أن سياق الآية يدل على أن المراد بالآية هو المعنى الأول؛ لأن قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ أتى بعد قوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ بمعنى: "ومن أعرض عن هداي الذي أنزلته"؛ لأنه جعل قوله: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي﴾ في مقابل قوله: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ﴾؛ فالمتبع لهدى الله هو المُقبِلُ على ذكره الذي أنزله، والمعرِضُ عن ذكر الله قد أعرض عن هدى الله، وقد جاء ما يدل على أن الذكر من أسماء القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١]. وخَلَصَ الشيخُ إلى أنه لما كان المراد بالآية هو كلام الله؛ فيستوي في إجابة السائل أن يقال: المراد بذكري كتابي، أو كلامي، أو هداي، أو نحو ذلك؛ لأن المسمى واحد.

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٤/٤٣)، واللمع لابن جني (ص١٩٦).

ثم انتقل الشيخ إلى الحالة الثانية: وهي ألا يكون مرادُ السائل من سؤاله معرفةَ المسمى، وإنما مرادُه معرفةَ معاني أسمائه، وهي قدرٌ زائدٌ على تعيين المسمى، ومثَّل الشيخ لهذا بمن يسأل عن أسماء الله؛ كالقدوس والسلام والمؤمن، وهو يعلم أنها أسماءٌ للهِ تعالى، ويريد معرفةَ معانيها، فيُقال له مثلًا: القدُّوس: المنزَّه عن النقائص والعيوب، والسلام معناه كذا، وهكذا.

مِن اختلافِ التنوُّعِ: ما يكونُ لاختلافِ العباراتِ عن معنىً واحدٍ

إذا عُرف هذا؛ فالسلف كثيرًا ما يعبِّرون عن المسمَّى بعبارةٍ تدلُّ على عينه، وإن كان فيها من الصِّفة ما ليس في الاسم الآخر، كمن يقول: أحمد هو الحاشِرُ والماحي والعاقِبُ، والقدُّوس هو الغفور الرحيم؛ أي: إنَّ المسمَّى واحدٌ، لا أنَّ هذه الصفةَ هي هذه! ومعلومٌ أنَّ هذا ليس اختلافَ تضادٍّ كما يظنُّه بعضُ الناس.

مثالُ ذلك: تفسيرُهُم للصراط المستقيم:

فقال بعضُهم: هو القرآن، أي اتِّباعُه؛ لقول النبي ﷺ في حديث علي الذي رواه الترمذي، ورواه أَبو نعيم من طرق متعددة: (هو حبلُ الله المتين، والذِّكرُ الحكيم، وهو الصِّراطُ المستقيم)[1].

وقال بعضُهم: هو الإسلام؛ لقوله ﷺ في حديث النَّواس بْنِ سمعانَ، الذي رواه الترمذيُّ وغيرُه: (ضرب اللهُ مثلًا: صراطًا مستقيمًا، وعلى جَنَبَتَي الصِّراط سُورَان، وفي السُّورين أبوابٌ مفتَّحةٌ، وعلى الأبواب ستورٌ مُرخاةٌ، وداعٍ يدعو من فوق الصِّراط، وداعٍ يدعو على رأس الصِّراط). قال: (فالصراطُ المستقيمُ هو الإسلام، والسُّوران: حدودُ الله، والأبوابُ المفتَّحةُ: محارمُ الله، والدَّاعي على

(١) تقدم تخريجه في (ص ٢٥).

رأس الصِّراط: كتابُ الله، والدَّاعي فوق الصِّراط: واعظُ الله في قلب كلِّ مؤمن)[١].

فهذان القولان متفقان؛ لأنَّ دينَ الإسلام هو اتِّباعُ القرآن، ولكنْ كلٌّ منهما نبَّه على وصفٍ غيرِ الوصف الآخر، كما أنَّ لفظ "صراط" يُشعِرُ بوصفٍ ثالث. وكذلك: قولُ من قال: هو السنة والجماعة، وقولُ من قال: هو طريق العبودية، وقولُ من قال: هو طاعة الله ورسوله ﷺ وأمثالُ ذلك[٢]؛ فهؤلاءِ كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدة، لكنْ وصَفَها كلٌّ منهم بصفة من صفاتها.

ش: تقدم كلام الشيخ ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن الأسماء المتكافئة، كأسماء السيف، وأسماء الله، وأسماء الرسول، وأسماء القرآن؛ فهذه الأسماء واحدةٌ من حيث المسمَّى، ومختلفةٌ من حيث ما تدل عليه من المعاني والصفات.

ثم يضرب الشيخُ في هذا المقام مَثَلًا من اختلاف المفسرين الذي

---

(١) أخرجه أحمد (١٧٦٣٤)، وابن جرير في تفسيره (١/١٧٥)، والطحاوي في شرح المشكل (٢١٤١) و(٢١٤٢)، والحاكم (٢٤٥) من طرق، عن معاوية بن صالح، عن عبدالرحمٰن بن جبير، عن أبيه، عن النواس، به.

قال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه".

وأخرجه أحمد (١٧٦٣٦)، والترمذي (٢٨٥٩)، والنسائي في الكبرى (١١١٦٩) من طريق بقية بن الوليد الحمصي، قال: حدثني بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن جبير بن نفير، به.

قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب". وفي بقية كلام مشهور؛ لتدليسه تدليس التسوية وهو شر أنواع التدليس ـ قال الإمام أحمد: بقية إذا حدث عن المعروفين مثل بحير بن سعد وغيره قُبل. «العلل» لعبدالله (٣١٤١).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١/١٧٠).

منشأه تعدُّدُ الصفاتِ واتِّحادُ المسمَّى؛ باختلافهم في تفسير الصراط المستقيم.

فمنهم من قال: هو القرآن؛ يعني اتباع القرآن.

ومنهم من قال: هو الإسلام.

ومنهم من قال: هو الرسول؛ يعني اتباع الرسول ﷺ.

ومنهم من قال: هو طاعة الله ورسوله.

ومنهم من قال: هو السنة والجماعة.

ومنهم من قال: هو اتباع الكتاب والسنة.

فالمؤدَّى في كل هذه الأقوال واحدٌ؛ أي أنَّ كلَّ هذه العبارات صحيحةٌ، والمقصود منها: تعيينُ المرادِ بالصراط المستقيم؛ ولكنْ كلُّ عبارةٍ لها دلالة.

واستشهد الشيخ لمن قال بأنَّه القرآنُ بحديث علي ـ رضي الله عنه ـ المتقدم، وفيه: (**وهو حبلُ الله المتين، وهو الذِّكرُ الحكيم، وهو الصراطُ المستقيم**): فوصف القرآنَ بأنه الصراط المستقيم.

واستشهد أيضًا لمن قال بأنَّه الإسلامُ بحديث النواس بْنِ سمعان، والشاهد منه قوله: (**فالصراطُ المستقيمُ هو الإسلامُ**).

إذًا: فالصراط المستقيم هو دين الله: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وهو الإسلام، وهو طاعة الله ورسوله.

وأصل الصراط هو الطريق[1]، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقۡعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٖ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ﴾ [الأعراف: ٨٦]، فقوله: ﴿وَلَا تَقۡعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ يعني: بكل طريق.

وقول شيخ الإسلام: "**كما أنَّ لفظ "صراط" يُشعِرُ بوصفٍ ثالث**" ـ

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٣٤٩).

يوضحه ابنُ القيم؛ حيث قال: "والصراط ما جمع خمسةَ أوصافٍ: أن يكون طريقًا مستقيمًا، سهلًا، مسلوكًا، واسعًا، موصلًا إلى المقصود. فلا تسمِّي العربُ الطريقَ المعوَّج صراطًا، ولا الصعبَ المشتق، ولا المسدودَ غيرِ الموصِل، ومن تأمل مواردَ الصراطِ في لسانهم واستعمالهم تبيَّن له ذلك" اهـ[1].

فالطريق لا يكون صراطًا إلا هكذا: إذا كان: مستقيمًا، سهلًا، واسعًا، مسلوكًا، موصلًا للغاية، وهكذا دينُ الله طريقٌ مسلوك، وواضحٌ، ولله الحمد، ومستقيمٌ، وموصلٌ للغاية، وهي مغفرةُ الله وكرامتُه وجنَّتُه.

والحاصل: أن اختلاف المفسرين في تفسير الصراط المستقيم هو اختلاف تنوع؛ منشأه تعدد الصفات أو الأسماء التي تكون لمسمى واحد.

(١) بدائع الفوائد (٢/٤١٦).

مِن اختلافِ التنوُّعِ: ذِكر كلٍّ مِن المختلِفَيْنْ بعضَ أفرادِ العامِّ

الصنفُ الثاني: أن يذكرَ كلٌّ منهم من الاسمِ العام بعضَ أنواعه على سبيلِ التمثيلِ وتنبيهِ المستمِعِ على النوع، لا على سبيل الحدِّ المطابِقِ للمحدودِ في عمومه وخصوصه؛ مثلُ سائلٍ أعجميٍّ سأل عن مُسمَّى لفظ (الخبز) فأُرِيَ رغيفًا، وقيل له: هذا؛ فالإشارة إلى نوع هذا، لا إلى هذا الرغيف وحده.

مثالُ ذلك: ما نُقل في قوله: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾ [فاطر: ٣٢]. فمعلومٌ أنَّ الظالم لنفسه يتناول المضيِّعَ للواجباتِ والمنتهِكَ للحرمات. والمقتصِدُ يتناول فاعِلَ الواجباتِ وتارِكَ المحرَّمات، والسابِقُ يدخُلُ فيه مَن سبق؛ فَتَقَرَّب بالحسنات مع الواجبات.

فالمقتصِدون هم أصحابُ اليمين: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠، ١١].

ثم إنَّ كلًّا منهم يَذكُرُ هذا في نوعٍ من أنواع الطاعات؛ كقول القائل: السابق: الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخِّر العصرَ إلى الاصفرار.

أو يقول: السابقُ والمقتصدُ والظالمُ قد ذكرَهم في آخِرِ سُورةِ البقرة؛ فإنَّه ذكرَ المحسِنَ بالصَّدَقة، والظالِمَ بأكل الربا، والعادِلَ

بالبيع، والناسُ في الأموال: إما محسنٌ، وإما عادلٌ[١]، وإما ظالمٌ؛ فالسابق: المحسنُ بأداءِ المستحَبَّات مع الواجبات، والظالمُ: آكِلُ الربا أو مانِعُ الزكاة، والمقتصِدُ: الذي يؤدي الزكاةَ المفروضةَ ولا يأكُلُ الربا، وأمثال هذه الأقاويل.

فكلُّ قولٍ فيه ذِكرُ نوعٍ دخَلَ في الآية ذُكِرَ لتعريف المستمِع بتناوُلِ الآيةِ له، وتنبيهِهِ به على نظيره؛ فإنَّ التعريفَ بالمثال قد يسهُلُ أكثرَ من التعريف بالحدِّ المطابِق. والعقلُ السليمُ يتفطَّن للنوع، كما يتفطَّنُ إذا أُشير له إلى رغيفٍ، فقيل له: هذا هو الخبز.

ش: انتقل الشيخ إلى الصنف الثاني من اختلاف التنوع: وهو أن يذكر المفسِّرُ فردًا من أفراد المعنى ليدل على نوعه، وقدم له بمثالٍ من الأمور العادية؛ كأعجميٍّ سأل عن الخبز، أيش الخبز؟[٢] فأُشير إلى رغيفٍ بعينه إشارةً إلى نوعه، كأنه يقول: الخبز مثلُ هذا، فهذا تفسيرٌ للخبز بأحد أفراده.

ثم ذكر الشيخ مثالًا من اختلاف المفسرين على هذا الوجه؛ بما جاء عن بعضهم في تفسير آية فاطر: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣٢]. فقسَّمت الآيةُ الناسَ إلى ثلاثة أصناف: ظالم لنفسه، ومقتصد، وسابق بالخيرات. فبعض المفسرين فسَّرها بالمثال[٣]؛ فقال: السابق بالخيرات هو الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد هو الذي يصلي في أثناء الوقت

---

(١) في نسخة زرزور "عدل"، والصواب ما أثبتناه كما في مجموع الفتاوى (١/٢٣٧).

(٢) أيش: منحوت من (أيُّ شيءٍ) بمعناه، وقد تكلمت به العرب. ينظر: لسان العرب (١٢/٩٤).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١٩/٣٦٧).

لا في أوله، والظالم لنفسه هو الذي يصلي بعد خروج وقت الاختيار ـ كما في صلاة العصر ـ فيصلي عند غروب الشمس؛ فتلك صلاة المنافق، كما جاء في حديث أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: (**تِلْكَ صَلَاةُ الْمُنَافِقِ، يَجْلِسُ يَرْقُبُ الشَّمْسَ حَتَّى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ قَرْنَيِ الشَّيْطَانِ، قَامَ فَنَقَرَهَا أَرْبَعًا، لَا يَذْكُرُ اللهَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا**)[1]، فهو ظالم لنفسه؛ لأن تأخير الصلاة إلى وقت الغروب لا يجوز، أما حديث أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أن رسول الله ﷺ قال: (**مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصْرَ**)[2]؛ فهذا يسوغ في حق المضطر؛ كامرأة لم تطهر إلا مع اصفرار الشمس، أو نائم نام ولم يستيقظ إلا متأخرًا، فإنه إذا صلى ركعة قبل غروب الشمس فقد أدرك الصلاة في الوقت.

ومن التفسير بالمثال: قول بعض المفسرين بأن السابق بالخيرات، والظالم لنفسه، والمقتصد هم المذكورون في آخر سورة البقرة.

فالسابق بالخيرات: هم من مدحهم الله بكثرة النفقة، والإخلاص فيها، والمداومة عليها، بدءًا من قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ...﴾ [البقرة: ٢٦١] إلى قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٤].

والظالم لنفسه: هم أكَلَةُ الربا الذين ذمهم الله ـ ﷻ ـ بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥] الآية.

---

(١) أخرجه مسلم (٦٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨).

والمقتصد: هم المذكورون في آية الدَّين والبيع والشراء: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ...﴾ [البقرة: ٢٨٢] الآية. فقد اقتصروا في معاملاتهم على المباح؛ فلم يُمدحوا بالصدقة، ولم يُذمَّوا بالربا، فهذا مثال اختلاف التنوع في تفسير هذه الآية، ومنشأه: الاقتصار على ذكر بعض أفراد النوع؛ فيذكر بعض أفراد الظالم لنفسه، وبعض أفراد المقتصد، وبعض أفراد السابق بالخيرات.

مِن طُرُقِ البيانِ: التفسيرُ بالمثال، ومنه: ذِكْرُ سببِ النُّزُولِ

وقد يجيءُ كثيرًا من هذا الباب: قولُهم: هذه الآيةُ نزلت في كذا، لاسيما إن كان المذكورُ شخصًا؛ كأسباب النُّزولِ المذكورةِ في التفسير؛ كقولهم: إنَّ آيةَ الظِّهار نزلت في امرأةِ أَوْسِ بْنِ الصَّامت[(١)(٢)].

---

(١) المثبت في نسخة د. عدنان زرزور: " ثابت بن قيس بن شماس"، وهو خطأ، والصواب ما جاء في مجموع الفتاوى (٣٣٨/١٣) كما أثبتناه.

(٢) أخرجه أحمد (٢٧٣١٩)، وأبو داود (٢٢١٤) و(٢٢١٥) من طريق محمد بن إسحاق، عن معمر بن عبدالله بن حنظلة، عن يوسف بن عبدالله بن سلام، عن خويلة بنت ثعلبة، به. ومعمر بن عبدالله بن حنظلة "لا يعرف، ما حدث عنه سوى ابن إسحاق بخبر مظاهرة أوس بن الصامت"، كما قال الذهبي في الميزان (١٥٥/٤). وصححه ابن حبان (٤٢٧٩)، وحسنه الحافظ في "الفتح" (٤٣٣/٩). **وللحديث شواهد:**

من حديث عائشة: عند أحمد (٢٤١٩٥)، وابن ماجه (٢٠٦٣)، والنسائي (٣٤٦٠)، والحاكم (٣٧٩١) من طريق تميم بن سلمة، عن عروة بن الزبير قال: قالت عائشة: تبارك الذي وسع سمعه كل شيء، إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة، ويخفى علي بعضه. فذكره بنحوه مختصرًا دون ذكر كفارة الظهار، وصححه الحاكم، وعلقه البخاري بصيغة الجزم عن الأعمش به قبل حديث (٧٣٨٦)، وقال الحافظ في "تغليق التعليق" (٣٣٩/٥) "هذا حديث صحيح، وتميم وثقه ابن معين وغيره".

ومن حديث ابن عباس: عند أبي داود (٢٢٢٣)، والترمذي (١١٩٩)، والنسائي (٣٤٥٧)، وابن ماجه (٢٠٦٥) من طريق معمر بن راشد، عن الحكم ابن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس، نحوه. ورواه سفيان بن عيينة، ومعتمر بن سليمان، كلاهما عن الحكم بن أبان، عن عكرمة مرسلًا: أخرجه أبو داود (٢٢٢١) و(٢٢٢٢) و(٢٢٢٥)، والنسائي (٣٤٥٩). وصوَّب النسائيُّ المرسلَ. =

وإنَّ آيةَ اللِّعانِ نزلت في عُوَيْمِر العَجْلاني[(١)]، أو هلالِ بْنِ أُميَّةَ[(٢)].

وإنَّ آيةَ الكَلَالَةِ نزلت في جابرِ بْنِ عبدِالله[(٣)].

وإنَّ قوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت في بني قُرَيْظَة والنَّضِير[(٤)].

وإنَّ قوله: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ دُبُرَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٦] نزلت في بَدْر[(٥)].

وإنَّ قوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] نزلت في قضية تَمِيمٍ الدَّاريِّ وَعديِّ بْنِ بَدَّاء[(٦)].

وقولُ أبي أيوبَ: إنَّ قوله: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]: نزلت فينا معشرَ الأنصار... الحديث[(٧)].

= **ومن حديث سلمة بن صخر**: عند الترمذي (١٦٤٢١) من طريق سليمان بن يسار، عنه به. قال الترمذي: هذا حديث حسن، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم في كفارة الظهار". وينظر: إرواء الغليل (٧/١٣٧).

(١) أخرجه البخاري (٧٣٠٤)، ومسلم (١٤٩٢) (١) من حديث سهل بن سعد. وأخرجه كذلك: البخاري (٥٣١١) و(٥٣٤٩) ومسلم (١٤٩٣) (٦) من حديث ابن عمر.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٤٧) من حديث ابن عباس، ومسلم (١٤٩٦) (١١) من حديث أنس. وانظر تحقيقًا جيدًا في تعيين من نزلت فيه آية اللعان في "فتح الباري" لابن حجر (٨/٤٥٠).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٥١)، ومسلم (١٦١٦).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٨/٥٠٢).

(٥) ينظر: تفسير الطبري (١١/٧٦).

(٦) أخرجه البخاري (٢٧٨٠) من حديث ابن عباس.

(٧) أخرجه أبو داود (٢٥١٢)، والترمذي (٢٩٧٢)، والنسائي في "الكبرى" (١٠٩٦١) و(١٠٩٦٢) من طريق حيوة بن شريح، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أسلم أبي عمران، به. قال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح غريب". وصححه ابن حبان (٤٧١١)، والحاكم (٢٤٣٤).

ونظائرُ هذا كثيرٌ مما يذكرون أنَّه نزل في قومٍ من المشركين بمكة، أو في قومٍ من أهل الكتاب: اليهودِ والنصارى، أو في قومٍ من المؤمنين. فالذين قالوا لم يقصدوا أنَّ حكم الآية مختصٌّ بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإن هذا لا يقولُهُ مسلمٌ، ولا عاقلٌ على الإطلاق!

والنَّاسُ وإن تنازعوا في اللفظ العامِّ الواردِ على سببٍ، هل يختصُّ بسببه[1]؟ فلم يقل أحدٌ من علماء المسلمين: إنَّ عمومات الكتاب والسنة تختصُّ بالشخص المعيّن، وإنما غاية ما يُقال: إنها تختصُّ بنوع ذلك الشخص؛ فتعمُّ ما يُشبِهُهُ، ولا يكون العمومُ فيها بحسب اللفظ!

والآيةُ التي لها سببٌ معيَّن إن كانت أمرًا أو نهيًا؛ فهي متناوِلَةٌ لذلك الشخصِ ولغيرهِ ممن كان بمنزلته، وإن كانت خبرًا بمدحٍ أو ذمٍّ؛ فهي متناولةٌ لذلك الشخصِ ولمن كان بمنزلته.

ومعرفةُ سببِ النُّزولِ يُعِينُ على فَهم الآية؛ فإنَّ العلم بالسبب يُورِثُ العلمَ بالمسبَّب؛ ولهذا كان أصحُّ قولَي الفقهاءِ: أنَّه إذا لم يُعرف ما نواه الحالِفُ: رُجع إلى سبب يمينه، وما هيَّجها[2] وأثارها.

ش: يذكر الشيخُ أنَّ من صور التفسير بالمثال: ذكرُ سببِ النزول، وهو مما يوضح المرادَ بالآية؛ فإذا قال الصحابي أو التابعي: هذه الآية نزلت في كذا؛ فليس مرادُه أن الآية مختصةٌ بهذا الشخص، كما في الأمثلة

(١) في مجموع الفتاوى (١٣/٣٣٩): هل يختص بسببه، أم لا؟

(٢) هاج: أي ثار، وكذلك كل شيء يثور للمشقة والضرر. ينظر: لسان العرب (٢/٣٩٤).

التي ساقها الشيخ، كآية الظهار نزلت في خولة امرأة أوس بن الصامت، وآية اللعان في عويمر العجلاني أو هلال بن أمية، وآية الكلالة نزلت في جابر، وهكذا؛ بل يريدون أن هذه القضايا هي السبب في نزول تلك الآيات.

وينبه الشيخ هنا إلى أن نصوص القرآن وعموماته ليست مقصورة على أعيان من نزلت فيهم، أو ما نزلت فيه؛ بل تعم، ومن قواعد التفسير المقررة: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب(١). ومن العلماء من يرى عموم اللفظ مطلقًا، ولا تقصر الآية أو الآيات على نوع سببها، ومنهم من يرى عموم نوع السبب الذي نزلت فيه، وهذا محل إجماع، ومعنى ذلك: أن نوعها شامل للسبب الذي نزلت فيه ولكل من كان بمنزلته؛ فآية اللعان: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ أَزۡوَٰجَهُمۡ﴾ [النور: ٦] إلى آخر الآيات، عامة، وليست خاصة بعويمر العجلاني وامرأته، أو هلال بن أمية وامرأته؛ فهي عامة في كل من رمى زوجته بالزنا، وهكذا القول في آية الكلالة: ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِي ٱلۡكَلَٰلَةِۚ﴾ [النساء: ١٧٦]. نزلت في شأن جابر ـ رضي الله عنه ـ وأخواته، وليست خاصةً به، بل هي عامة في كل من كان وارثه كلالة، أو من كان هو كلالة(٢).

وقوله: (**ومعرفةُ سَبَبِ النُّزولِ يُعِين على فَهم الآية...**): هذه جملة معترضة أفاد فيها: أن معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، يعني يُعرف أن هذه الآية نزلت لبيان هذه الحادثة وهذه القضية، وعلّل ذلك بأن

---

(١) ينظر: الإحكام للآمدي (٢/٢٣٧)، وشرح مختصر الروضة (٢/٥٠١)، ومختصر التحرير (٣/١٧٧)، والقواعد الحسان للسعدي (ص١١)، وقواعد التفسير لخالد السبت (ص٥٩٣)، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن للنملة (٤/١٥٣٣).

(٢) **قال شيخنا**: والكلالة عند أهل العلم: هو من لا ولد له ولا والد. رجل توفي وليس له ذرية، لا بنين ولا بنات، وليس له أب ولا جد، إنما له إخوة؛ فإخوته هم ورثته، فإن لم يوجد إلا أخت له مثلًا، شقيقة أو لأب؛ فلها النصف، فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان، فإن كانوا متنوعين، رجالًا ونساء؛ فللذكر مثل حظ الأنثيين. وينظر: المغني (٩/٨).

العلم بالسبب يقود إلى معرفة المسبّب، ويضرب لهذا مثلًا باليمين الذي لم تُعلم نيةُ الحالفِ فيه؛ لأنها المعوّل في اليمين من حيث الحنث وعدمه، فإن لم تُعلم له نية فإنه يرجع إلى سبب اليمين وما هيجها؛ لمعرفة مراد الحالف، فمثلًا: إنسان حلف ليعطينَّ فلانًا كذا من المال، ولم يكن له نية من جهة هذا الشخص، ولم يحدد هدية أو صدقة أو ما أشبه ذلك؛ فيرجع إلى الباعث، أي: ما الذي جعله يحلف، فُعلِم أن الذي هيَّجه هو ما ذكر له من أنه فقير؛ فَيُعلم أنه أراد الصدقة لا الهدية.

معنى قولِ السَّلَفِ: نَزَلَتِ الآيةُ في كذا

وقولهُم: "نزلت هذه الآيةُ في كذا": يُراد به تارةً أنَّه سببُ النُّزول، ويُراد به تارةً أنَّ هذا داخلٌ في الآية وإن لم يكن السببُ، كما تقول: عَنى بهذه الآيةِ كذا.

وقد تنازع العلماءُ في قول الصاحِبِ: نزلت هذه الآيةُ في كذا، هل يجري مجرى المسنَدِ ـ كما يذكُرُ السببَ الذي أُنزلت لأجله ـ أو يجري مجرى التفسيرِ منه الذي ليس بمسند؟

فالبخاريُّ يُدخلُه في المسند، وغيرُهُ لا يُدخلُه في المسند، وأكثرُ المساند على هذا الاصطلاح؛ كمسند أحمد وغيرِه، بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عَقِبَه، فإنهم كلُّهم يُدخلون مثلَ هذا في المسند.

وإذا عُرف هذا؛ فقول أحدهم: نزلت في كذا، لا ينافي قول الآخر: نزلت في كذا؛ إذا كان اللفظ يتناولهما، كما ذكرناه في التفسير بالمثال. وإذا ذكر أحدُهُم لها سببًا نزلت لأجله، وذكر الآخَرُ سببًا، فقد يُمكِنُ صِدْقُهُمَا؛ بأن تكونَ نزلت عَقِبَ تلك الأسباب، أو تكونَ نزلت مرتين؛ مرةً لهذا السبب، ومرةً لهذا السبب.

ش: قوله: "**وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا..**"، يعني تارة يقول بعضُ الصحابة أو التابعين من المفسرين: الآيةُ نزلت في كذا؛ فهذا لفظ محتمل، قد يريد به سببَ النزول؛ أي أن سبب نزول الآية هذا الأمر، وقد يريد به بيانَ معنى الآية، وأن هذا الأمر يدخل في معناها؛ فيكون

قوله: هذه الآية نزلت في كذا مساويًا لقولنا: عنى الله تعالى بهذه الآية كذا؛ فيكون مجرد تفسير وأن حكمها يعم هذا النوع أو هذا الشخص، بخلاف ما لو قال: إنه حدث كذا وكذا فنزلت الآية، فهذا نص في أن هذه الآية نزلت لهذا السبب؛ لأن ذكر الواقعة أو القضية وترتيب نزول الآية عليها؛ يعد نصًا في سببية هذه القضية.

وقوله: "**هل يجري مجرى المسند؟**".

المسند في اصطلاح المحدثين: هو المتصل المرفوع إلى النبي ﷺ[(١)]، فإذا قال الصحابي: حدث كذا وكذا، وسئل النبي ﷺ عن كذا؛ فنزلت الآية، فهذا في حكم المسند؛ أي: المرفوع إلى الرسول ﷺ.

أما إذا قال: نزلت الآية في كذا؛ فهذا محل خلاف[(٢)]:

فمن المحدثين ـ كالبخاري ـ من يجعله من قبيل المرفوع؛ فيعتبره تفسيرًا منسوبًا إلى النبي عليه الصلاة والسلام[(٣)].

ومنهم ـ كالإمام أحمد في مسنده وغيره ـ من لا يجعله من قبيل المرفوع، بل يجعله من تفسير الصحابي؛ فليس له حكم الرفع، وهذا بخلاف ما إذا ذكر الصحابي سببًا فنزلت عقبه الآية؛ فإن الجميع يعدون هذا النوع في حكم المرفوع.

وبناء على ما تقدم؛ فإن قول الصحابي أو التابعي: نزلت الآية في كذا، لا ينافي قول الصحابي الآخر: نزلت في كذا، إذا كان من قبيل

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٤٢)، ونكت ابن حجر عليه (١/٥٠٥).

(٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٢١)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٥)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/٥٣٠)، والبرهان في علوم القرآن للزركشي (١/٣٢)، وقواعد التفسير لخالد السبت (١/٥٤).

(٣) لأن البخاري يروي مثل هذه الصيغة بالإسناد، لو لم تكن مرفوعة لاكتفى بتعليقها كما يعلِّق جملةً من التفسير المروي عن الصحابة والتابعين وتابعيهم.
ينظر: شرح مقدمة التفسير لمساعد الطيار (ص٩٦).

التفسير؛ فالآية أو اللفظ يعمُّهُمَا، وهو من صور التفسير بالمثال، وإذا كان المرادُ سببَ النزول؛ فَذكر الصحابيُّ لها سببًا، وذكر الآخرُ سببًا؛ فالتوجيه: إما أن تكون نزلت عقب هذين السببين، أو أن تكون نزلت مرتين: مرة لهذا السبب، ومرة لهذا السبب.

فمثال الأول: أن يقول قائل: نزلت آيةُ اللعان في هلال بن أمية، ويقول آخر من الرواة: نزلت في عويمر العجلاني وامرأته.

فيقال في هذا الاختلاف: إنه حدث السببان فنزلت الآية؛ يعني: جاء عويمر العجلاني وذكر ما ذكر من حال امرأته، ثم جاء هلال بن أمية فذكر ما ذكر، ثم نزلت الآية[١].

فمن قال: إنها نزلت في هلال فهو صادق، ومن قال: إنها نزلت في عويمر فهو صادق؛ لأن الآية نزلت بعد الحادثتين؛ أي: نزلت للسببين، وقد لا يتأتى هذا فيقال في الجمع بين القولين: إن السورة أو الآية نزلت مرتين، فسورة الفاتحة ـ مثلًا ـ قد قيل أنها نزلت في مكة، وقيل: إنها نزلت في المدينة، وقيل إنها نزلت مرتين[٢].

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: الأسماء المبهمة للخطيب البغدادي (٧/٤٨٠ ـ ٤٨١)، وشرح مسلم للنووي (١٠/١١٩)، وفتح الباري (٨/٤٥٠).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (١/١٠١).

تلخيصُ ما تقدَّمَ مِن الكَلامِ في اختلافِ التنوُّعِ

وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوُّعِ التفسير: تارةً لتنوُّعِ الأسماءِ والصفات، وتارةً لذكرِ بعضِ أنواعِ المسمَّى وأقسامِه كالتمثيلات: هما الغالبُ في تفسير سلفِ الأمة الذي يُظنُّ أنَّه مختلِف!

ش: هذا كالتلخيص لما مضى، وهو أن هذين الصنفين اللذين تقدم ذكرهما من اختلاف التنوع؛ هما الغالب في تفسير سلف الأمة، وهذان الصنفان: ما يكون لتنوع الأسماء والصفات، وما يكون لذكر بعض أنواع المسمى وأقسامه، كالتفسير بالمثال.

مِن أسبابِ الخلافِ: أن يكونَ اللفظُ محتمِلًا للأمرين

ومن التنازع الموجود عنهم: ما يكون اللفظُ فيه محتمِلًا للأمرين:

إما لكونه مشترَكًا في اللغة، كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥١]، الذي يُراد به الرامي، ويُراد به الأسد ولفظ: ﴿عَسْعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]، الذي يُراد به إقبالُ الليل وإدبارُه.

وإما لكونه متواطِئًا في الأصل، لكنَّ المرادَ به أحدُ النوعين، أو أحدُ الشخصين؛ كالضمائر في قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٨، ٩]، وكلفظ: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾، ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾، ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾ [الفجر: ١ ـ ٣]. وما أشبَهَ ذلك.

فمثلُ هذا: قد يجوز أن يُرادَ به كلُّ المعاني التي قالتها السَّلفُ[1]، وقد لا يجوز ذلك. فالأول إمَّا لكونِ الآيةِ نزلت مرتين، فأُريدَ بها هذا تارة وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يُرادَ به معنياه؛ إذ قد جَوَّز ذلك أكثرُ الفقهاءِ: المالكيةُ، والشافعيةُ، والحنبليةُ، وكثيرٌ من أهل الكلام.

وإما لكون اللفظ متواطئًا؛ فيكون عامًّا إذا لم يكن لتخصيصه موجِبٌ.

---

(١) في المجموع (١٣/٢٤١): قالها السلف.

فهذا النوعُ إذا صحَّ فيه القولان كان من الصنف الثاني.

ش: تقدم أن الغالب من اختلاف المفسرين هو اختلافُ التنوع، وذكر الشيخ منه صنفين:

تعدُّد الأسماءِ مع اختلاف الصفات، وتفسيرُ الآية ببعض أفراد ما تدل عليه بذكر المثال، وأُلحق به: ذكرُ أسباب النزول وتعدُّدها.

ثم ذكرَ من أسباب اختلافهم اختلافَ تنوُّعٍ: صنفًا ثالثًا، وهو: أن يكون اللفظُ مشتركًا، أو متواطئًا. ويراد بالمشترك هنا: اللفظيُّ، وبالمتواطئ: المشتركُ المعنوي، ويتضح الفرق بينهما بالمثال:

فالمشترك اللفظي: هو ما اتحد لفظُهُ واختلف معناه[١]. مثاله: لفظ العين، يُطلق ويُراد به: العينُ الباصرة، والعينُ الجارية، والجاسوسُ، والعينُ الذي هو الذهبُ. ومثله المشتري؛ يطلق على مشتري السلعة المبتاع، ويطلق على النجم المعروف.

وأما المتواطئ: وهو المشترك المعنوي، فهو الاسم العام الذي يقع تحته أفرادٌ فيشترك أفرادُه في لفظه ومعناه[٢]. مثل: الإنسان، لفظ يشترك فيه جميعُ الناس؛ فهو لفظٌ متواطئ، أو مشترك معنوي.

ومن الألفاظ التي جاءت في القرآن واختُلف في تفسيرها بسبب الاشتراك اللفظي: "قسورة"، و"عسعس".

فلفظ: "قسورة" في قول الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ۝٥٠ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠، ٥١] ـ فُسِّر بالصياد الرامي، وفسر بالأسد؛ لأن قسورة يطلق في اللغة على الأسد، وعلى الصياد[٣].

---

(١) ينظر: معيار العلم في فن المنطق للغزالي (ص٨١)، والتعريفات للجرجاني (ص٢١٥).
(٢) ينظر: معيار العلم (ص٨١)، والتعريفات (ص١٩٩).
(٣) ينظر: تفسير الطبري (٢٣/٤٥٥).

كذلك لفظ: "عسعس" في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [التكوير: ١٧]. قيل: أقبل، وقيل: أدبر[١] فإذًا عسعس لفظ مشترك بين الإقبال والإدبار، فمنشأ هذا الاختلاف: هو الاشتراك في اللفظ.

واختلف العلماء في المشترك اللفظي: هل يُحمل على معنييه أو معانيه، أو لا يحمل؟ على قولين[٢]، والتحقيق: أنه تارة من الممكن حمله على معنييه، وتارة لا يمكن حمله[٣].

ففي مثل لفظ: "قسورة"، يمكن حمله على الأسد وعلى الرامي لعدم التناقض، وكذلك لفظ: "عسعس"؛ لأن كل من الإقبال والإدبار في الليل قد أقسم الله به؛ فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل: ١]؛ فهذا إقبال، وفي الآية الأخرى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ﴾ [المدثر: ٣٣]؛ فأقسم الله بالليل مقبلًا ومدبرًا، وقد يترجح تفسير عسعس بـ أقبل؛ لأنه اتبعه بقوله: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٨]، وقد يترجح تفسيره بـ أدبر؛ لقوله تعالى في الآية الأخرى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذۡ أَدۡبَرَ ۝٣٣ وَٱلصُّبۡحِ إِذَآ أَسۡفَرَ﴾ [المدثر: ٣٣، ٣٤] فأقسم بالليل في إدباره والصبح بإسفاره، وهما متلازمان؛ إذا أدبر الليل أسفر النهار، وإذا أقبل الليل أدبر النهار، وهكذا: (إذا أقبل الليلُ من هاهنا وأدبر النهارُ من هاهنا؛ فقد أفطر الصائم)[٤]. وقد لا يتأتَّى حملُ اللفظ المشترك على معنييه؛ لأن أحدهما لا يليق بالمقام، فيتعيَّنُ حملُهُ على الآخر فقط.

وأما المتواطئ؛ فهو لفظ عام يشترك أفراده فيه؛ فإذا أمكن حمله على عمومه فهذا هو الأصل، ما لم يكن من العام الذي أريد به الخصوص.

❀ ❀ ❀

---

(١) ينظر: المصدر السابق (١٥٩/٢٤).

(٢) ينظر: المثل السائر لابن الأثير (٣٨/١)، والمزهر للسيوطي (٢٩٢/١)، ودراسات في فقه اللغة لـ د. صبحي الصالح (ص٣٠٢). وينظر مباحث المشترك اللفظي عند الأصوليين في: الإحكام للآمدي (١٩/١).

(٣) ينظر ما سبق، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥٧٨/٦)، والتسعينية (٨٣١/٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٩٥٤)، ومسلم (١١٠٠) من حديث عمر.

مِن أنواعِ الاختلافِ: التعبيرُ عن المعنى بألفاظٍ متقارِبة

ومن الأقوالِ الموجودةِ عنهم ـ ويجعلُها بعضُ الناس اختلافًا ـ: أن يعبِّروا عن المعاني بألفاظٍ متقارِبَةٍ لا مترادِفَةٍ؛ فإنَّ الترادُفَ في اللغة قليلٌ، وأما في ألفاظ القرآن: فإما نادِرٌ، وإمَّا معدومٌ.

وقَلَّ أن يُعبَّر عن لفظٍ واحدٍ بلفظٍ واحدٍ يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريبٌ لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن؛ فإذا قال القائل: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩] إنَّ الموْرَ هو الحركةُ؛ كان تقريبًا، إذ المورُ حركةٌ خفيفةٌ سريعةٌ، وكذلك إذا قال: الوحيُ: الإعلامُ، أو قيل: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣]: أنزلنا إليك، أو قيل: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤] أي: أعْلَمْنا، وأمثالُ ذلك.

فهذا كلُّه تقريبٌ لا تحقيقٌ؛ فإنَّ الوحيَ هو إعلامٌ سريعٌ خفيٌّ، والقضاءُ إليهم أخصُّ من الإعلام؛ فإنَّ فيه إنزالًا إليهم وإيحاءً إليهم!

والعربُ تُضَمِّنُ الفعلَ معنى الفعلِ وتُعدِّيه تعْدِيَتَهُ، ومن هنا غَلِطَ مَن جعل بعضَ الحروف تقوم مقامَ بعض؛ كما يقولون في قوله: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٤]، أي: مع نعاجه، و ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله، ونحو ذلك.

والتحقيق: ما قاله نُحاة البصرةِ من التضمين؛ فسؤالُ النعجةِ

يتضمَّنُ جمعَها وضمَّها إلى نعاجه، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ضُمِّن معنى: يزيغونك ويصدونك، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [الأنبياء: ٧٧]، ضُمِّن معنى: نجّيناه وخلّصناه، وكذلك قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] ضُمِّن: يُروى بها، ونظائرُه كثيرة.

ومن قال: ﴿لَا رَيْبَ﴾: لا شك؛ فهذا تقريب، وإلا فالرَّيبُ فيه اضطرابٌ وحركة، كما قال ﷺ: (دع ما يَريبُك إلى ما لا يَريبُك)[(١)]، وفي الحديث: أنَّه مَرَّ بظبيٍ حاقِف؛ فقال: (لا يُرِيبُهُ أحدٌ)[(٢)]، فكما أنَّ اليقين ضَمِنَ السكونَ والطمأنينة، فالرَّيبُ ضدّه. ولفظ (الشك) وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى، لكنَّ لفظه لا يدلُّ عليه.

---

(١) أخرجه مقتصرًا على هذا اللفظ: الدارمي (٢٥٧٤)، والنسائي (٥٧١١)، والبغوي في شرح السنة (٢٠٣٢) من طريق شعبة، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوراء السعدي، به. وسيأتي تخريج تتمته في الشرح.

(٢) أخرجه أحمد (١٥٤٥٠) من طريق هشيم بن بشير، وابن عبدالبر في التمهيد (٣٤٢/٢٣) من طريق يزيد بن هارون وحماد بن زيد، ثلاثتهم عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عيسى بن طلحة بن عبيدالله، عن عمير بن سلمة الضمري، به.
وتابع يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي بهذا الإسناد: يزيد بن الهاد عند النسائي (٤٣٤٤)، وابن حبان (٥١١٢)، والحاكم (٦٦١٨)، وعبد ربه بن سعيد؛ كما حكاه الدارقطني في العلل (٢٨٩/١٣).
ورواه مالكٌ في موطئه (٥١٠/٣، رقم ١٢٨١) ـ ومن طريقه أخرجه عبدالرزاق (٨٣٣٩)، والنسائي (٢٨١٨)، وابن حبان (٥١١١) ـ، ويزيد بن هارون عند أحمد (١٥٧٤٤)، كلاهما (مالك ويزيد بن هارون) عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد، عن عمير بن سلمة الضمري، عن رجل من بهز به. فجعلاه من مسند البهزي، وكلاهما صحابيان. **والصحيح**: أن الحديث حديث عمير بن سلمة كما حققه الأئمة. ينظر: علل ابن أبي حاتم (٣١٣/٣، رقم ٨٩٨)، وعلل الدارقطني (٢٨٧/١٣، رقم ٣١٨٢)، والتمهيد لابن عبدالبر (٣٤٣/٢٣).

وكذلك إذا قيل: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]: هذا القرآن؛ فهذا تقريب؛ لأن المُشار إليه وإن كان واحدًا، فالإشارة بجهة الحضور غيرُ الإشارة بجهة البُعْد والغيبة، ولفظ (الكتاب) يتضمَّنُ من كونه مكتوبًا مضمومًا ما لا يتضمَّنُه لفظُ القرآنِ من كونه مقروءًا مُظْهَرًا بادِيًا.

فهذه الفروقُ موجودةٌ في القرآن، فإذا قال أحدهم: ﴿أَن تُبْسَلَ﴾ [الأنعام: ٧٠]: أي تُحبس، وقال الآخر: تُرتهن، ونحو ذلك؛ لم يكن من اختلاف التضاد، وإن كان المحبوس قد يكون مرتهَنًا وقد لا يكون؛ إذ هذا تقريبٌ للمعنى كما تقدم.

وجَمْعُ عبارات السلف في مثل هذا نافعٌ جدًا، فإنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارةٍ أو عبارتين.

ش: ومما يعدُّه بعضُ الناس اختلافًا، وينسبون ذلك إلى مفسِّري السلف: التفسير بألفاظ متقاربة لا مترادفة، وهو يشبه ما تقدم من حيث إنه اختلاف في التعبير؛ فهو من قبيل اختلاف التنوع، فهذا التفسير يكون بألفاظٍ على وجه التقريب لا على وجه التحديد؛ فإن الألفاظ ـ كما تقدم ـ منها: المترادفة، والمتكافئة، والمتباينة. ومنها: الألفاظ المتقاربة، وهي بين المتكافئة والمترادفة، ويقول الشيخ: إن الترادف في اللغة قليل جدًا؛ وذلك أن حقيقة الترادف هو اتحاد المعنى واختلاف اللفظ؛ فهي ألفاظ لمسمى واحد؛ فالترادف على هذا المعنى قليلٌ في اللغة[1]، لكن كل ما هنالك أن تكون الألفاظ متقاربة مع فروق بينها، أما القرآن فليس فيه ترادف؛ فهو إما نادر أو معدوم، وهو أشبه.

(١) ينظر هامش (ص٤٧).

ويأتي عن السلف عبارات في تفسير بعض ألفاظ القرآن لا تكون دقيقة في تفسير هذا اللفظ؛ لأنها ذكرت على وجه التقريب لا على وجه التحرير لمعنى الكلمة، ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩] فإذا قال بعض المفسرين: تمور يعني: تتحرك؛ كان هذا التفسير ليس دقيقًا في معنى المور؛ لأنه وإن كان المور حركة، لكن معناه أخص من مطلق حركة؛ فهو حركة سريعة، وخفيفة؛ فمادة مَوَرَ تدل على أن معنى قوله: ﴿يَوْمَ تَمُورُ ٱلسَّمَآءُ مَوْرًا﴾ [الطور: ٩] أي: تتحرك حركة سريعة، وربما يقال: بأن لفظ المور يشبه لفظ الموج[(١)]؛ فتقارب الكلمات يتضمن تقاربًا واشتراكًا في المعنى.

وهكذا الأمثلة الأخرى: فإذا قال القائل: الوحي في قوله: ﴿أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [النساء: ١٦٣] هو: الإعلام؛ كان صحيحًا لكنه ليس مرادفًا للإعلام؛ لأن المعنى الخاص الدقيق للوحي أنه إعلام بسرعة وخفية[(٢)].

وقل مثل ذلك في قوله: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ [الذاريات: ٢٦]؛ فمعناه المقارب: ذهب إلى أهله، ومعناه الدقيق: ذهب إلى أهله بسرعة وخفية[(٣)]؛ لأن هذا شأن الكريم، فهو ينسلُّ إلى أهله؛ لإعداد الضيافة دون أن يشعر به الضيف.

إذًا فمعنى: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ﴾ [الذاريات: ٢٦] أي: ذهب بسرعة، ﴿فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ﴾ [الذاريات: ٢٦] فلو قال: ذهب لكان قصورًا عما في "راغ" من الدلالة.

ومثَّل الشيخ أيضًا بقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤] فمن

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢١/٥٧٣)، والصحاح (٣/٣٧٤)، وتهذيب اللغة (١٥/٢١٣).

(٢) ينظر: الصحاح (٧/٣٧٠)، ولسان العرب (١٥/٣٧٩)، والقاموس المحيط (ص ١٧٢٩)، وتاج العروس (٤٠/١٧١).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣/٨٦)، وغريب القرآن لابن قتيبة (ص٤٢١)، ولسان العرب (٨/٤٣٠).

المفسرين من قال: قضينا: أنزلنا، أو أعلمنا؛ لكن قوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤] فيه إعلامٌ خاص، فهو حكم بوحي وإنزال؛ ولهذا يقول: إنه مضمَّن معنى أوحينا وأنزلنا إلى بني إسرائيل، ولم يقل: (وقضينا أن بني إسرائيل ليفسدون...)، بل قال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤] يعني: أعلمناهم وأوحينا إليهم وأنزلنا إليهم؛ أنه سيكون منهم الفساد مرتين: ﴿لَتُفْسِدُنَّ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٤].

ثم استطرد الشيخ من هذا المثال إلى مسألة التضمين في لغة العرب، فقال: إن العرب تضمِّنُ الفعلَ معنى الفعل، وتعدِّيه تعْديته. يعني: أن من أساليب العرب في كلامهم: أنهم يُضمِّنون الفعل المنطوق معنى فعلٍ آخر غير منطوق، ثم يعدونه تعدية ذلك الفعل المنطوق، فهذا من شأن العرب في لغتهم؛ فالفعل المنطوق يتعدى بما يتعدى به المعنى المضمر غير المنطوق، وهذه طريقة البصريين، وهي الصواب[(١)]، بخلاف طريقة الكوفيين؛ الذين زعموا أن الكلمات ينوب بعضها عن بعض، وحروف الجر ينوب بعضها عن بعض[(٢)]، وهذا نوع من إعجاز القرآن الذي جاء بهذه الأساليب البديعة؛ فتكون الكلمة دالة على معنيين: معنى الفعل المنطوق، ومعنى الفعل المنطوي فيه، فيكون هذا من اختلافهم بسبب الاختلاف في قضية الترادف بين هذه الحروف.

ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] فالكوفيون يقولون معناها: على جذوع النخل؛ فيجعلون "في" بمعنى "على"، وأما على طريقة البصريين؛ فمعنى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ﴾ مضمن معنى أدخلكم في جذوع النخل؛ فمن شدة الصلب تلتصق الأجساد بجذع النخل، حتى كأنه قد أدخل فيه!

---

(١) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ص٢٩٨)، والخصائص لابن جني (٣٠٨/٢)، وبدائع الفوائد لابن القيم (٤٢٣/٢)، ومغني اللبيب لابن هشام (ص٨٩٧)، وهمع الهوامع للسيوطي (٤١٦/٢).

(٢) ينظر: ما سبق.

ومن هذا القبيل: قوله تعالى في شأن نوح: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]؛ فالمعتاد أن يعدَّى بـ على؛ فنحاة الكوفة يقولون بأن الحروف ينوب بعضها عن بعض؛ فمعنى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ عندهم؛ أي: على القوم؛ فـ "من" بمعنى "على"، والصحيح: ما عليه نحاة البصرة الذين يقولون بأن الفعل "نصر" متضمن معنى نجّى؛ فيكون المعنى: ونصرناه، ونجيناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا.

وهكذا قوله تعالى عن الخصمين: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِى فِى ٱلْخِطَابِ ﴿٢٣﴾ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ [ص: ٢٣، ٢٤] قيل: معناه مع نعاجه، وهذا التعبير لا يعطي المعنى الحقيقي، والصواب: أن يكون معنى: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ أي: مع نعاجه؛ فقوله: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ﴾ مُضمَّنٌ معنى الضم، أي: بسؤال نعجتك ليضمها إلى نعاجه، أو بضم نعجتك إلى نعاجه؛ فيكون الفعل حينئذٍ قد دل على أمرين: على السؤال الذي هو مدلول اللفظ المنطوق، وعلى الجمع والضم الذي هو معنى الفعل المضمن للفعل المنطوق.

ومن الأمثلة المشهورة: قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]. فالمعتاد أن يقال عينًا يشرب منها[(١)]؛ فقال الكوفيون: الباء بمعنى "من": لكن أحسن منه من حيث الدلالة على معنى واسع ومتعدد: أن يقال بأن قوله: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ ضُمِّن معنى يروى بها؛ فأفادت الكلمة معنيين: الشرب، والري؛ أي: يشربون منها، ويروون بها، ونظائر هذا كثيرة ومن أمثلة اختلافهم في التفسير بسبب تقريبهم لمعنى اللفظ دون تحديده: لفظ الريب؛ فكثير من المفسرين فسَّره بالشك[(٢)]؛ فقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] أي: لا شك فيه، وهذا تقريب، لكن الريب عند التدقيق: شك خاص؛ فهو شك مع اضطراب وقلق، ومنه: قوله في الحديث: (**دَعْ مَا يَرِيبُكَ**) وهو الشيء الذي تخاف منه؛ فالمؤمن يخاف

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي (١٩/١٢٦)، وتفسير ابن كثير (٨/٣٧٨)، وبدائع الفوائد (٢/٤٢٤).

(٢) ينظر: تفسير الطبري (١/٢٣١).

المحرَّم ويقلق منه. وكذلك قوله ﷺ: (**الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ**)[١] يدل على أن الإثم فيه حرج وقلق، بخلاف البِّر الذي هو سكون وطمأنينة، وكذلك قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (**دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ؛ فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ**)[٢]. فالذي عنده حسٌّ إيماني يقلق إذا وقع منه الكذب. ومن هذا القبيل: أن رسول الله ﷺ وأصحابه ـ في مسيرهم إلى الحج محرمين ـ لما مروا بظبي حاقف[٣]، قد لجأ إلى بعض ما يتقي به؛ فقال ﷺ: (**لَا يُرِيبُهُ أَحَدٌ**)؛ يعني: لا يعرض له أحد وينفِّرُه ويخيفُه. فالشك يستلزم القلق؛ لأن الشاك متحير والحيرة توجب القلق، أما لفظ الشك فلا يدل دلالة مطابقة أو تضمن على معنى الاضطراب والحركة، بخلاف الريب فإنه يدل على ذلك، ونحو ذلك من الألفاظ التي يكون مقصودُ المفسِّرِ فيها هو التقريبُ لا التحديد؛ فهذا يعد من اختلاف التنوع.

ومن شواهد التفسير باللفظ المقارب: تفسيرهم لقوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] فقالوا: معنى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أي: هذا القرآن.

وهذا تقريب لمعنى اللفظين؛ فمن المعلوم: أن "ذلك" إشارة للبعيد، و"هذا" إشارة للقريب؛ فإذا كان القرآن موجودًا حاضرًا فما وجه

---

(١) أخرجه مسلم (٢٥٥٣) من حديث النواس بن سمعان.

(٢) **أخرجه بهذه التتمة من غير قصة الصدقة**: الطيالسي (١٢٧٤)، والترمذي (٢٥١٨)، وابن حبان (٧٢٢)، والحاكم (٢١٦٩)، والبيهقي (١٠٨١٩) من طريق شعبة، عن بريد بن أبي مريم، عن أبي الحوراء السعدي، عن الحسن، به.
وأخرجه الحاكم (٢١٧٠) من طريق الحسن بن عبيدالله، عن بريد، به.
قال الترمذي: هذا حديث صحيح.
وأخرجه بهذه التتمة مع قصة الصدقة: أحمد (١٧٢٣) وابن خزيمة (٢٣٤٨)، وابن حبان (٧٢٢)، من طريق شعبة، به.
وأخرجه عبدالرزاق (٤٩٨٤)، والطبراني (٢٧١١) من طريق الحسن بن عمارة، به.

(٣) أي نائم قد انحنى في نومه. النهاية (١/٤١٣).

الإشارة له بـ "ذلك"؟ لأن الغرض بيان علو مرتبة القرآن وبُعد منزلته. فمعنى قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ أي ذلك هو الكتاب العظيم.

فإذا قال قائل في تفسير قوله: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]: الكتاب هو القرآن؛ فهو صادق، كما أن من فسر الكتاب بالقرآن؛ فهو من قبيل التفسير بالمقارِب؛ فإن لفظ القرآن ولفظ الكتاب اسمان لمسمى واحد؛ كما تقدم بأن القرآن له أسماء من نوع الأسماء المتكافئة، كما قلنا في السيف، وأسماء الرسول ﷺ.

وبسبب هذا التكافؤ صارت أسماء القرآن يفسر بعضها ببعض؛ فالكتاب هو القرآن، وهو الهدى، وهو البصائر، وهو البشير، وهو النذير، وهو الفرقان؛ فكلها أسماء لهذا الكتاب؛ لكنَّ لكلٍّ اسم دلالةٌ أو معنىً يختص به. فإذا قال المفسر: "ذلك الكتاب" يعني: القرآن، هو صادق؛ فهو يريد بأن هذا الكتاب المشار إليه هو القرآن فحسب، وإلا فرقٌ بين الكتاب وبين القرآن؛ فالكتاب يدل على أنه مكتوب، والرسالة لا تعد كتابًا إلا إذا كانت خطية، كما يقولون رسالة خطية، وإذا كانت مشافهة قالوا رسالة شفهية. فاسم الكتاب يفيد أن هذا القرآن مكتوب باللوح المحفوظ، وهو مكتوب في صحف الملائكة، ومكتوب في صحف المؤمنين. والقرآن له دلالة؛ فهو مصدر قرأ يقرأ قرءانًا، ويطلق ويراد به اسم المفعول، وأصله من القَرْء بمعنى الإظهار[(١)]، وهكذا لو قال: الهُدى هو القرآن فهو صادق؛ ولكن الهدى له دلالة؛ فمعناه: الدلالة والإرشاد[(٢)].

ومن الأمثلة التي تنوعت فيه عبارات المفسرين: ما ذكروه في معنى تُبسل وأُبسلوا، في قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ بِهِۦٓ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌۢ بِمَا كَسَبَتْ

---

(١) ينظر: النهاية (٤/٣٠). وذكروا أيضًا أنه من الجمع والضم. قال قطرب: "سُمي القرآن قرآنًا، لأن القارئ يظهره ويبينه ويلقيه من فيه، أخذًا من قول العرب: ما قَرَأَت الناقةُ سَلىً قَطّ، أي: ما رمت بولد". ينظر: شرح القصائد السبع لقطرب (ص ٣٨٠)، ومجموع الفتاوى (٢٠/٤٧٨).

(٢) ينظر: النهاية (٥/٢٥٣)، ولسان العرب (١٥/٣٥٣).

﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ وَإِن تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبْسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْ﴾ [الأنعام: ٧٠]. فهاتان الكلمتان ليس لهما نظير في القرآن.

فقال بعضهم: تُبسل، أي: تُحبس، وأُبسلوا: حُبسوا، وقيل: ترتهن وارتهنوا[١]. فيقال: هذه التفاسير متقاربة، مقربة للمعنى، وإن كان الإبسال أخف من مطلق الحبس. فكل ما تقدم من قبيل اختلاف التنوع.

وقول الشيخ: "**وجمعُ عباراتِ السَّلَفِ في مثل هذا نافِعٌ جدًا؛ فإنَّ مجموعَ عباراتِهم أدلُّ على المقصودِ من عبارةٍ أو عبارتين**".

هذا اقتراحٌ من الشيخ وجيهٌ، فمن أراد تفسير آية فليجمع أقوال المفسرين المختلفة في التفسير أو أسباب النزول؛ فإنَّ جمعها مما يعين على فهم الآية؛ لأن لكل واحد عبارة غير عبارة الآخر؛ فهذا عبَّر بلفظ، وهذا بلفظ آخر، وهذا عبَّر بمثال.. فإذا جُمعت أقوال المفسرين اهتدى الباحثُ إلى المعنى المراد بدقة، دون أن تختلط عليه عبارات المفسرين، كما أنه بجمعها يمكنه استبعادُ ما يترجح ضعفُه، وإلا فالبقية تُجمع وتكون معبِّرة عن المعنى المراد؛ أي: دالة؛ كما يقول ابن جرير: والصواب من هذه الأقوال أنَّ الآية تعمُّها؛ معناه: أنه حمل الآية على كلِّ ما نقله من التفاسير.

(١) ينظر: تفسير الطبري (٩/٣٢٠).

ليس كلُّ اختلافِ السَّلَفِ خلافَ تنوُّعٍ؛ بل منه اختلافٌ محقَّقٌ

ومع هذا؛ فلا بد من اختلافٍ محقَّقٍ بينهم، كما يوجد مثلُ ذلك في الأحكام، ونحن نعلم أنَّ عامَّةَ ما يضطَّرُ إليه عمومُ الناس من الاختلاف[1] معلومٌ، بل متواترٌ عند العامَّةِ أو الخاصة؛ كما في عدد الصَّلوات ومقاديرِ ركوعِها ومواقيتها، وفرائضِ الزَّكاة ونُصُبِها، وتعيينِ شهر رمضان، والطَّوافِ والوقوف ورمي الجمار والمواقيت، وغير ذلك.

ش: وبعد هذا البسط في كلامه عن اختلاف التنوع ذَكَرَ بأنَّه لا بد من اختلافٍ محقق؛ يعني: اختلافَ تضاد ولكنه قليلٌ؛ كما اختلف السلف ومَن بعدهم في الأحكام، ويَقصد بها أحكامَ أفعال المكلفين، كذلك اختلف الصحابةُ في عدد من مسائل الفرائض، وهي: قليلة بالنسبة لما اتفقوا عليه، وقد يحصل اختلاف في مسائل الاعتقاد، وهي قليلة.

ثم أكَّد أنَّ عامة ما يضطر إليه عمومُ المسلمين لا بد أن يكون مبيَّنًا، وثابتًا، ومتفقًا عليه، بل هو متواتر، وضَرَبَ الأمثلةَ بالصلاة والزكاة والصيام والحج؛ فهذه فرائضُ على الأعيان؛ فالصلاة فرضُ عينٍ ومعلومٌ عددُ الصلوات ومقاديرُ ركوعها ومواقيتُها، والزكاةُ فرضُ عينٍ على مَن مَلَكَ

---

(١) كذا في جميع النسخ، ولا تستقيم العبارة على هذا النحو؛ فلعل الصواب هو: «الأحكام» بدل «الاختلاف»؛ فتكون العبارة: "**ونحن نعلم أن عامة ما يضطر إليه عمومُ الناس من الأحكام معلوم، بل متواتر عند العامة أو الخاصة...**". وهذا ما قرره شيخنا، وأيضًا: د. مساعد الطيار في شرحه للمقدمة (ص ٧١).

النصاب ومعلومٌ أنصبتها، وصيامُ رمضان فرضُ عينٍ على كلِّ مكلَّفٍ قادرٍ بالشروط المعروفة، والحجُّ كذلك ومناسكُهُ معلومةٌ، فكلها ثابتةٌ عند المسلمين ومتواترةٌ ومعلومةٌ من دين الإسلام بالضرورة؛ لأنها أحكام يضطر إليها جميع المكلفين، وهذا من لطف الله؛ كما يذكر شيخُ الإسلام وابنُ القيم: أنه كلما اشتدت الحاجةُ إلى شيء كان ميسَّرًا، وأسبابُهُ مهيَّأة للناس شرعًا وقدرًا[1]، فانظر إلى ضروريات الحياة تجدها أوفر ما تكون، ويضرب لهذا مثلًا بالهواء؛ فحاجة الناس إليه أعظمُ من حاجتهم إلى الطعام والشراب، وكذلك في المسائل الشرعية؛ فالدلائل على التوحيد أعظمُ وأظهرُ من الدلائل على غيره، وهكذا..، فكلما عظمت الضرورةُ واشتدت الحاجةُ إلى شيء؛ كانت أسبابُهُ أيسر، ودلائلُه أظهر. والله أعلم.

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: الجواب الصحيح (٥/١٤١، ٤٣٥)، ودرء التعارض (١٠/١٢٩)، والصواعق المرسلة (١/٣٦٦).

الاختلافُ في بعضِ مسائلِ الفرائضِ لا يُوجِبُ رَيبًا في جمهُورِهَا

ثم إنَّ اختلاف الصحابة في الجَدِّ والإخوة، وفي المُشَرَّكة، ونحو ذلك: لا يوجب ريبًا في جمهور مسائل الفرائض، بل فيما يحتاج إليه عامةُ الناسِ هو عمودُ النَّسَبِ من الآباء والأبناء، والكلالةِ من الإخوة والأخوات، ومن نسائهم كالأزواج؛ فإنَّ الله أنزل في الفرائض ثلاث آياتٍ مفصَّلة:

- ذكَرَ في الأولى: الأصولَ والفُروع.
- وذَكَرَ في الثانية: الحاشيةَ التي تَرِثُ بالفرض؛ كالزوجين وولد الأم.
- وفي الثالثة: الحاشيةَ الوارِثةَ بالتعصيب، وهم الإخوة لأبوين، أو لأب.
- واجتماع الجد والإخوة نادِرٌ؛ ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ.

ش: أي أن الاختلاف وُجد في بعض الأحكام من عصر الصحابة؛ فاختلفوا في بعض مسائل الفرائض؛ كمسألة الجد والإخوة، والمُشَرَّكة[1]،

(١) المشرَّكة ـ بفتح الراء ـ أي المشرَّك فيها، ولو كُسرت الراءُ على نسبة التشريك إليها مجازًا لم يمتنع. سُمِّيت بذلك؛ لتشريك الإخوة الأشقاء مع الإخوة لأم في الثلث؛ وذلك إذا اجتمع في المسألة: زوج، وصاحبة سدس من أم أو جدة، وإخوة لأم اثنان فأكثر، وإخوة أشقاء ذكورًا أو ذكورًا وإناثا لا إناثا فقط، وقد اختُلف في هذه المسألة على قولين: =

ومسائل أخرى معدودة، تصل إلى كذا مسائل ذكرها ابن القيم في "إعلام الموقعين"[(١)]. فهذا الاختلاف لا يوجب ريبًا في سائر المسائل التي اتفقوا عليها؛ فإن هذه المسائل التي اختلفوا فيها قليلة في جانب ما اتفقوا عليه؛ فإنه من المعلوم أن مسائل الفرائض تتعلق بميراث الأصول: الآباء والأمهات، والأجداد والجدات. والفروع: الأولاد ـ بنين وبنات ـ وأولاد البنين. وكذلك الحواشي: الإخوة، والأخوات، وبنو الإخوة الأشقاء، أو لأب، والعمومة لأبوين، أو لأب، وأبناؤهم.

فمعظم هذه المسائل ليس فيها خلاف، وهي كمٌّ كبير. ومما يهوِّن الخلاف في مسألة الجد والإخوة بين أئمة المذاهب: تقدُّمُ الخلافِ فيها بين الصحابة، وهو اختلافٌ حادٌّ ومتباين؛ فأبو بكر وكثير من الصحابة يعدون الجد أبًا، ويسقط به الإخوة، وعمر ومن وافقه كزيد بن ثابت ـ رضي الله عنهم ـ يورِثون الإخوة مع الجد، ولهم في ذلك تفصيل مقرَّر ومبيَّن في موضعه من علم الفرائض[(٢)].

والمقصود: أن الشيخ يقرر أن مسألة الجد مع الإخوة ـ بالقياس إلى بقية المسائل ـ نادرة أو قليلة؛ فالغالب أن الوارث للولد هو أبوه أكثر من ميراث جده له، كما أن الإخوة كلهم يُسقطون بالابن أو ابن الابن؛ وبهذا يعلم: أن صورة الجد والإخوة قليلة بالقياس إلى بقية مسائل الفرائض.

❀ ❀ ❀

= القول الأول: انهم لا يشركون، وهذا قول جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ منهم: علي وابن مسعود، وبه قال أبو حنيفة وأحمد.
القول الثاني: أنهم يشركون، وهذا قول جماعة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ منهم: عمر وعثمان، وهو قول مالك والشافعي. ينظر: المغني (٢٧/٩)، والمطلع (ص٣٦٧)، والفرائض للاحم (ص٩٦).

(١) ينظر: إعلام الموقعين (٣٥٩/٢، ٣٧٥).

(٢) ينظر: المغني (٦٦/٩).

مِن أسبابِ اختلافِ العلماء

والاختلاف قد يكون لخفاء الدَّليل والذُّهولِ عنه، وقد يكون لعدم سماعه، وقد يكون للغلط في فهم النصِّ، وقد يكون لاعتقاد معارِضٍ راجح. فالمقصود هنا: التعريفُ بمجمل الأمر دون تفاصيله.

ش: هذه الأسباب التي ذكرها الشيخُ هي أهم ما عَرَضَ له في رسالته المعروفة "رفع الملام عن الأئمة الأعلام"[(١)]، أي: في أمر الاختلاف الذي بينهم، وتَرْكِ بعضِهم العمل ببعضِ النصوص؛ فيقول بأن اختلاف العلماء في الأحكام له أسباب؛ فالأصل فيه أنهم لا يتعمَّدون مخالفةَ النصِّ من الكتاب أو السنة، لكنْ يمكن أن يكون السببُ غيرَ مقصود؛ كخفاء الدليل؛ أي: يخفى عليه فهمُه أو يذهل عنه؛ أي: عن دلالة هذا النص على هذا الحكم؛ فقد يكون ظاهرًا والإنسان ذكيًا، ولكن يذهل عنه، ويشهد لذلك قصة خزيمة بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ كما في مسند الإمام أحمد؛ فقد ابتاع النبيُّ ﷺ فرسًا من أعرابي؛ فاستتبعه النبيُّ ﷺ ليقضيه ثمنَ فرسه، فأسرع النبيُّ ﷺ المشيَ وأبطأ الأعرابيُّ، فطفق رجالٌ يعترضون الأعرابيَّ فيساومون بالفرس وهم لا يشعرون أن النبي ﷺ ابتاعه، حتى زاد بعضُهم الأعرابيَّ في السوم على ثمن الفرس الذي ابتاعه به النبي ﷺ، فنادى الأعرابيُّ النبيَّ ﷺ فقال: إن كنتَ مبتاعًا هذا الفرسَ فابتعه، وإلا بعته. فقام النبي ﷺ حين سمع نداء الأعرابي؛ فقال:

---

(١) وهي في مجموع الفتاوى (٢٠/٢٣١)، وهي رسالة مشهورة طبعت مفردة عدة طبعات.

(**أَوَلَيْسَ قَدْ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ؟**) قال الأعرابي: لا والله ما بعتُك! فقال النبي ﷺ: (**بَلَى قَدْ ابْتَعْتُهُ مِنْكَ**)؛ فطفق الناسُ يلوذون بالنبي ﷺ والأعرابيِّ وهما يتراجعان، فطفق الأعرابيُّ يقول: هَلُمَّ شهيدًا يشهد أني بايعتك، فمن جاء من المسلمين قال للأعرابي: ويلك! إن النبي ﷺ لم يكن ليقول إلا حقًا. حتى جاء خزيمةُ لمراجعة النبي ﷺ ومراجعة الأعرابي؛ فطفق الأعرابيُّ يقول: هلم شهيدًا يشهد أني بايعتك. قال خزيمة: أنا أشهد أنك قد بايعته. فأقبل النبي ﷺ على خزيمة فقال: (**بِمَ تَشْهَدُ؟**) فقال: بتصديقك يا رسول الله. فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمة شهادة رجلين[(١)].

فهذا موقف عظيم، ووالله! إننا لنشهد ونحن لم نحضر؛ فأصل ديننا يقوم على تصديقه في كل ما يخبر به ﷺ سواء عن الله أو عن غيره؛ فكان جزاؤه أن جعل الله شهادته بشهادة عدلين، وهذا من الذهول، حيث ذهلوا عن الشهادة مع أن الأمر بيّن؛ فهم يصدِّقونه في خبر السماء وفي كل ما يخبر به.

وقد يكون السبب: أنه لم يبلغه النص، وهذا كثير؛ فيُعتذر لترك بعضِ العلماء بعضَ الأحاديث: أنه ما بلغه الحديثُ، أو يبلغه لكن من طريق ضعيفٍ لا يُعتمد ولا يعوَّل عليه؛ فهو معذور في تركه.

أو يكون السبب: أن النص محتمل، ومن ذلك: قول النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ: (**لَا يُصَلِّيَنَّ أَحَدٌ العَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ**)[(٢)]، فمنهم

---

(١) أخرجه بنحوه: أحمد (٢١٨٨٣)، وأبو داود (٣٦٠٧)، والنسائي (٤٦٤٧)، والحاكم (٢١٨٧) من طريق الزهري، عن عمارة بن خزيمة، عن عمه، به. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ورجاله باتفاق الشيخين ثقات ولم يخرجاه، وعمارة بن خزيمة سمع هذا الحديث من أبيه أيضًا.

(٢) أخرجه البخاري (٩٤٦)، ومسلم (١٧٧٠) من حديث ابن عمر. وتمامه: فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يرد منا ذلك، فذكر للنبي ﷺ فلم يعنِّف واحدًا منهم.

من تمسك بظاهر اللفظ فأخَّروا الصلاة حتى غابت الشمس، ومنهم من نظر إلى المعنى فصلوا في الطريق[١].

أو يكون سببُ الخلاف: أنه اعتقد في تصوره أن هذا الحكم منسوخ.

❀ ❀ ❀

(١) ذكر شيخنا هنا لطيفةً عن ابن القيم قوله: الذين صلوا في الطريق هم سلف أصحاب المعاني، والآخرون سلف لأهل الظاهر. ينظر: إعلام الموقعين (٢/٣٥٥).

المستَنَدُ في التفسيرِ: إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ، أو استدلالٌ محقَّقٌ

فصلٌ

الاختلافُ في التفسير على نوعين:

منه ما مستندُهُ النقلُ فقط، ومنه ما يُعلمُ بغير ذلك؛ إذ العلم: إمَّا نقلٌ مُصدَّق، وإما استدلالٌ محقَّق. والمنقول: إما عن المعصوم، وإما عن غير المعصوم، والمقصود بأنَّ جنسَ المنقول سواءٌ كان عن المعصوم أو غير المعصوم ـ وهذا هو الأول ـ فمنه: ما يمكن معرفةُ الصحيح منه والضعيف، ومنه: ما لا يمكن معرفةُ ذلك فيه.

وهذا القسم الثاني من المنقول ـ وهو ما لا طريق لنا إلى الجزم بالصدق منه ـ عامَّتُهُ مما لا فائدة فيه، والكلام فيه من فُضُولِ الكلام، وأما ما يحتاج المسلمون إلى معرفته؛ فإنَّ الله تعالى نصبَ على الحقِّ فيه دليلًا.

فمثال ما لا يُفيد ولا دليل على الصحيح منه: اختلافُهُم في لون كلب أصحاب الكهف، وفي "البعض" الذي ضَرب به موسى[1] من البقرة، وفي مقدار سفينة نوح، وما كان خشبُها، وفي اسم الغلام

(١) في نسخة زمرلي: «ضُرب به قتيلُ موسى».

الذي قتله الخَضِرُ، ونحو ذلك! فهذه الأمور طريقُ العلم بها النقل، فما كان من هذا منقولًا نقلًا صحيحًا عن النبي ﷺ كاسم صاحب موسى أنَّه الخضر[(١)]؛ فهذا معلوم، وما لم يكن كذلك، بل كان ممَّا يُؤخذ عن أهل الكتاب ـ كالمنقول عن كعب[(٢)]، ووهب[(٣)]، ومحمد بن إسحاق[(٤)]، وغيرهم، ممن يأخذ عن أهل الكتاب ـ فهذا لا يجوز تصديقُهُ ولا تكذيبُهُ إلا بحجة، كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: (إذا حدّثكم أهلُ الكتابِ فلا تُصدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم، فإما أن يُحدِّثوكم بحق فتُكذِّبوه، وإما أن يحدِّثوكم بباطلٍ فتُصَدِّقُوه)[(٥)].

---

(١) كما في حديث ابن عباس عند البخاري (٧٤) في نزاع ابن عباس والحر بن قيس في صاحب موسى، هل هو الخضر أو غيره.

(٢) كعب بن ماتع الحميري، أبو إسحاق، المعروف بكعب الأحبار، ثقة من الثانية، مخضرم، كان من أهل اليمن فسكن الشام، مات في آخر خلافة عثمان وقد زاد على المائة، روى له أبو داود والنسائي والترمذي، وليس له في البخاري رواية إلا حكاية لمعاوية فيه عنه، وله في مسلم رواية لأبي هريرة عنه فيه من طريق الأعمش عن أبي صالح. تقريب التهذيب رقم (٥٦٤٨). وينظر كلامٌ نفيسٌ للعلامة المعلمي بخصوص حال كعب الأحبار ومروياته في الأنوار الكاشفة (ص٩٩).

(٣) وهب بن منبه بن كامل اليماني، أبو عبدالله الأَبْناوي، ثقة، من الثالثة، مات سنة بضع عشرة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي. تقريب التهذيب (٧٤٨٥).

(٤) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها، روى له البخاري تعليقًا ومسلم والأربعة. تقريب التهذيب (٥٧٢٥).

(٥) أخرجه عبدالرزاق (١٠١٦٠) ـ ومن طريقه أبو داود (٣٦٤٤) ـ، وأحمد (١٧٢٢٥)، والفسوي في المعرفة (ص٣٨٠)، وابن حبان (٦٢٥٧)، والطبراني في الكبير (٢٢/٨٧٤ ـ ٨٧٩)، والبيهقي (٢٢٣٧) وغيرهم، من طرق، عن الزهري، عن ابن أبي نملة، أن أبا نملة الأنصاري، أخبره أنه بينا هو جالس عند رسول الله ﷺ جاءه رجل من اليهود، فقال: يا محمد، هل تتكلم هذه الجنازة؟ قال رسول الله ﷺ: "الله أعلم". قال اليهودي: أنا أشهد أنها تتكلم؛ فقال رسول الله ﷺ: فذكره. وابن أبي نملة مجهول الحال لم يوثقه غير ابن حبان. وينظر: الصحيحة رقم (٢٨٠٠). =

ش: هذا بحثٌ يختلف عما سبق؛ فذاك في الاختلاف في التفسير من حيث تقسيمه إلى اختلاف تنوع واختلاف تضاد، وأن اختلاف التنوع له أسباب مختلفة ولكنه يبقى اختلاف تنوع، وكل من المختلفين مصيب، وأما اختلاف التضاد فله صور:

إما أن يكون القولان باطلين، أو يكون الحق في واحد منها؛ فاختلاف الكفار في اعتقاداتهم كله اختلاف تضاد، وكلها أقاويل واعتقادات باطلة، ومن ذلك: الخلاف بين ما جاءت به الرسل وبين ما خالف ذلك فهذا اختلاف تضاد، والحق فيما جاءت به الرسل، ومنه: اختلاف العلماء في حكم أمرٍ بين محلِّلٍ ومحرِّم؛ فهذا اختلاف تضاد؛ فلا بد أن يكون الحق واحدًا، إما مع المحرم وإما مع المحلل؛ لأن الشيء لا يكون حلالًا حرامًا في آن واحد، ولا يقال: بأنه لا حلال ولا حرام، إلا أن يراد به ما كان عفوًا، وهو المسكوت عنه.

وأما هنا: فالشيخ يذكر لنا تقسيمًا آخر، وهو أن التفسير ينقسم باعتبار المستند إلى قسمين: تفسير بالمنقول، وتفسير بغير المنقول، أي: بالنظر والاستدلال، ولهذا يقول: إن العلم إما نقل مصدق، وإما علم محقق؛ أي: بالنظر والاستدلال.

والتفسير بالمنقول هو الذي يُسمَّى التفسير بالمأثور، وأما النوع الثاني ـ وسيأتي كلام المؤلف عليه ـ فهو التفسير المبني على النظر والاستدلال؛ كالتفسير باللغة مثلًا؛ فاللغة العربية لها دلالات؛ فتفسير غريب القرآن نوعٌ من التفسير، وهناك تفسير بدلالة تركيب الكلام.

ثم بيَّن الشيخ أن التفسير المنقول أيضًا نوعان: إما منقول عن

= **وله شاهد عن أبي هريرة:** أخرجه البخاري (٤٤٨٥) بإسناده عن أبي هريرة قال: كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية، ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام؛ فقال رسول الله ﷺ: لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] الآية.

معصوم، وإما منقول عن غير معصوم، فالمنقول عن الرسول ﷺ يمكن التمييزُ بين صحيحِه وضعيفِه حسب قواعد المحدثين.

والنوع الثاني: المنقول عن غير الرسول ﷺ وهو مما لا يمكن التمييزُ بين صدقه من كذبه، وصحيحه من سقيمه. فالنوع الأول لا بد أن يقيم اللهُ سبحانه وتعالى ما يدل عليه ويحصل به التميزُ بين الحق والباطل، وهذا من حكمة الله ورحمته؛ ولهذا قيض الله لهذا القرآن من يحفظه بالكتاب وبالصدور، وكذلك سنة الرسول ﷺ قيض الله لها الحفَّاظَ من الصحابة، ثم من بعدهم، ثم المصنِّفون الذين صنفوا ورووا السُّنَّةَ بالأسانيد، وكان للسنة متخصصون، أئمةٌ نقَّاد، يميِّزون بين صحيحها وضعيفها.

أما النوع الآخر الذي لا يمكن التمييزُ بين صدقه من كذبه؛ فالبحث فيه من الفضول الذي لا حاجة بالناس إليه، ولا فائدة لهم فيه ولا ضرر، صح أو لم يصح؛ فلا يستحق أن تصرف له العناية لمعرفة صحيحه من ضعيفه.

فهذا ما يتعلق بالتفسير المنقول، وذكر أمثلةً لما لا فائدة ولا حاجة للناس إليه من أقوال المفسرين، وهي من الإسرائيليات؛ كلَوْن كلب أصحاب الكهف، فهذا أولًا ليس فيه خبر عن المعصوم، والثاني: لا فائدة للناس فيه.

وكذلك سفينة نوح؛ ما نوع خشبها، هل هو من نوع السَّاج الطَّرفاء[١] أو من الأثل[٢]؛ فلا يعنينا نوع الخشب، أو البحث في أطوالَ السفينة وسعتها، وما أشبه ذلك، فهذا مما لا فائدة للناس فيه.

---

(١) الساجُ: ضرب من الشجر. والطَّرْفاءُ: شجرٌ، وهي أربعةُ أصنافٍ، منها الأثل، الواحدةُ: طَرْفاءَةٌ وطَرَفَةٌ، مُحرَّكة، وبها لُقِّب طَرَفَةُ بْنُ العَبدِ. ينظر: لسان العرب (٣٠٣/٢)، (٢٢٠/٩).

(٢) قال الخليل: "الأثل: شجرٌ يشبه الطرفاء إلا أنه أعظم منها وأجود منها عوداً". ينظر: العين (٢٤١/٨).

ومن جنس ذلك: ما ينقل عن الشجرة التي نُهي عنها الأبوان أنها شجرة البر، وقيل: شجرة أخرى[١].

ومن ذلك أيضًا: ما قيل في "البعض"[٢] الذي ضُرب به القتيلُ من البقرة، كما قال تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾ [البقرة: ٧٣]؛ فما هو البعضُ الذي ضُرب به يا ترى؟ الرِّجل، أم اليد، أم الرقبة؛ هذا مما لا فائدة فيه للمخاطبين، ومما لا يعرف الحق فيه.

وأيضًا: اسم الغلام الذي قتله الخضر، ما اسمه؟ فالمفسرون يخوضون فيه، ولا فائدة في ذلك؛ ولهذا لم يثبت فيها شيء عن الرسول ﷺ بل كلها روايات مصدرها الإسرائيليات.

فالمهم هو ما ذكره الله ﷻ، وكذلك ما ذكره رسوله ﷺ، وأما ما نقل عن أهل الكتاب فالحكم فيه التوقف؛ كما علل ذلك النبي ﷺ بقوله: **(فإما أن يحدثوكم بحق فتكذبوه، وإما أن يحدثوكم بباطل فتصدقوه)**، فهذه هي الحكمة؛ فإنهم قد يحدثون بصدق فيؤدي تكذيبُهم إلى التكذيب بالحق، وإما أن يحدثوا بكذب فيلزم من تصديقهم التصديقُ بالباطل.

❁ ❁ ❁

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/٥٥٧).
(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢/١٢٤) و (٢/١٢٧).

التفصيلُ فيما نُقل عن بني إسرائيل

وكذلك ما نُقل عن بعض التابعين وإن لم يَذكر أنَّه أخذه عن أهل الكتاب، فمتى اختلف التابعون لم يكن بعضُ أقوالهم حجَّةً على بعض، وما نُقل في ذلك عن الصحابة نقلًا صحيحًا؛ فالنَّفْسُ إليه أسْكَنُ مما نُقل عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سَمِعَهُ من النبي ﷺ أو مِن بعض مَن سَمِعَهُ منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقلُّ من نقل التابعين، ومع جزْمِ الصحابي بما يقولُهُ؛ كيف يُقال إنَّه أخذَهُ عن أهل الكتاب وقد نُهوا عن تصديقهم!

والمقصود: أنَّ الاختلاف الذي لا يُعلم صحيحُهُ، ولا تفيدُ حكايةُ الأقوال فيه، هو كالمعرفة لما يُروى من الحديث الذي لا دليل على صحته، وأمثالِ ذلك.

ش: هذه موازنة بين ما يقوله التابعيُّ وما يقوله الصحابي، فإذا جاءنا تفسيرٌ للآية من الصحابة وجب قبولُهُ؛ لأنه إما أن يكون قد سمعه من الرسول ﷺ أو أنَّه سمعه ممَّن سمعه من الرسول ﷺ؛ فيكون مرسل صحابي، ولا يقال: لعله نقله عن بني إسرائيل؛ لأن الصحابة يلتزمون قولَ الرسول ﷺ: (**إِذَا حَدَّثَكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ فَلَا تُصَدِّقُوهُمْ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ**)[1]، ولكن قد نص العلماء على أنه إذا كان قولُ الصحابيِّ مما للاجتهاد فيه مجال؛ فهذا من اجتهاده وليس له حكم الرفع، وإن كان مما ليس

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

للاجتهاد فيه مجال فله حكم الرفع، إلا إذا كان الصحابي ممن عرف عنه النقل عن بني إسرائيل؛ كابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص ﷺ، فنقول في هذا النوع: لعله مما أخذه عن بني إسرائيل[١].

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: (ص٦٨)، الحاشية (٢).

ما يُحتاج إليه من التفسير بالمنقول تمكنُ معرفةُ الصحيحِ منه

وأما القسم الأول الذي يمكن معرفةُ الصحيح منه؛ فهذا موجودٌ فيما يُحتاج إليه، ولله الحمد، فكثيرًا ما يُوجد في التفسير والحديث والمغازي أمورٌ منقولةٌ عن نبيِّنا ﷺ وغيرِه من الأنبياء ـ صلوات الله عليهم وسلامه ـ والنقلُ الصحيحُ يدفع ذلك[١] بل هذا موجودٌ فيما مستندُهُ النقل، وفيما يُعرف بأُمورٍ أخرى غيرِ النقل. فالمقصود: أن المنقولاتِ التي يُحتاج إليها في الدِّين قد نصب اللهُ الأدلةَ على بيان ما فيها من صحيحٍ وغيره، ومعلومٌ أنَّ المنقول في التفسير أكثرُهُ كالمنقول في المغازي والملاحم[٢]؛ ولهذا قال الإمام أحمد:

---

(١) يرى شيخنا أن الصحيح في هذه العبارة أن تكون: "**يدل على ذلك**"! وليس يدفع ذلك. ويؤيده: أن المحقق لهذه المقدمة، وهو د. عدنان زرزور، قال في كتابه (ص٥٨) بأن هذه العبارة مقحمة، وقال: لعل المعنى: "**والنقل الصحيح يؤكد ذلك ويبينه**".

(٢) والأئمة النقاد يتسامحون في رواية التفسير والمغازي ما لا يتسامحون في الأحكام. **قال ابن مهدي**: "إذا روينا عن النبي ﷺ في الحلال والحرام والأحكام؛ شددنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في فضائل الأعمال والثواب والعقاب والمباحات والدعوات؛ تساهلنا في الأسانيد". رواه الحاكم (١٨٠١)، وعنه البيهقي في الدلائل (١/٣٤). **وقال يحيى بن سعيد القطان**: "تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سُليم، وجويبر بن سعيد، والضحاك، ومحمد بن السائب الكلبي، **وقال**: هؤلاء لا يُحمد حديثهم، ويُكتب التفسير عنهم". رواه البيهقي =

"ثلاثةُ أمورٍ ليس لها إسنادٌ: التفسيرُ، والملاحِمُ، والمغازي"(١)، ويُروى: "ليس لها أصلٌ" أي إسناد؛ لأنَّ الغالبَ عليها المراسيلُ(٢)، مثلُ ما يذكرُهُ: عُروةُ بْنُ الزبير(٣)، والشَّعبيُّ(٤)، والزُّهريُّ(٥)،

= في الدلائل (٣٥/١)، وقال: "وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأن ما فسَّروا به ألفاظَهُ تشهد لهم به لغاتُ العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمعُ والتقريبُ فقط".

(١) رواه ابن عدي في الكامل (٢١٢/١)، وعنه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١٦٢/٢، رقم ١٤٩٣)، قال: سمعت محمد بن سعيد الحراني، يقول: سمعت عبدالملك الميموني، يقول: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير". قال الخطيب: "وهذا الكلام محمولٌ على وجهٍ وهو أن المراد به كتبٌ مخصوصةٌ في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها؛ لسوء أحوال مصنفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القصاص فيها". ونقل الزركشي في البرهان (١٥٦/٢): عن المحقِّقين من أصحاب الإمام أحمد قولهم: "ومرادُه أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة؛ وإلا فقد صح من ذلك كثير، فمن ذلك: تفسير الظلم بالشرك في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾. وتفسير الحساب اليسير بالعرض رواهما البخاري، وتفسير القوة في ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ بالرمي رواه مسلم؛ وبذلك يُردُّ تفسير مجاهد بالخيل، وكتفسير العبادة بالدعاء في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي﴾. اهـ.

(٢) قال السيوطي في الإتقان (٢٠٨/٤): "والمرفوع عن رسول الله ﷺ في التفسير هو في غاية القلة". وينظر في تخريج أسانيد التفسير: فصلٌ جامعٌ لبيان حال مَنْ نقل عنه التفسير من التابعين ومَنْ بعدهم في: "العُجاب في بيان الأسباب" (٢٠٢/١) للحافظ ابن حجر؛ فإنه نفيس، وقد نقله بطوله السيوطي في خاتمة "الدر المنثور (٦٩٩/٨ ـ ٧٠٢). قال الحافظ في خاتمة الفصل: "إنما قدمتُ هذه المقدمة ليسهل الوقوف على أوصافهم لمن تصدى للتفسير، فيقبل من كان أهلًا للقبول، ويرد مَنْ عداه".

(٣) عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٤٥٦١).

(٤) عامر بن شراحيل الشَّعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، روى له الجماعة. التقريب (٣٠٩٢).

(٥) محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، وكنيته أبو بكر، الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه وثبته، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، روى له الجماعة. التقريب (٦٢٩٦).

وموسى بْنُ عقبة[١]، وابنُ إسحاق[٢]، ومَن بعدهم: كيَحيى بْنِ سعيدٍ الأُمويِّ[٣]، والوليد بْنِ مسلم[٤]، والواقديِّ[٥]، ونحوِهم من كُتَّاب المغازي.

فإنَّ أعلم الناس بالمغازي: أهلُ المدينة ثم أهلُ الشام ثم أهلُ العراق، فأهلُ المدينة أعلمُ بها لأنها كانت عندهم، وأهلُ الشام كانوا أهلَ غزوٍ وجهاد فكان لهم من العلم بالجهاد والسِّير ما ليس لغيرهم؛ ولهذا عظَّم النَّاسُ كتابَ أبي إسحاق الفزاري[٦] الذي صنَّفَهُ في ذلك، وجعلوا الأوزاعيَّ[٧] أعلمَ بهذا الباب من غيره من علماء الأمصار.

وأما التفسيرُ: فإنَّ أعلمَ الناسِ به أهلُ مكة؛ لأنهم أصحابُ ابن عباس؛ كمجاهد[٨]، وعطاء بْنِ أبي رباح[٩]، وعكرمة

---

(١) موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش الأسدي مولى آل الزبير، ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، لم يصح أن ابن معين لينه، روى له الجماعة. التقريب (٦٩٩٢).

(٢) سبقت ترجمته (ص٩١).

(٣) يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، أبو أيوب الكوفي نزيل بغداد، لقبه الجمل، صدوق يغرب، من كبار التاسعة، روى له الجماعة. التقريب (٧٥٥٤).

(٤) الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الثامنة، روى له الأربعة. التقريب (٧٤٥٦).

(٥) محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي المدني القاضي، نزيل بغداد، متروك مع سعة علمه، من التاسعة، روى له ابن ماجه. التقريب (٦١٧٥).

(٦) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزاري الإمام، أبو إسحاق، ثقة حافظ له تصانيف، من الثامنة، روى له الجماعة. التقريب (٢٣٠).

(٧) عبدالرحمٰن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، روى له الجماعة. التقريب (٣٩٦٧).

(٨) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٦٤٨١). وسبق في (ص٤٠) ذكر ما يتعلق بروايته التفسير عن ابن عباس وأنه كتابٌ صحيح، وبيان أصح الرواة عنه.

(٩) عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح أسلم، القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل =

مولى ابن عباس[(١)]، وغيرِهم من أصحاب ابن عباس؛ كطاووس[(٢)]، وأبي الشعثاء[(٣)]، وسعيد بن جبير[(٤)]، وأمثالِهم.

= لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، قيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، روى له الجماعة. التقريب (٤٥٩١). ويروي التفسيرَ عن ابن عباس مَن اسمه عطاء اثنان من الرواة: عطاء بن أبي رباح وهو أثبتهم وأعلمهم وقد سمع منه، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني ـ وهو صدوق حسن الحديث ـ ولم يسمع التفسير من ابن عباس وإنما يرويه عنه بواسطة، والذي يرد في التفسير كثيرًا هو الخراساني، وغالبًا ما يُسمَّى في الأسانيد وقد لا يُسمَّى، وقد روى أكثر تفسيرِه ابنُ جريج، وروى ابنُ جريج التفسيرَ أيضًا عن ابن رباح مما قد يلتبس أحدهما بالآخر، وإن كانت روايته عن الخراساني أكثر ولا ينسبه؛ فإن قال: عن عطاء فهو الخراساني، وقد ذكر الحافظ في العجاب (٢٠٨/١) "أن ابن جريج يروي عن ابن رباح فيما يتعلق بالبقرة وآل عمران، وما عدا ذلك يكون عطاء هو الخراساني".

(١) عكرمة أبو عبدالله مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٤٦٧٣). ويُروى التفسير عنه من طريق الحسين بن واقد عن يزيد النحوي عنه به، ومن طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير ـ هكذا بالشك ولا يضر لكونه يدور على ثقة وقد سمع منهما جميعًا ـ، ومن طريق ابن جريج، وهو أكثرهم روايةً عنه. هذه أشهر الطرق عنه، وتفسيره بالجملة صحيح، وقد علّق عنه البخاري في الصحيح من تفسيره بصيغة الجزم (١٠٨/٢). وينظر: العجاب لابن حجر (٢٠٤/١).

(٢) طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبدالرحمٰن الحميري مولاهم الفارسي، يقال: اسمه ذكوان وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٣٠٠٩).

(٣) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٨٦٥).

(٤) سعيد بن جبير الأسدي مولاهم الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج دون المائة سنة خمس وتسعين ولم يكمل الخمسين، روى له الجماعة. التقريب (٢٢٧٨). وروايته عن ابن عباس من أصح االروايات، وهو أكثر الرواة عنه رواية، وأكثرُ أصحابه عناية بالإسرائيليات، وجل ما جاء عن ابن عباس من الإسرائيليات من طريقه. وأشهر طرق التفسير عنه: =

وكذلك أهلُ الكوفة من أصحاب عبدالله بن مسعود[١]، ومن ذلك ما تميَّزوا به على غيرهم، وعلماءُ أهل المدينة في التفسير: مثلُ زيد بن أسلم[٢] الذي أخذ عنه مالكٌ التفسيرَ[٣]، وأخذَهُ عنه أيضًا ابنُهُ عبدُالرَّحمن[٤]، [وأخذَهُ عن عبدِالرَّحمن][٥] عبدُالله بْنُ وهب[٦].

ش: المراد بالأدلة التي نصبها الله؛ أي: ما رآه أهلُ الحديث من قواعد يحصل بها التمييزُ بين الصحيح والضعيف والمقبول والمردود. ثم نبَّه الشيخُ إلى أن التفسير بالمأثور أو بالمنقول دخل فيه الشيءُ الكثيرُ من الغث مما لا يصح، ولا يصح التعويل عليه ولا ينبغي تفسير القرآن به، ويَستشهد بما يُروى عن الإمام أحمد أنه قال: التفسير والملاحم والمغازي ليس لها إسناد، أو لا أصل لها، وهذا يشير إلى أن هذه الفنون دخلها الشيءُ الكثيرُ مما لا يصح ويُجزم ببطلانه، وأما ما لا يُدرى عنه ولا يُجزم ببطلانه ولا بصحته فهذا أكثر وأكثر؛ فمثلًا أي غزوة

= طريق جعفر بن إياس عنه ـ وهو من أثبت الناس في سعيد ـ، والمنهال بن عمرو، وعطاء بن دينار، وعطاء بن السائب، وغيرهم. وجلُّ الأسانيد عنه في التفسير صحيحة.

(١) وأصح الطرق التي روي بها تفسيره: طريق الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن ابن مسعود، وطريق الأعمش عن أبي وائل به، وطريق مجاهد عن أبي معمر به. وهذه أصح الطرق عن ابن مسعود، وقد اعتمدها البخاري في صحيحه.

(٢) زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، أبو عبدالله وأبو أسامة المدني، ثقة عالم، وكان يرسل، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٢١١٧).

(٣) وهذا من أصح الطرق عن زيد، لكنه قليل.

(٤) عبدالرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، ضعيف، من الثامنة، روى له الترمذي وابن ماجه. التقريب (٣٨٦٥).

(٥) سقطت من نسخة د. عدنان زرزور، وهي في مجموع الفتاوى (١٣/٣٤٧).

(٦) عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، روى له الجماعة. التقريب (٣٦٩٤). وهذه النسخة التي يرويها ابن وهب، عن عبدالرحمٰن بن زيد نسخة ضعيفة. ينظر: العجاب لابن حجر (١/٢١٧).

سواء في حياة الرسول ﷺ أو بعده؛ تجد أن أكثر معلومات القصة الواقعة وتفصيلاتها لم تثبت بالإسناد، لكن هكذا سُطِّر في كتب التاريخ؛ فنطبِّقُ على جزئيات القصة وتفصيلاتها القاعدةَ المتقدمة: فما كان له تعلق بالعقائد، أو ترتب عليه أحكام من هذه الجزئيات؛ فلا بد من معرفة أسانيده وتمييز الصحيح من الضعيف منه، وأما ما لا تعلق له بالأحكام أو الاعتقاد؛ فهذا أمره هين؛ كبيان أنهم في الواقعة المعينة مرُّوا بكذا أو نزلوا بكذا أو أكلوا كذا؛ فمثل هذه الجزئيات ليست موضع اهتمام للمكلفين؛ فهذا ينبغي عدمُ الاشتغال به.

واستطرد الشيخُ فَوازنَ في موضوع المغازي بين البلدان التي تُعنى بهذا الأمر، وذكر أن أعلم الناس بالمغازي هم أهلُ المدينة ثم أهلُ الشام ثم أهلُ العراق، والمغازي هذه تشمل غزوات الرسول ﷺ وغزوات الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ بعده مما جرى في عهد الخلفاء الراشدين: أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم.

وعلَّل الشيخُ هذه الموازنةَ بأن أهل المدينة أعلم بها لأنها كانت عندهم، والمراد: غزوات الرسول ﷺ فإنها كانت تنطلق من المدينة، ويلحق بها: الغزوات التي كانت في عهد أبي بكر رضي الله عنه. وأما أهل الشام فلأنهم كانوا أهل غزو وجهاد؛ فكان لهم من العلم والخبرة بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم؛ أي: أن عندهم إلمامًا بسيرة الرسول وسيرة الخلفاء الراشدين.

ثم وازن الشيخ أيضًا في التفسير؛ فذكر أن أهل مكة هم أعلم الناس بالتفسير؛ وذلك لأن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ كان معظم حياته في مكة وما قرب منها، وكان له تلاميذ؛ كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاووس، وأبي الشعثاء، وسعيد بن جبير، وأمثالهم؛ فلذلك كان لهم تميُّزٌ في التفسير، وكذلك أهل الكوفة، وهم أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه، كان أيضًا لهم تميُّزٌ في التفسير على غيرهم. يليهم علماء

أهل المدينة في التفسير، منهم: أُبي بن كعب رضي الله عنه[١]، وزيد بن أسلم، وابنه عبدالرحمٰن، وغيرهم.

(١) كان ممن جمع القرآن في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وهو أحد كتَّاب الوحي؛ فقد كان ـ رضي الله عنه ـ من المكثرين في التفسير، المبرزين فيه، كما اشتهر في القراءة وبرز فيها. ينظر: مناهل العرفان (٢/١٦).

تفصيلُ القولِ في المراسيل

والمراسيلُ: إذا تعدَّدتْ طُرُقُهَا، وخَلَتْ عن المواطأةِ قصدًا أو الاتفاقِ بغير قصدٍ؛ كانت صحيحةً قطعًا؛ فإنَّ النقل إما أن يكون صِدْقًا مطابقًا للخبر، وإما أن يكون كَذِبًا تعمَّد صاحبُهُ الكَذِبَ أو أخطأ فيه، فمتى سَلِمَ من الكَذِبِ العَمْدِ والخطأ كان صِدْقًا بلا ريب.

فإذا كان الحديثُ جاءَ من جهتيْن أو جهات، وقد عُلِمَ أنَّ المخبرِين لم يتواطؤوا على اختلاقه، وعُلِمَ أنَّ مثل ذلك لا تقع الموافقةُ فيه اتفاقًا بلا قصد؛ عُلِمَ أنَّه صحيح. مثلُ: شخصٍ يحدِّثُ عن واقعةٍ جرت، ويذكُرُ تفاصيلَ ما فيها من الأقوال والأفعال، ويأتي شخصٌ آخر قد عُلِمَ أنه لم يُواطِئ الأول، فيَذكُرُ مثلَ ما ذكَرهُ الأوَّلُ من تفاصيلِ الأقوال والأفعال؛ فيُعلم قطعًا أنَّ تلكَ الواقعة حقٌّ في الجملة؛ فإنَّه لو كان كلٌّ منهما كذَبَها عمدًا أو خطأ لم يتفق في العادة أن يأتي كلٌّ منهما بتلك التفاصيل التي تمنع العادةُ اتفاقَ الاثنيْن عليها بلا مواطأةٍ من أحدهما لصاحبه؛ فإنَّ الرجل قد يتفق أن ينظِمَ بيتًا وينظمَ الآخرُ مثلَهُ، أو يَكْذِبَ كذْبةً ويَكْذِبَ الآخرُ مثلَهَا، أما إذا أنشأ قصيدةً طويلةً ذاتَ فنونٍ على قافيةٍ ورَويٍّ؛ فلم تجر العادةُ بأنَّ غيرَهُ يُنشِئُ مثلَهَا لفظًا ومعنى، مع الطُّولِ المُفْرِطِ، بل يُعلم بالعادة أنَّه أخَذَهَا منه، وكذلك إذا حدَّث حديثًا طويلًا فيه فنونٌ، وحدَّث آخرُ بمثله؛ فإنَّه إما أن يكون وَاطَأَهُ عليه، أو أخَذَهُ منه، أو يكونَ الحديثُ صِدْقًا.

وبهذه الطريق يُعلم صِدْقُ عامَّةِ ما تتعدَّدُ جهاتُهُ المختلِفَةُ على هذا الوجه من المنقولات، وإن لم يكن أحدُها كافيًا؛ إما لإرساله، وإما لضعف ناقله، لكن مثلُ هذا لا تُضبط به الألفاظُ والدقائقُ التي لا تُعلم بهذه الطريق، بل يحتاج ذلك إلى طريقٍ يثبُتُ بها مثلُ تلك الألفاظ والدقائق؛ ولهذا ثبتت غزوةُ بدرٍ بالتواتر وأنها قبل أُحُدٍ، بل يُعلم قطعًا أنَّ حمزةَ وعليًّا وعبيدةَ برزوا إلى عتبة وشيبةَ والوليد، وأنَّ عليًّا قَتَلَ الوليدَ، وأنَّ حمزةَ قَتَلَ قَرْنَهُ، ثم يُشكُّ في قَرْنِهِ هل هو عتبة أو شيبةُ؟!

ش: يذكر الشيخ أن أكثر ما في كتب التفسير هي المراسيل، والمرسل عند الإطلاق هو ما سقط منه الصحابي، أو هو قول التابعي إذا نسبه إلى الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ فإنه يقال له مرسل، وقد يطلق المرسل على المنقطع(١).

وأما مراسيل الصحابة فمحكوم لها بالصحة؛ لأن الصحابي إما أن يكون سمع الرسول ﷺ أو سمع مَن سمع الرسولُ ﷺ وتلقى عنه(٢). والشيخ يقرر أن معظم الروايات في التفسير من قبيل المرسل، والأصل فيه أنه من المردود(٣)؛ لكن الشيخ يقول بأن المرسل إذا تعددت طرقه، فجاء من طريقين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك، ولم يكن هناك

---

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٥١)، ونكت الحافظ ابن حجر عليه (٢/٥٤٠).

(٢) ينظر: ما سبق في المقدمة والنكت، والكفاية للخطيب (ص٣٨٤).

(٣) المراسيل قد تنازع الناس في قبولها وردها، وأصح الأقوال: أن منها المقبول، ومنها المردود، ومنها الموقوف، فمن علم من حاله أنه لا يرسل إلا عن ثقة قُبل مرسله، ومن عرف أنه يرسل عن الثقة وغير الثقة كان إرساله رواية عمن لا يعرف حاله فهذا موقوف، وما كان من المراسيل مخالفًا لما رواه الثقات كان مردودًا. منهاج السنة (٧/٤٣٥). وينظر: ما سبق. وشرح علل الترمذي لابن رجب (١/٥٢٩) وما بعده.

تواطؤ ولا اتفاق؛ فالخبر محمول على القبول والصحة، وهذا يسميه المحدثون: الحسن لغيره، وهو: ما رواه الضعيف الذي ضعفه ليس بشديد؛ كرواية: المستور، وسيء الحفظ، أو كان الحديث مرسلًا[١] لكن إذا تعددت طرقه وسَلِمَ من التواطؤ وسَلِمَ من الاتفاق بغير قصد؛ كان مفيدًا للعلم أو غلبة الظن؛ فيكون حجة، بل يجزم الشيخ ويقول بأنه صحيح قطعًا.

والفرق بين التواطؤ والاتفاق: أن التواطؤ يكون عن ممالأة؛ فهو اتفاق مقصود، وأما الاتفاق غير المقصود؛ كمن يروي هذا الحديث عن الرسول ﷺ وهو تابعي، وآخر يروي معناه عن الرسول ﷺ، وثالث يرويه كذلك، مع تباين جهاتهم؛ فهذا يبعد فيه الاتفاق المقصود. ولتقريب الموضوع: لو اتفقتُ أنا وزيد أن نزور عمرًا؛ فاجتماعنا عنده عن تواطؤ، أما لو قدر أني زرت عمرًا وزاره أيضًا زيد في الوقت نفسه؛ فإن اجتماعنا هنا حصل اتفاقًا، لا عن تواطؤ.

والخبر عند أهل اللغة والبلاغة والبيانيين والنحويين: هو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته[٢]. وضده الطلب؛ فأنت إذا قلتَ: محمَّدٌ قائم؛ فهذه جملة خبرية: إما أن تكون صدقًا إذا طابقت الواقع، وإما أن تكون كذبًا إذا لم تطابق الواقع. والكذب: إما أن يكون عمدًا وإما أن يكون خطًا، فالعمد ما تعمد فيه المُخبِرُ أن يُخبر بخلاف الواقع، والثاني لم يتعمد ذلك لكنه أخطأ؛ كمن ظن أن فلانًا مسافر وهو ليس كذلك؛ فراح يخبر بأنه مسافر، فهو مخطئ بهذا الخبر.

وبناءً عليه: يذكر الشيخُ قاعدةً منهجيةً لمعرفة بعضِ الأخبار والروايات والأحاديث التي تأتي من طُرُقٍ لا يكفي الواحدُ منها ولا يُعوَّلُ عليه: كالمرسل، والمنقطع، وكالذي فيه راو ضعيف. فإذا تعددت طُرُقُ

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح (ص٢٩)، والنكت لابن حجر (١/٣٨٥).
(٢) ينظر: التعريفات للجرجاني (ص٩٦)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/٧٣٥).

ذلك الحديث أو تلك القصة، وعُلم بنظر العقل والعادة أن هذا الخبر لم يكن عن تواطؤٍ؛ بل محضُ اتفاقٍ من غير قصد؛ أي: صدفة؛ لتعدد الجهات وتباعد ما بين رجال هذا الطريق أو ذاك؛ فإنه حينئذٍ يُعلم أنه صحيح، ولاسيما إذا كان الخبر أو القصة طويلة وفيها تفاصيل؛ فإننا نعلم أن هذا يدل على صحة الخبر أو صحة القصة.

ويضرب الشيخ لهذا مثلًا واضحًا؛ بأنه من الممكن أن يتفق شاعران على نظم بيت أو بيتين أو ثلاثة؛ فيتفقان على ذلك من غير أن يتواطأ أحدهما مع الآخر، بل يكون ذلك مجرد اتفاق، أمّا أن ينظم أحدهما قصيدة طويلة وينظم الآخر نفس هذه القصيدة؛ فلا يكون إلا عن تواطؤ بأن نظمها أحدهما وأخذها الآخر منه؛ لأنه يمتنع في العادة أن ينظم هذه القصيدةَ بأبياتها وينظم الآخر نفسَها وهو لا يعلم عنها!

وهكذا القصةُ الطويلةُ التي لها فنون وفيها تفصيلات إذا تعددت طرقها دل على صحتها؛ لأن التواطؤ في مثل هذا منتف لتباعد ما بين أهل هذه الطرق، كما يمتنع مجرد الاتفاق من غير قصد لأن القصة طويلة، فلا يمكن أن يأتي هذا بنفس القصة بتفاصيلها.

ثم يضرب الشيخ لهذه القاعدة مثالًا من السيرة، وهي قصة غزوة بدر؛ فشهرتها تغني عن الإسناد، وكثير من الوقائع والأخبار المعوَّلُ فيها على الاستفاضة، فغزوة بدر لا يمكن لأحد أن يشكك في وقوعها؛ فهي من الحوادث المشهورة عند المؤرخين ومعلومة علمًا ضروريًا، وكذلك من جزئياتها: أن عليًا وحمزة وعبيدة رضي الله عنهم تبارزوا مع أمثالهم من قريش، من جيش المشركين، وقيل: نزل فيهم قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾ [الحج: ١٩][1]، فالمبارزة التي حصلت بين هؤلاء الثلاثة وأقرانهم أمر

(١) كما في البخاري (٤٧٤٣)، ومسلم (٣٠٣٣) (٣٤)، من طريق قيس بن عباد، قال: سمعت أبا ذر، يقسم قسمًا: إن ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾ [الحج: ١٩] =

مستفيض معروف لا مجال للتشكيك فيه[١].

= «إنها نزلت في الذين برزوا يوم بدر، حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث، وعتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة».

(١) نقل شيخنا في هذا المقام لطيفةً عن ابن القيم حيث قال: وابن القيم يستدل على مناسبات الأسماء؛ فيقول: أسماء المبارِزين من المشركين كلها ينبئ عن الضعف: وليد، وعتبة، وشيبة، بينما أسماء المبارزين من المؤمنين: علي، حمزة، عبيدة؛ ففيها قوة؛ فاجتمع على المشركين ضعفٌ لفظي ومعنوي. ولهذا فلحكمة الله ومشيئته؛ هزموا، وقُتلوا. وينظر: زاد المعاد (٢/ ٣١٠).

الأمورُ التي يُستَدلُّ بها على صدْقِ الخبر

وهذا الأصل ينبغي أن يُعرف؛ فإنَّه أصلٌ نافعٌ في الجزم بكثيرٍ من المنقولات: في الحديث، والتفسير، والمغازي، وما يُنقل من أقوالِ الناس وأفعالِهم، وغيرِ ذلك، ولهذا إذا رُوي الحديثُ الذي يتأتَّى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجهيْن، مع العلم بأنَّ أحدهما لم يأخذه عن الآخر؛ جُزم بأنه حق، لاسيما إذا عُلم أنَّ نَقَلَتَهُ ليسوا ممِّن يتعمَّدُ الكذب، وإنما يُخاف على أحدهم النسيانُ والغلط.

فإنَّ مَن عرف الصحابة؛ كابن مسعود، وأُبيّ بْنِ كعب، وابنِ عمر، وجابر، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وغيرهم؛ عَلم يقينًا أنَّ الواحِدَ من هؤلاء لم يكن ممَّن يتعمَّد الكذبَ على رسول الله ﷺ فضلًا عمن هو فوقَهُم. كما يَعلمُ الرَّجلُ مِن حال مَن جرَّبَهُ وخَبَرَهُ خِبْرَةً باطنةً طويلةً أنَّه ليس ممَّن يسرقُ أموالَ الناس، ويقطعُ الطريقَ، ويشهدُ بالزُّورِ، ونحوِ ذلك.

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة، فإنَّ مَن عَرف مثلَ: أبي صالح السمَّان[١]، والأعرج[٢]، وسليمان بن يسار[٣]،

---

(١) ذكوان، أبو صالح السمان، الزيات، المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (١٨٤١).

(٢) عبدالرحمٰن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٤٠٣٣).

(٣) سليمان بن يسار الهلالي المدني، مولى ميمونة وقيل: أم سلمة، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٢٦١٩).

وزيد بن أسلم[(١)]، وأمثالهم؛ عَلم قطعًا أنهم لم يكونوا ممَّن يتعمَّدُ الكذبَ في الحديث؛ فضلًا عمن هو فوقَهُم، مثلِ: محمَّدِ بن سيرين[(٢)]، أو القاسم بن محمد[(٣)]، أو سعيد بْنِ المسيب[(٤)]، أو عَبيدة السَّلماني[(٥)]، أو علقَمةَ[(٦)]، أو الأسودِ[(٧)]، أو نحوِهم.

وإنما يُخاف على الواحد من الغلط؛ فإنَّ الغلط والنسيان كثيرًا ما يَعْرض للإنسان، ومن الحُفَّاظ من قد عَرف الناسُ بُعْدَهُ عن ذلك جدًا، كما عرفوا حال الشَّعبيِّ، والزُّهريِّ، وعُروةَ[(٨)]، وقَتَادة[(٩)]، والثَّوريِّ[(١٠)]،

---

(١) سبقت ترجمته (ص١٠١).

(٢) محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٥٩٤٧).

(٣) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه. من كبار الثالثة، روى له الجماعة. التقريب (٥٤٨٩).

(٤) سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه، روى له الجماعة. التقريب (٢٣٩٦).

(٥) عبيدة بن عمرو السلماني ـ بسكون اللام ويقال بفتحها ـ المرادي، أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير، من الثانية، مخضرم فقيه ثبت، كان شريح إذا أشكل عليه شيء يسأله، روى له الجماعة. التقريب (٤٤١٢).

(٦) علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، روى له الجماعة. التقريب (٤٦٨١).

(٧) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو أو أبو عبدالرحمٰن، مخضرم ثقة مكثر فقيه، من الثانية، روى له الجماعة. التقريب (٥٠٩).

(٨) سبقت ترجمتهم في (ص٩٨).

(٩) قتادة بن دعامة ابن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، يقال ولد أكمه، وهو رأس الطبقة الرابعة، روى له الجماعة. التقريب (٥٥١٨).

(١٠) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس. التقريب (٢٤٤٥).

وأمثالِهم؛ لاسيما الزُّهريُّ في زمانه، والثَّوريُّ في زمانه؛ فإنه قد يقول القائل: إنَّ ابنَ شهابٍ الزُّهريَّ لا يُعرف له غلطٌ، مع كثرةِ حديثه وسَعَةِ حفظه![1].

والمقصود: أنَّ الحديث الطويل إذا رُوي ـ مثلًا ـ من وجهين مختلفين، من غير مواطأة؛ امتَنَع عليه أن يكون غلطًا، كما امتَنَع أن يكون كذبًا؛ فإنَّ الغلط لا يكون في قصة طويلة متنوعة، وإنما يكون في بعضها، فإذا روى هذا قصةً طويلةً متنوعة، ورواها الآخَرُ مثلما رواها الأوَّلُ من غير مواطأة؛ امتَنَع الغلطُ في جميعها، كما امتَنَع الكذبُ في جميعها من غير مواطأة، ولهذا إنَّما يقعُ ـ في مثلِ ذلك ـ غلطٌ في بعضِ ما جرى في القصة؛ مثلِ حديثِ اشتراءِ النَّبيِّ ﷺ البعيرَ من جابر[2]؛ فإنَّ مَن تأمل طُرُقَهُ عَلِمَ قطعًا أنَّ الحديث صحيح، وإن كانوا قد اختلفوا في مقدار الثمن، وقد بيَّن ذلك البخاريُّ في صحيحه[3]، فإنَّ جمهور ما في البخاري ومسلم مما يُقطع بأنَّ النبيَّ ﷺ قاله؛ لأنَّ غالبه من هذا، ولأنه قد تلقَّاه أهلُ العلم بالقبول والتصديق؛ والأُمَّةُ لا تجتمع على خطأ، فلو كان

(١) ينظر فصلٌ لطيفٌ في أعيان الحفاظ المتقنين، وأقسام الرواة عنهم، وأخطاء الحفاظ في: شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٤٣٤) وما بعده.

(٢) أخرجه البخاري (٢٧١٨)، ومسلم (٧١٥).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الشروط، باب: إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان مسمى جاز (٣/١٨٩) حديث رقم (٢٧١٨) قال البخاري: "وقول الشعبي بأوقية أكثر الاشتراط: أكثر وأصح عندي". وقد فسّر الحافظ ابن حجر ذلك بقوله: "أي أكثر طرقًا وأصح مخرجًا"، ثم قال: "وما جنح إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث؛ لأنهم لا يتوقفون عن تصحيح المتن إذا وقع فيه الاختلاف إلا إذا تكافأت الروايات، وهو شرط الاضطراب الذي يرد به الخبر، وهو مفقود هنا مع إمكان الترجيح". فتح الباري (٥/٣١٨).

الحديثُ كذبًا في نفسِ الأمر، والأُمَّةُ مصدِّقةٌ له قابلةٌ له؛ لكانوا قد أجمعوا على تصديق ما هو في نفس الأمر كذبٌ! وهذا إجماعٌ على الخطأ، وذلك ممتنع، وإن كنا نحن بدون الإجماع نجوِّزُ الخطأ أو الكذبَ على الخبر؛ فهو كتجويزنا قبل أن نعلمَ الإجماعَ على العلم الذي ثبت بظاهرٍ أو قياسٍ ظنِّيٍّ: أن يكون الحقُّ في الباطن بخلاف ما اعتقدناه، فإذا أجمعوا على الحكم جزمنا بأنَّ الحكمَ ثابتٌ باطنًا وظاهرًا.

ولهذا كان جمهورُ أهل العلم من جميع الطوائف على أنَّ خبرَ الواحِدِ ـ إذا تلقّته الأمةُ بالقبول تصديقًا له أو عملًا به ـ أنَّه يُوجِبُ العلم[(١)]، وهذا هو الذي ذكره المصنِّفون في أصول الفقه: من أصحاب أبي حنيفة ومالكٍ والشافعيِّ وأحمد[(٢)]، إلا فرقةً قليلةً من المتأخرين ـ اتبعوا في ذلك طائفةً من أهل الكلام ـ أنكروا ذلك؛ ولكنَّ كثيرًا من أهل الكلام، أو أكثرَهم، يوافقون الفقهاءَ وأهلَ

(١) ينظر: مختصر الصواعق المرسلة (١٤٧٢/٤). وهذا مذهب عامة أهل الحديث، وكثير من محققي الفقه والأصول والكلام من حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة وغيرهم؛ كما سيذكرهم المصنف. ينظر: الكفاية للخطيب (ص١٨)، ومقدمة ابن الصلاح (ص٢٩)، ومحاسن الاصطلاح للبلقيني (ص١٧٢)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٣٧٤/١)، ونزهة النظر (ص٥٣).

(٢) ينظر: الفصول في الأصول للجصاص (٦٣/٣)، والتقرير والتحبير لابن أمير حاج (٢٦٨/٢)، وكشف الأسرار لعلاء الدين البخاري (٣٧١/٢)، والتمهيد لابن عبدالبر (٧/١)، وشرح تنقيح الفصول للقرافي (ص ٣٥٦)، واللمع لأبي إسحاق الشيرازي (ص ٧٢)، والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣٢/٢)، والمسودة لآل تيمية (ص٢٤٠)، والعدة لأبي يعلى (٨٩٨/٣)، والتمهيد لأبي الخطاب الكلوذاني (٧٨/٣)، والإرشاد لابن أبي موسى الشريف (ص١٠)، وروضة الناظر (٢٩٣/١)، ومختصر الصواعق المرسلة (١٤٧٢/٤)، وشرح الكوكب المنير (٣٤٥/٢)، والإحكام لابن حزم (١١٩/١)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١٣٣/١).

الحديثِ والسَّلفَ على ذلك، وهو قولُ أكثرِ الأشعريَّةِ[١]، كأبي إسحاق[٢]، وابن فُوْرَكَ[٣]، وأمَّا ابنُ الباقلَّاني[٤] فهو الذي أنكر

(١) الأشعرية: فرقة كلامية تنتسب إلى أبي الحسن الأشعري في الاعتقاد، في طوره الثاني قبل رجوعه لمذهب السلف الذي يمثل آخر أطواره، والتي ألف فيها مصنفاته: «الإبانة» و«رسالة إلى أهل الثغر» و«مقالات الإسلاميين». أما الأشعرية فقد تطور مذهبهم؛ من نفي لأفعال الله الاختيارية، إلى نفي الاستواء؛ فالعلو، فبعض الصفات الذاتية، ثم كلها، إلى أن صاروا في النهاية لا يثبتون إلا سبع صفات. قال شيخ الإسلام: "وأما من قال منهم بكتاب «الإبانة» الذي صنفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك، فهذا يعد من أهل السنة؛ لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة". مجموع الفتاوى (٣٥٩/٦). ينظر التعريف بمذهبهم في: "مجموع الفتاوى" (١٠٣/٣) (١٥٦/٤) (٩٠/٥ ـ ٩٩)، و"المستدرك على الفتاوى" (٨٤/١ ـ ٨٥)، و"نقض التأسيس" (٢٧٩/١) (٣٩٩/١) (٤٠٧/١)، و"شرح الأصبهانية" (ص٢٥ ـ ٣٤)، و"شرح حديث النزول" (١٥٧ ـ ١٥٩، ١٨٧، ١٠٥، ١٥٥)، و"النبوات" (٢٦٦/١ ـ ٢٧١)، و"موقف ابن تيمية من الأشاعرة" (٥٠٥/٢).

(٢) إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، أحد المجتهدين في عصره وصاحب المصنفات الباهرة. منها: "كتاب الجامع في أصول الدين والرد على الملحدين"، و"مسائل الدور"، و"تعليقة في أصول الفقه" وغير ذلك، ارتحل في الحديث وسمع من: دعلج السجزي، وأبي بكر محمد بن عبدالله الشافعي، ومحمد وأبي بكر الإسماعيلي وعدة، روى عنه أبو بكر البيهقي وأبو القاسم القشيري وأبو الطيب الطبري وغيرهم، توفي سنة (٤١٨). ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٣٥٣/١٧)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢٥٦/٤).

(٣) محمد بن الحسن الأصبهاني، أبو بكر بن فورك، المتكلم الأشعري، صنف مصنفات كثيرة بلغت المائة، منها: "مشكل الحديث" الذي رد عليه القاضي أبو يعلى في "إبطال التأويلات"؛ قال الذهبي: " كان أشعريًا، رأسا في فن الكلام، أخذ عن أبي الحسن الباهلي صاحب الأشعري" توفي سنة (٤٠٦). ينظر ترجمته في السير (٢١٤/١٧)، وطبقات الشافعية (١٢٧/٤).

(٤) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن قاسم البغدادي المالكي، أبو بكر الباقلاني، صاحب التصانيف، صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج والجهمية والكرامية، وانتصر لطريقة أبي الحسن الأشعري. من مصنفاته: "التمهيد"، و"الإنصاف"، و"إعجاز القرآن". قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الحموية (ص٥٠٩): =

ذلك، واتَّبَعَهُ مثلُ أبي المعالي[١]، وأبي حامد[٢]، وابنِ عقيل[٣]، وابنِ الجوزي[٤]، وابنِ الخطيب[٥]، .....

= "وهو أفضل المتكلمين المنتسبين إلى الأشعري، ليس فيهم مثله، لا قبله ولا بعده". توفي سنة (٤٠٣). ينظر سير أعلام النبلاء (١٩٠/١٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢٢٨/٢).

(١) عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، أبو المعالي، إمام الحرمين، صاحب المصنفات في الفقه والأصول والكلام، منها: "الشامل" و"الإرشاد" في العقيدة الأشعرية، و"البرهان" في أصول الفقه، و" نهاية المطلب" في فقه الشافعية، وغيرها من مصنفاته، كان إمام الأشعرية في عصره وصنف وانتصر للعقيدة الأشعرية؛ لكن قال الذهبي: إنه في الآخر رجَّح مذهب السلف في الصفات وأقرَّه". توفي سنة (٤٧٨) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٦٨/١٨)، وطبقات الشافعية (١٦٥/٥).

(٢) محمد بن محمد الطوسي الشافعي، أبو حامد الغزالي، فيلسوف متصوف، لازم إمام الحرمين فبرع في الفقه في مدة قريبة ومهر في الكلام والجدل، من مصنفاته: "إحياء علوم الدين"، "وتهافت الفلاسفة"، و"الاقتصاد في الاعتقاد"، و"المستصفى" في أصول الفقه، و"الوجيز" في الفقه الشافعي، وغيرها من مصنفاته، نقموا عليه أشياء شذ بها، وكانت خاتمة أمره إقباله على طلب الحديث، ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين. توفي سنة (٥٠٥). ينظر: السير (٣٢٢/١٩)، وطبقات الشافعية (١٩١/٦).

(٣) علي بن عقيل بن محمد بن عبدالله البغدادي الظفري الحنبلي، المتكلم، أبو الوفاء، صاحب التصانيف، له كتاب "الفنون" في أزيد من أربع مائة مجلد، أخذ علم الكلام عن أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان، ومن ثم حصل فيه شائبة تجهم واعتزال؛ لكنه أشهد على نفسه أنه تاب عن ذلك، وصحت توبته، ثم صنف في الرد عليهم، وقد أثنى عليه أهل عصره ومن بعدهم. توفي سنة (٥١٣) ينظر: سير أعلام النبلاء (٤٤٣/١٩)، ولسان الميزان لابن حجر (٢٤٣/٤).

(٤) عبدالرحمٰن بن علي بن محمد بن علي الجوزي، أبو الفرج، كان ذا حظ عظيم وصيت بعيد في الوعظ، يحضر مجالسه الملوك والوزراء وبعض الخلفاء والأئمة والكبراء، لا يكاد المجلس ينقص عن ألوف كثيرة، له نحو ثلاثمائة مصنف، منها: "تلبيس إبليس"، و"الموضوعات"، و"زاد المسير" في التفسير، و"المنتظم" في التاريخ، و"التحقيق في أحاديث الخلاف"، وغيرها من مصنفاته، وخاض في التأويل وخالف إمامه رحمه الله وغفر له. توفي سنة (٥٩٧) ينظر: السير (٤٥٥/١٥).

(٥) محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني، فخر الدين الرازي، ويقال له: =

والآمديِّ[١]، ونحوِ هؤلاء، والأوَّلُ هو الذي ذكَرَهُ: الشيخُ أبو حامدٍ[٢]، وأبو الطَّيِّبِ[٣]، وأبو إسحاقَ[٤]، وأمثالُهُ من أئمَّةِ الشافعية.

= ابن خطيب الري، الأصولي المفسر المتكلم، من مصنفاته: "مفاتيح الغيب" في التفسير، و"أساس التقديس" وهو الذي نقضه شيخ الإسلام في بيان تلبيس الجهمية، و"المطالب العالية" في علم الكلام، و"المحصول في علم الأصول"، وغيرها من مصنفاته، وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وانحرافات عن السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر. مات بهراة يوم عيد الفطر سنة (٦٠٦). ينظر: السير (٥٢/١٦).

(١) علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي، أبو الحسن، الملقب بسيف الدين الآمدي، الأصولي المتكلم أحد أذكياء العالم، تفنن في علم النظر والفلسفة وسائر العقليات وأكثر من ذلك، له كتاب "الأبكار" في علم الكلام، و"الإحكام" في أصول الفقه، كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب وبقي على ذلك مدة ثم انتقل إلى مذهب الإمام الشافعي، توفي سنة (٦٣١) ودفن بسفح جبل قاسيون بدمشق. ينظر: طبقات الشافعية (٣٠٦/٨).

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد، الأستاذ أبو حامد الأسفراييني، من أعلام الشافعية، ولد في أسفرايين بالقرب من نيسابور، ورحل إلى بغداد فتفقه فيها وعظمت مكانته. قال الخطيب: سمعت من يذكر أنه كان يحضر مجلسه سبعمائة متفقه، وكان الناس يقولون: لو رآه الشافعي لفرح به. ألف كتبًا منها مطوَّل في «أصول الفقه» ومختصر في الفقه سماه «الرونق» توفي ببغداد سنة (٤٠٦). ينظر: طبقات الشافعية (٦١/٤).

(٣) الطبري الشافعي، طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر، أحد حملة المذهب ورفعائه، روى عنه الخطيب البغدادي وأبو إسحاق الشيرازي ـ وهو أخص تلامذته به ـ وغيرهما، توفي عن مائة وسنتين لم يختل عقله ولا تغير فهمه، يفتي مع الفقهاء ويستدرك عليهم الخطأ، ويقضي ويشهد ويحضر المواكب إلى أن مات في ربيع الأول سنة (٤٠٥) رَحِمَهُ اللَّهُ. طبقات الشافعية (١٢/٥).

(٤) إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي الشافعي، صنف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، من مصنفاته: "المهذب في الفقه"، و"اللمع وشرحه"، و"التبصرة في أصول الفقه" وغير ذلك. قال السمعاني: هو إمام الشافعية، ومدرِّس النظامية، وشيخ العصر. توفي سنة (٤٧٦) ببغداد، وأحضر إلى دار أمير المؤمنين المقتدي بالله فصلى عليه. ينظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (٤٥٢/١٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢١٥/٤).

وهو الذي ذكَرَهُ القاضي عبدُالوهاب[١]، وأمثالُهُ من المالكية، وهو الذي ذكَرَهُ شمسُ الدِّين السَّرَخْسِيُّ[٢]، وأمثالُهُ من الحنفية، وهو الذي ذكَرَهُ أبو يعلى[٣]، وأبو الخطاب[٤]، وأبو الحسن بْنُ الزَّاغُوني[٥]، وأمثالُهُم من الحنبلية.

---

(١) عبدالوهاب بن علي بن نصر التغلبي، القاضي أبو محمد، البغدادي المالكي، ألف في المذهب والخلاف والأصول تآليف كثيرة مفيدة منها: "المعونة على مذهب عالم المدينة"، و"الإشراف على نكت مسائل الخلاف"، و"شرح الرسالة" لابن أبي زيد القيرواني، وغير ذلك، توفي بمصر سنة (٤٢٢). ينظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (٢٢٠/٧)، والديباج المذهب لابن فرحون (٢٦/٢).

(٢) محمد بن أحمد بن أبي سهل، أبو بكر السرخسي، شمس الأئمة، صاحب "المبسوط" وغيره، أحد الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون، كان إمامًا علامة حجة متكلمًا فقيهًا أصوليًا مناظرًا، لزم الإمام شمس الأئمة أبا محمد عبدالعزيز الحلواني حتى تخرج به، وصار أنظر أهل زمانه، وأخذ في التصنيف وناظر الأقران فظهر اسمه وشاع خبره، أملى المبسوط نحو خمسة عشر مجلدًا وهو في السجن بأوزجند محبوس، توفي في حدود التسعين وأربع مائة. الجواهر المضية في طبقات الحنفية لأبي محمد عبدالقادر القرشي (٢٨/٢).

(٣) محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء، القاضي أبو يعلى، البغدادي الحنبلي، شيخ الحنابلة ومفتيهم، تخرج على أبي عبدالله بن حامد وبرع في الفقه عنده حتى انتهت إليه الإمامة في الفقه، وتفقه عليه ابن عقيل وأبو الخطاب الكلوذاني وغيرهما، له عدة تصانيف منها: "المعتمد ومختصره"، و"العدة في أصول الفقه"، و"إبطال التأويلات"، وغيرها، توفي سنة (٤٥٨). ينظر: طبقات الحنابلة (١٩٣/٢)، وسير أعلام النبلاء (٨٩/١٨).

(٤) محفوظ بن أحمد بن حسن بن حسن العراقي، أبو الخطاب الكلوذاني الحنبلي، تلميذ القاضي أبي يعلى بن الفراء، أحد أئمة المذهب وأعيانه، صنف كتبًا حسانًا في المذهب والأصول والخلاف، منها: كتاب "الهداية" في الفقه، و"رؤوس المسائل"، و"التمهيد في أصول الفقه"، و" القصيدة الدالية" وغيرها، توفي سنة (٥١٠). ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢٧٠/١)، والسير (٣٤٨/١٩).

(٥) علي بن عبيدالله بن نصر بن عبيدالله بن سهل بن الزاغوني البغدادي، أبو الحسن، شيخ الحنابلة، صاحب التصانيف، منها: "الإقناع" في مجلد، و "الواضح"، و"الخلاف الكبير"، و"المفردات" في مجلدين وهي مائة مسألة. كان فقيه الوقت =

وإذا كان الإجماعُ على تصديق الخبر موجِبًا للقطع به؛ فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أنَّ الاعتبارَ في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهيِّ والإباحة.

والمقصود هنا: أنَّ تعدُّدَ الطرُق ـ مع عدم التشاور[١] أو الاتفاق في العادة ـ يُوجِبُ العلمَ بمضمون المنقول، لكنَّ هذا يُنتفع به كثيرًا في علم أحوال الناقلين، وفي مثل هذا يُنتفع برواية: المجهول، والسيئ الحفظ، وبالحديث المرسل، ونحو ذلك، ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثلَ هذه الأحاديث، ويقولون: إنَّه يصلح للشواهد والاعتبار ما لا يصلح لغيره[٢]. قال أحمد: "قد أكتب حديث الرجل لأعتبره"[٣]، ومثَّل ذلك بعبدالله بن لهيعة[٤]، قاضي مصر؛ فإنَّه كان

= في الطبقة الثالثة عشرة، ومشهورًا بالصلاح والديانة والورع والصيانة. توفي سنة (٥٢٧) ينظر: ذيل طبقات الحنابلة (١/٤٠١)، والسير (١٩/٦٠٥).

(١) في مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٢): «التشاعر» بدل «التشاور».

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (١/٣٩٧).

(٣) أخرجه الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٩٣) من طريق محمد بن أحمد بن رزق، عن عثمان بن أحمد، عن حنبل، قال: سمعت أبا عبدالله، يقول: «ما حديث ابن لهيعة بحجة؛ وإني لأكتب كثيرًا مما أكتب أعتبر به، ويقوي بعضُه بعضًا». وينظر أصول مذهب الإمام أحمد في الاحتجاج بالحديث الضعيف إذا اعتضد في: المسودة لآل تيمية (ص٢٧٤)، والعدة لأبي يعلى (٣/٩٣٨)، ومجموع الفتاوى (١/٢٥٢)، وإعلام الموقعين (٢/٥٥)، وشرح العلل لابن رجب (١/١٩٢ ـ ١٩٣) و(٢/٥٧٦)، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٢/٥٧١ ـ ٥٧٣)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (ص ١١٦) و(٢١٣).

(٤) عبدالله بن لهيعة ـ بفتح اللام وكسر الهاء ـ بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمٰن المصري القاضي، صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، روى له مسلم مقرونًا بغيره وأبو داود والترمذي وابن ماجه. التقريب (٣٥٦٣). وينظر اختلاف الأئمة في أمره: شرح علل الترمذي (١/٤١٩).

من أكثر الناس حديثًا، ومن خيار الناس، لكن بسبب احتراق كتبه وقع في حديثه المتأخر غلطٌ؛ فصار يُعتبر بذلك ويُستشهد به، وكثيرًا ما يُقترن هو والليث بن سعد(١)؛ والليث حجةٌ ثبْتٌ إمام.

وكما أنهم يستشهدون ويعتبرون بحديث الذي فيه سوءُ حفظ، فإنهم أيضًا يضعِّفون من حديث الثِّقةِ ـ الصَّدوقِ الضَّابطِ ـ أشياءَ تبيَّن لهم غلطُهُ فيها، بأمورٍ يستدلون بها، ويُسَمُّون هذا: "عِلمَ عِلَلِ الحديث" وهو من أشرف علومِهم(٢)، بحيث يكون الحديثُ قد رواه ثقةٌ ضابطٌ وغَلِطَ فيه، وغلطُهُ فيه عُرف: إما بسببٍ ظاهرٍ؛ كما عرفوا أنَّ النبي ﷺ تزوَّج ميمونةَ وهو حلالٌ(٣)، وأنَّه صلَّى في البيت ركعتين(٤)، وجعلوا: روايةَ ابنِ عباسٍ لتزوُّجِها وهو مُحرِمٌ(٥)، ولكونه لم يصلِّ(٦)؛ مما وقع فيه الغلط(٧).

---

(١) الليث بن سعد بن عبدالرحمٰن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، روى له الجماعة. التقريب (٥٦٨٤).

(٢) ينظر مقدمة ودراسة همام عبدالرحيم سعيد على شرح علل الترمذي لابن رجب؛ فإنه نفيس.

(٣) أخرجه مسلم (١٤١١) بإسناده عن يزيد بن الأصم، حدثتني ميمونة بنت الحارث: «أن رسول الله ﷺ تزوّجها وهو حلالٌ» قال: «وكانت خالتي، وخالة ابن عباس».

(٤) أخرجه البخاري (٣٩٧) و(١٥٩٩)، ومسلم (١٣٢٩) من حديث ابن عمر قال: «سألت بلالًا، فقلت: أصلى النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم، ركعتين، بين الساريتين اللتين على يساره إذا دخلت، ثم خرج، فصلى في وجه الكعبة ركعتين».

(٥) أخرجه البخاري (٤٢٥٨)، ومسلم (١٤١٠).

(٦) أخرجه البخاري (٣٩٨)، ومسلم (١٣٣٠).

(٧) ينظر: نصب الراية (٣١٩/٢) و(١٧١/٣)، والتلخيص الحبير (٥٣٢/١)، والبدر المنير (٤٢٨/٣) و(٤٧٥/٧)، والدراية (٥٦/١) و(٢٤٥/١)، وإرواء الغليل (٣٢٠/١) و(٢٢٧/٤).

وكذلك أنَّه اعتَمَرَ أربعَ عُمَرٍ[(١)]، وعَلِموا أنَّ قولَ ابنِ عمر: "إنَّه اعتَمَرَ في رجبٍ"[(٢)] ممَّا وقع فيه الغلط[(٣)].

وعَلِموا أنَّه تمتَّع وهو آمنٌ في حجة الوداع، وأنَّ قولَ عثمانَ لعليٍّ: كنَّا يومئذٍ خائفين"[(٤)] مما وقع فيه الغلط[(٥)].

وأنَّ ما وقع في بعض طُرُقِ البخاري: (أنَّ النار لا تَمتلئُ حتى يُنشِئَ اللهُ لها خلْقًا آخر)[(٦)] مما وقع فيه الغلط[(٧)]، وهذا كثير.

---

(١) أخرجه البخاري (١٧٧٨)، ومسلم (١٢٥٣) من حديث أنس «أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته: عمرة من الحديبية أو زمن الحديبية في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من جعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع حجته».

(٢) أخرجه البخاري (١٧٧٥)، ومسلم (١٢٥٥).

(٣) قالت أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «يرحم الله أبا عبدالرحمٰن، ما اعتمر عمرة، إلا وهو شاهدُه، وما اعتمر في رجب قط». أخرجه البخاري (١٧٧٦) و(١٧٧٧)، ومسلم (١٢٥٥) (٢١٩) (٢٢٠). قال الحافظ في الفتح (٦٠١/٣): «قوله: يرحم الله أبا عبدالرحمٰن، هو عبدالله بن عمر، ذكرته بكنيته تعظيمًا له، ودعت له إشارة إلى أنه نسي، وقولها: ما اعتمر؛ أي رسول الله ﷺ عمرة إلا وهو، أي بن عمر، شاهده، أي حاضر معه، وقالت ذلك مبالغة في نسبته إلى النسيان، ولم تنكر عائشة على ابن عمر إلا قوله: إحداهن في رجب».

(٤) أخرجه مسلم (١٢٢٣) من طريق عبدالله بن شقيق، وأخرجه البخاري (١٥٦٣) و(١٥٦٩) من طريق مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب ولم يرويا هذه الزيادة.

(٥) قال الحافظ في الفتح (٤٢٥/٣): «هي رواية شاذة؛ فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وهما أعلم من عبدالله بن شقيق فلم يقولا ذلك، والتمتع إنما كان في حجة الوداع، وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين: كنا آمن ما يكون الناس».

(٦) أخرجه البخاري (٧٤٤٩) من حديث أبي هريرة.

(٧) قال ابن القيم في حادي الأرواح (ص٣٩٤): «وأما اللفظ الذي وقع في صحيح البخاري في حديث أبي هريرة: وأنه ينشئ للنار من يشاء فيلقى فيها فتقول هل من مزيد» فغلط من بعض الرواة، انقلب عليه لفظه، والروايات الصحيحة ونص القرآن يرده؛ فإن الله سبحانه =

ش: أكد الشيخ هنا هذا الأصل العظيم؛ بأن الخبر إذا جاء من طرق متعددة، وتبين أنه لم يكن هناك اتصال ولا اتفاق ولا تواطؤ؛ فيُعلم حينئذٍ أن روايتهم صدق، وبحكم العادة والواقع يمتنع أن يقع ذلك اتفاقًا، وبهذا الأصل يُعرف صحة كثير من المرويات والأخبار.

ثم ذكر أن من الرواة ما يُعلم من حاله أنه يُمتنع وقوعُ الكذب منه، والصحابة كلهم عدول، وكل ما نُقل عنهم أو رووه عن نبيهم ﷺ فهو صحيح إذا صح الطريق إليهم، فمن الصحابة ومن التابعين من هو معروف ومشهور بالعلم والصدق؛ فلا يُشك في أحد منهم؛ لأنهم أئمة هدى، كالخلفاء الراشدين، وابن مسعود، وجابر، وابن عمر - رضي الله عنهم - فيعلم من حال هؤلاء الرواة أنهم لا يتعمدون الكذب، حاشاهم، وإنما يخشى من أحدهم الغلط أو النسيان[1].

= أخبر أنه يملأ جهنم من إبليس وأتباعه؛ فإنه لا يعذب إلا من قامت عليه حجته وكذَّب رسله. قال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ كَبِيرٖ﴾، ولا يظلم الله أحدا من خلقه» اهـ.
وقال الشيخ عبدالعزيز بن باز في تعليقه على الحديث (١١/٤٣٤): «جزم ابن القيم بأن هذا غلط من الراوي، صوابه: «ينشئ للجنة» كما تقدم برقم (٤٨٥٠) حديث أبي هريرة في تفسير سورة ق: قوله تعالى: ﴿وَتَقُولُ هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾. وكما في رقم (٧٣٨٤) حديث أنسٍ في كتاب التوحيد باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ من طريق قتادة عن أنسٍ. فتبين منهما: أن الراوي هنا سبق لفظه مِن ﴿ٱلۡجَنَّةَ﴾ إلى ﴿ٱلنَّارَ﴾، ويسمونه في مصطلح الحديث: المنْقلب» اهـ. وينظر: فتح الباري (١٣/٤٣٧).

(١) وشواهد هذا من كتب السنة كثيرة، ومن ذلك: ما جاء في صحيح مسلم (١٤٨٠) (٤٦) أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال عن فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - لما أخبرت أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سُكنى ولا نفقة: (لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت)، ثم قال: (لها السكنى والنفقة، قال الله ﷻ: ﴿لَا تُخۡرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخۡرُجۡنَ إِلَّآ أَن يَأۡتِينَ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖۚ﴾.
ومن ذلك: قول عائشة - رضي الله عنها - في صحيح مسلم أيضًا (٩٣٢) (٢٧) عن عبدالله بن عمر - رضي الله عنهما - وقد ذُكر لها حديثًا يرويه عن النبي ﷺ: (يغفر الله لأبي عبدالرحمٰن أمَا إنه لم يكذب، ولكنه نسي، أو أخطأ).

ثم ذكر الشيخ أن جمهور أهل العلم على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول؛ فإنه يفيد العلم. وخبر الواحد هو خبر الآحاد، تارة يقولون هذا خبر الواحد، وتارة خبر الآحاد، وهو خِلاف المتواتر؛ فالخبر ينقسم إلى قسمين: متواتر، وآحاد: فالمتواتر هو من يرويه جمع يستحيل ـ عادة ـ تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم، عن مثلهم، إلى أن يبلغ ذلك النبي ﷺ، أو من انتهى إليه الخبر من كلامه؛ فهذا متواتر، يفيد العلم والقطع. والقسم الثاني: الآحاد، وهو ما جاء من طريق واحد أو طريقين أو ثلاثة أو أكثر، ما لم يبلغ حد التواتر، فما جاء من طريق واحد يُسمَّى غريبًا، وما جاء من طريقين يُسمَّى عزيزًا، وما جاء من ثلاثة طرق فإنه المشهور، ويبقى محافظًا على هذا الاسم حتى يبلغ التواتر[(١)]. والآحاد لا يفيد القطع، بل يفيد الظن الغالب، لكن إذا جاء الخبر من طرق، وتلقته الأمة بالقبول؛ فإنه يفيد العلم، وهي مسألة طويلة الأبحاث بين أهل السنة وغيرهم[(٢)].

فالمتواتر مقبول مطلقًا؛ لأنه يفيد القطع، وأما الآحاد فإن الأصل أنه يفيد الظن ولكنه يفيد القطع بالقرائن، وهذا هو مذهب جمهور العلماء، لكن يقول الشيخ: إن بعض المتأخرين هم الذين أحدثوا القول بأن خبر الآحاد لا يُعوَّلُ عليه، لاسيما في العقائد فلا يستدل به في هذا الباب، والصواب: أن خبر الآحاد منه المقبول ومنه المردود؛ كما أوضح ذلك الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر[(٣)]، فما توفر في إسناده شروط الصحة فهو صحيح، وإن نقص وخف الضبط فالخبر حسن، وإن كان بمجموع طرقه فحسن لغيره، وما توفرت فيه الشروط فهو المقبول.

---

(١) ينظر مبحث التواتر والآحاد وأقسامها في: الكفاية (ص١٦)، ونزهة النظر (ص٤١)، وفتح المغيث (٣/٤) و(١٥/٤)، وتدريب الراوي (٦٢١/٢).

(٢) ينظر: الرسالة للشافعي (٣٦٩/١)، والإحكام لابن حزم (١١٩/١)، ومجموع الفتاوى (٤٨/١٨)، ومختصر الصواعق لابن القيم (١٤٥٩/٤).

(٣) نخبة الفكر (ص٨١). وينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص٥٢).

وكان الحديث قديمًا يُقسَّم عند الأئمة إلى صحيح وضعيف، وحين جاء الترمذي ـ وتبعه من بعده ـ قسَّم الحديثَ إلى صحيح، وضعيف، وحسن، وغريب[١].

والمقصود: أن ما توفرت فيه الشروط من الحديث الصحيح لذاته أو الصحيح لغيره، أو الحسن لذاته أو الحسن لغيره؛ إذا تلقته الأمة بالقبول أفاد العلم، ثم نقل الشيخ عن أئمة المذاهب الأربعة وأصحابهم ومن يقول بقولهم بأنهم جميعًا يرون حجية خبر الواحد، ولهذا الحكم شواهد من السنة:

منها: ما ثبت من أن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان يبعث واحدًا ـ إما برسالة شفهية أو رسالة خطية ـ ليبلغ عن الرسول ﷺ[٢].

ومن ذلك: الجماعة الذين كانوا يصلون إلى بيت المقدس؛ فجاءهم رجل وهم يصلون فقال: لقد رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى الكعبة؛ فتحولوا واستداروا[٣]. والشواهد على قبول خبر الواحد كثيرة ومستفيضة.

والمردود منه إنما يُرَد: إذا وجد سقْط في السند، أو طعن في الراوي؛ كما هو مقرر في علوم الحديث، وذكر ذلك الحافظ ابن حجر في نخبة الفكر[٤].

ثم ذكر الشيخ أن ما ثبت فيه الإجماع فهو صحيح؛ لأن الأمة

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٨/٢٣)، والفروسية لابن القيم (ص٢٠٣)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/٣٨٥).

(٢) ومن ذلك: حديث معاذ عندما أرسله إلى اليمن، وهو في صحيح البخاري (١٤٥٨)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس، وكذلك إرساله ﷺ: لدحية الكلبي برسالة إلى عظيم بصرى فدفعها إلى هرقل، وهو في البخاري (٧)، ومسلم (١٧٧٣) من حديث ابن عباس أيضًا.

(٣) أخرجه البخاري (٤٠)، ومسلم (٥٢٥) من حديث البراء بن عازب.

(٤) (٧٠) مع نزهة النظر.

لا تجتمع على ضلالة؛ لقوله ﷺ: **(لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى تقوم الساعة)**[١].

فلو اجتمعت الأمة على ضلالة لم يكن منها طائفة على الحق؛ فخبر الواحد مقبول في الجملة ولكن الإجماع يجب التسليم له، وعند النزاع إنما يرد إلى الكتاب والسنة، والرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول هو الرد إلى سنته ﷺ، وأما الإجماع المحقق فلا بد أن يكون له مستند من الكتاب أو السنة، فهو دليل على الدليل؛ فإن الأمة لا تجتمع على ضلالة؛ فلا بد أن يكون لهذا الإجماع مستند من الكتاب والسنة[٢]، علمه من علمه، وجهله من جهله.

ثم ذكر بأن المعتبر في أي إجماع ـ في أي فن ـ هو إجماعُ أهلِهِ المتقنين له، وليس المعتبر فيها إجماعُ جميعِ الأمة علمائهم وعامتهم! فالحديث إذا أجمع على روايته أهلُ الحديث عُلم صحَّتُه، وكذلك إذا أجمع الفقهاء على مسألة من المسائل الفقهية فهو إجماعٌ معتبر، وأيضًا إذا أجمع الأطباء على حكم حالة فإنه معتبر؛ لأن هذا تخصصهم، ولعل من هذا: إجماع أهل الحل والعقد على تنصيب ولي الأمر؛ فإنه ليس المعتبر في تنصيب الإمام الرأيُ العام، وهم الدَّهْمَاءُ[٣]؛ لأن هؤلاء لا رأي لهم، إنما يرجع ويعول على أهل الحل والرأي والعقل في الأمة، وقس على هذا؛ فلا يُعد في الإجماع على شيءٍ إجماعُ مَن يجهلُه ولا يحسنه.

ثم قابل الشيخ بين الحديث المرسل، وما يكون فيه راو مجهول،

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣١١)، ومسلم (١٩٢١) من حديث المغيرة بنحوه. وأخرجه مسلم (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥) من حديث ثوبان، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبدالله، ومعاوية، وعقبة بن عامر، وسعد بن أبي وقاص بألفاظ متقاربة.

(٢) وهذا قول الجمهور من الأئمة الأربعة وغيرهم وحكى بعضهم الإجماع عليه. ينظر: الإحكام للآمدي (٢٦١/١)، والبحر المحيط للزركشي (٣٩٧/٦)، ومختصر التحرير (٢٥٩/٢)، وشرح مختصر الروضة (١١٨/٣)، وإرشاد الفحول (٢١٠/١)، والمهذب في علم أصول الفقه المقارن (٩٠٠/٢).

(٣) الدهماء: العدد الكثير. ودهماء الناس: جماعتهم وكثرتهم. لسان العرب (٢١٢/١٢).

أو سيئ الحفظ ونحو ذلك، وبين الحديث المعلول. فكما يقبل المحدِّثون روايةَ سيئِ الحفظ ويعتبرون بها ويستشهدون بها؛ كذلك يردون أحاديثَ العدل الضابط الثقة لأنه تبيَّن لهم أنه غلِط؛ فيقولون: فلان غلِط. ولأهل الحديث في هذا الشأن العجب العجاب![١]، فإن أحدهم يحكم على الحديث من أول وهلة بأن له علة فلا يصح عن النبي ﷺ مع أن ظاهره الصحة! فالإنسان القاصر في معرفة علم الحديث يقول: هذا الحديث إسناده صحيح فهو صحيح! ولا يدري أنه ليس كلُّ ما صح سندًا صح متنًا؛ لأن من شروط الصحيح: أن يرويه عدل ضابط عن مثله، وهو اتصال السند، وأن يسلم متن الحديث من العلة والشذوذ.

ثم ذكر الشيخ نماذج من أغلاط الأثبات الثقات؛ فمن ذلك: ما ثبت في الصحيحين عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: **(تَزَوَّجَ النَّبِيُّ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرِمٌ)**[٢]. سبحان الله! كيف يتزوج وهو محرم! وقد نهى عن ذلك في قوله ﷺ: **(لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكِحُ، وَلَا يَخْطُبُ)**[٣]. **قال أهل العلم: إن حديث ابن عباس هذا غلط**[٤]**، فما الدليل؟ الدليل أن ميمونة نفسها ـ رضي الله عنها ـ ذكرت: (أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ)**[٥]، وهكذا أبو رافع الذي هو رسول بين النبي ﷺ وبين ميمونة[٦]، فهذا من أغلاط

---

(١) ينظر أمثلة من دقائق تعليل النقاد للأحاديث في: "جهود المحدثين في بيان علل الحديث" لـ د. علي الصياح (ص٥٥).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه مسلم (١٤٠٩) من حديث عثمان بن عفان.

(٤) ينظر: زاد المعاد (٣/٣٢٩).

(٥) سبق تخريجه.

(٦) أخرجه الترمذي (٨٤١)، والنسائي في الكبرى (٥٣٨١) من طريق حماد بن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمٰن، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع، به. ورواه مالك في الموطأ (٣/٥٠٥ رقم ١٢٦٧) عن ربيعة، عن سليمان بن يسار مرسلًا، وهو أصح. =

الثقات والأثبات، فحَكَمَ العلماءُ على حديث ابن عباس بأنه غلطٌ؛ لأنَّ ميمونة ـ رضي الله عنها ـ أعلم بنفسها، وأبو رافع السفير أعلمُ بحقيقة الواقع.

ومن أغلاط الأثبات الثقات أيضًا: ما وقع في بعض طرق البخاري: (**وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا**)[١]، وهذا أمر معلوم؛ فعن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ أنه قال: (**تَحَاجَّتِ الجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الجَنَّةُ: مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ، قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مِلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ: فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللهُ ﷻ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الجَنَّةُ: فَإِنَّ اللهَ ﷻ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا**)[٢]، وجاء في البخاري بالعكس: (**وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ، فَيُلْقَوْنَ فِيهَا**)، وهذا غلطٌ، والصحيح: الجنة، وليست النار.

❀ ❀ ❀

= قال الترمذي: هذا حديث حسن، ولا نعلم أحدًا أسنده غير حماد بن زيد، عن مطر الوراق، عن ربيعة. وروى مالك بن أنس عن ربيعة، عن سليمان بن يسار، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال. رواه مالك مرسلًا. ورواه أيضًا سليمان بن بلال، عن ربيعة مرسلًا".

(١) سبق تخريجه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (٢٨٤٨).

النَّاسُ في روايةِ الحديثِ والحُكمِ عليه طرفان ووَسَطٌ

والناس في هذا الباب طرَفان:

طرفٌ من أهل الكلام ونحوهِم، ممَّن هو بعيدٌ عن معرفة الحديث وأهله، لا يُمَيِّزُ بين الصحيح والضعيف؛ فيشكُّ في صحة أحاديث، أو في القطع بها، مع كونها معلومةً مقطوعًا بها عند أهل العلم به.

وطرفٌ ممَّن يدَّعي اتِّباعَ الحديث والعملَ به، كلما وجد لفظًا في حديثٍ قد رواه ثقةٌ، أو رأى حديثًا بإسنادٍ ظاهرُهُ الصحةُ؛ يريد أن يجعل ذلك من جنس ما جزم أهلُ العلم بصحته؛ حتى إذا عارض الصحيحَ المعروفَ أخذَ يتكلَّفُ له التأويلات الباردة، أو يجعلُهُ دليلًا له في مسائل العلم، مع أنَّ أهل العلم بالحديث يعرفون أنَّ مثلَ هذا غلطٌ.

وكما أنَّ على الحديث أدلةً يُعلم بها أنَّه صدقٌ وقد يُقطع بذلك؛ فعليه أدلةٌ يُعلم بها أنَّه كذبٌ ويُقطع بذلك.

مثلُ: ما يُقطع بكذب ما يرويه الوضَّاعون من أهل البِدَعِ والغُلُوِّ في الفضائل؛ مثلِ حديث يوم عاشوراء[1]، وأمثالِهِ ممَّا فيه: أنَّ من

(١) "ولا يصح من فضائل يوم عاشوراء شيء، ولا حديث واحد، ولا يثبت عن النبي ﷺ =

صلَّى ركعتين كان له كأجر كذا وكذا نبيًّا![١]، وفي التفسير من هذه الموضوعات قطعةٌ كبيرةٌ، مثلُ الحديث الذي يرويه الثَّعلبيُّ[٢] والواحديُّ[٣] والزَّمخشريُّ[٤] في فضائل سُوَرِ القرآن سورةً سورة؛ فإنه موضوعٌ باتفاق أهل العلم[٥].

= فيه شيء غير أحاديث صيامه، وما عداها فباطل". المنار المنيف حديث رقم (٢٢٢). وينظر: الموضوعات لابن الجوزي (١٩٩/٢)، واللآلئ المصنوعة للسيوطي (٩٢/٢).

(١) قال ابن القيم: "والأحاديث الموضوعة عليها ظلمةٌ وركاكةٌ، ومجازفاتٌ باردةٌ تنادي على وَضْعِها واختلاقها على رسول الله ﷺ، مثل حديث: "من صلى الضحى كذا وكذا ركعة؛ أُعطي ثواب سبعين نبيًا". وكأن هذا الكذَّاب الخبيث لم يعلم أنَّ غير النبي لو صلى عُمْرَ نوحٍ ـ عليه السلام ـ لم يُعط ثوابَ نبي واحد". المنار المنيف حديث رقم (٥١).

(٢) أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو إسحاق النيسابوري الثعلبي، صاحب التفسير المشهور، و"العرائس في قصص الأنبياء"، كان أوحد زمانه في علم القرآن، عالمًا بارعًا في العربية، حافظًا موثقًا، روى عن أبي طاهر محمد بن الفضل بن خزيمة، وأبي محمد المخلدي وجماعة، أخذ عنه الواحدي. مات في المحرم سنة (٤٢٧). طبقات المفسرين للسيوطي (ص٢٨).

(٣) محمد بن علي أبو الحسن الواحدي النيسابوري، كان واحد عصره في التفسير، لازم أبا إسحاق الثعلبي، صنف التفاسير الثلاثة: "البسيط" و"الوسيط" و"الوجيز"، و"أسباب النزول"، وتصدر للإفادة وللتدريس مدة، وله شعر حسن، مات في جمادي الآخرة سنة (٤٦٨). طبقات المفسرين (ص٧٨).

(٤) محمود بن عمر بن محمد بن عمر، العلامة أبو القاسم الزمخشري الخوارزمي، النحوي، اللغوي، المتكلم، المعتزلي، المفسر، يلقب جار الله لأنه جاور بمكة زمانًا، كان متظاهرًا بالاعتزال داعية إليه، له التصانيف البديعة، منها: "الكشاف في التفسير"، و"الفائق في غريب الحديث"، و"أساس البلاغة" وغيرها من مصنفاته، توفي ليلة عرفة سنة (٥٣٨). طبقات المفسرين (ص١٢٠)، وينظر (ص ١٦٠) من هذا الكتاب.

(٥) ينظر: المنار المنيف حديث رقم (٢٢٥)، واللآلئ المصنوعة (٢٠٧/١)، والإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لمحمد أبي شهبة (ص٣٠٧). قال أبو شهبة: «السور التي صحت في فضائلها الأحاديث: الفاتحة، والزهراوان، والأنعام، والسبع الطوال مجملة، =

والثعلبيُّ هو في نفسه كان فيه خيرٌ ودِين، ولكنَّه كان حاطبَ ليلٍ ينقل ما وُجد في كتب التفسير من صحيحٍ وضعيفٍ وموضوع، والواحديُّ ـ صاحبُه ـ كان أبصرَ منه بالعربيَّة؛ لكن هو أبعدُ عن السلامة واتِّباع السلف، والبَغويُّ[١] تفسيرُهُ مختَصرٌ من الثعلبيِّ، لكنَّه صان تفسيرَهُ عن الأحاديثِ الموضوعة والآراءِ المبتدعة.

والموضوعاتُ في كتب التفسير كثيرةٌ، مثلُ الأحاديثِ الكثيرةِ الصريحةِ في الجهر بالبسملة[٢]، وحديثُ عليٍّ الطويلُ في تصدُّقه بخاتمهِ في الصلاة؛ فإنه موضوعٌ باتفاق أهل العلم[٣]، ومثلُ ما رُوي في قوله: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧]: إنَّه عليّ![٤]، ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾ [الحاقة: ١٢]: أذنك يا عليّ![٥].

= والكهف، ويس، والدخان، والمُلك، والزلزلة، والنصر، والكافرون، والإخلاص، والمعوذتان، وما عداها لم يصح فيها شيء، وأصح ما ورد في فضائل السور: هو ما ورد في سورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. وكذلك ورد في فضائل السور أحاديث حسان، وأحاديث ضعاف لم تصل إلى حد الوضع، فكن من ذلك على بينة». الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٣١١). وفيما ذكره من صحة بعض فضائل السورة فيه نظر. ويراجع تخريجها في مظانها.

(١) الحسين بن مسعود البغوي، أبو محمد، الفقيه الشافعي، يلقب بمحيي السنة، كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه، له من التصانيف: "معالم التنزيل" في التفسير، و"شرح السنة"، و"المصابيح"، وغيرها، وقد بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول لحسن نيته، وكان لا يلقي الدرس إلا على طهارة، مات في شوال سنة (٥١٦) طبقات المفسرين (ص٤٩).

(٢) لا يصح في أحاديث الجهر بالبسملة شيءٌ مرفوع كما قال الدارقطني وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما، وقد استوفاها الزيلعي في «نصب الراية» ثم قال كلامًا نفيسًا يُستحسن الرجوع إليه. ينظر: نصب الراية (٣٢٨/١)، ومجموع الفتاوى (٤١٥/٢٢)، والدراية لابن حجر (١٣١/١).

(٣) ينظر نقض هذا الأثر سندًا ومتنًا في منهاج السنة (٣٠/٢ ـ ٣٢)، و(١٠/٧ ـ ٣١).

(٤) ينظر: منهاج السنة (١٣٨/٧ ـ ١٤٣).

(٥) ينظر: منهاج السنة (١٧٠/٧ ـ ١٧٣).

ش: يذكر الشيخ هنا أن الناس في أمر المرويات في التفسير ـ وغير التفسير ـ طرفان؛ يعني: طرفان ووسط؛ فذكر حالَ الطرفين الذي يُعبَّر عنه بالمُتَطَرّف؛ لأنه آخذ بطرف؛ أي: بجانب؛ فالفريق الأول: هم من لا بصيرة لهم في الحديث، ولا يميزون بين صحيح وضعيف، وخص بهم الشيخ كثيرًا من أهل الكلام؛ فيذكرون الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، لا فرقان عندهم! رغم أنهم ممن يشار إليهم بالعلم والذكاء، لكن لم تكن لهم عناية بمعرفة الحديث، وتمييز صحيحه من ضعيفه، ومقبوله من مردوده!

وفريق آخر بالمقابل: هم من المعنيين بالحديث؛ فهم قوم يعتنون بالروايات والأحاديث وبالأسانيد، ولكنهم ليسوا أهل فقه في هذا الشأن؛ فهم يأخذون قواعد التصحيح والتضعيف؛ فكل ما توافرت فيه شروط القبول والصحة حكموا بصحته؛ فَيَرِدُ من هذا القبيل أحاديثُ ظاهرُها الصحةُ ومتفقةٌ مع قواعد التصحيح لكن يكون فيها غلطٌ يخفى على هذا الفريق؛ فهؤلاء إذا وجدوا أحاديث ظاهرها الصحة في نظرهم عارضوا بينها وبين الأحاديث الصحيحة؛ فراحوا يتكلفون لها وعنها جوابًا؛ فيحاولون تأويلها، أو الجمع بينها وبين ما عارضها.

أما أهل الفقه في هذا الشأن من أئمة الحديث؛ فيدركون الغلط الذي فيها ولو كان ظاهرها الصحة والقبول؛ فهم يعلمون ذلك بطرق دقيقة لا يعرفها غيرهم أنها وَهْمٌ من الراوي الثقة، حتى وإن كان صحابيًا؛ لأنه مُعارَضٌ بما هو أقوى منه، والحكم على الراوي بحسب الغالب عليه؛ فالغلط النادر لا يُعتبر ولا يَقدح في منزلته، فهذا الفريق في جانب، والفريق الأول في جانب، ولعله سيأتي لهذا بعض الأمثلة.

وبهذه المناسبة يستطرد الشيخ؛ فيذكر أن هناك أحاديث موضوعة كثيرة؛ كالأحاديث المروية في فضائل السور في "الكشَّاف"، وعند الواحدي، وعند الثعلبي كذلك، فهؤلاء الذين لا عناية لهم بالحديث يقبلونه، ويثبتونه من أجل التدليل على فضل هذه السور.

ثم يوازن الشيخ بين تفسير الثعلبي وتفسير تلميذه الواحدي؛ فيقول بأن الثعلبي قد أورد في تفسيره أحاديثَ من غير تمييز، وبأنه كحاطب ليل؛ فهو يجمع من غير تمييز. ويقول عن الواحدي أنه أبصرُ من شيخه بالعربية، وذكر الشيخ أيضًا أن تفسير البغوي يُعد اختصارًا لتفسير الثعلبي، لكنه نقَّاه من الأحاديث الموضوعة والضعيفة؛ وبهذا يعلم أن تفسير البغوي أفضل الثلاثة، وهذا مهم لمعرفة أحوال الناس والطوائف في علم المنقولات والمرويات؛ فللمرويات رجال وأئمة، هم كالصيارفة الذين خبروا نقود الذهب والفضة؛ فميزوا بين الخالص منها والزائف.

يقول العراقي[١] في ألفيته في النقاد من أهل الحديث:

فَقَيَّضَ اللهُ لَهَا نُقَّادَهَا فَبَيَّنُوا بِنَقْدِهِمْ فَسَادَهَا[٢]

فأئمة الحديث يميِّزون بين الموضوع والضعيف والغلط؛ فالطرفان اللَّذَان ذكرهما الشيخ موجودان الآن؛ فهناك طائفةٌ من الناس ليس عندهم بصيرةٌ في الحديث؛ فهم يأخذون منه دون تمييز، ويستدلون بأحاديث ليس لها أصلٌ أو موضوعةٌ أو ضعيفةٌ ضعفًا شديدًا، وهناك طائفةٌ أخرى لهم عنايةٌ بالحديث، تجدهم يصحِّحون بحسب القواعد التي درسوها؛ فترى أحدَهُم يحكم على الحديث دون الرجوع إلى كلام الأئمة في ذلك الحديث؛ فهذا الحافظ ابنُ حجرٍ في "بلوغ المرام" لم يحكم بالصحة

---

(١) زين الدين، أبو الفضل، عبدالرحيم بن الحسين العراقي الأصل، الكردي، المصري الشافعي، الإمام الحافظ المحدِّث، برع في عدة علوم لكن غلب عليه العناية بعلم الحديث فاشتهر به، وانفرد بالمعرفة فيه، له مؤلَّفات كثيرة، منها: «ألفية مصطلح الحديث»، و«شرح ألفية الحديث»، و«التقييد والإيضاح»، و«تخريج أحاديث الإحياء»، وغيرها، وولي القضاء، وتوفي بالقاهرة سنة ٨٠٦ هـ. ينظر ترجمته لتلميذه الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر (٢/٢٧٥).

(٢) ألفية العراقي في علوم الحديث المسماة "بالتبصرة والتذكرة" (ص١١٤) رقم (٢٣٠). وينظر: فتح المغيث (١/٣١٩).

إلا لأحاديث قليلة وما سوى ذلك يحيل في التصحيح إلى الأئمة؛ كابن خزيمة والحاكم وابن حبان وغيرهم!

والناس في التصحيح والتضعيف كذلك طرفان ووسط: ففيهم المتساهل، وفيهم المتشدد، وفيهم المتوسط، وهم أصحاب النظر الثاقب[١]، وهذا كله استطراد متصل بموضوع التفسير بالمنقول.

❀ ❀ ❀

(١) ينظر: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي (ص١٧١)، فقد قسَّم المتكلمين في الرواة إلى متعنت ومتساهل ومعتدل. وهذا التقسيم ليس على إطلاقه، بل منهم فيه شدة مع اعتدال، ومنهم من فيه اعتدالٌ مع شدة بحسب أحوال مختلفة؛ كما نبّه على ذلك المعلمي اليماني في مقدمته النفيسة على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص١٢).

النوع الثاني من سَبَبي الاختلافِ، والغلطُ في ذلك مِن جهتين

فصلٌ

وأما النوع الثاني من سبَبَي الاختلاف ـ وهو ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل ـ فهذا أكثرُ ما فيه الخطأُ من جهتَيْنِ حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإنَّ التفاسير التي يُذكر فيها كلامُ هؤلاء صِرْفًا لا يكاد يُوجد فيها شيءٌ من هاتين الجهتين؛ مثل: تفسيرِ عبدِالرزاق[١]، ووكيعٍ[٢]، وعبدِ بْنِ حُميد[٣]، وعبدِالرحمن بْنِ

(١) عبدالرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، روى له الجماعة. التقريب (٤٠٦٤). وتفسيره طبعته دار الكتب العلمية في ٣ مجلدات، بتحقيق د. محمود محمد عبده.

(٢) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي ـ بضم الراء وهمزة ثم مهملة ـ أبو سفيان الكوفي، ثقة حافظ عابد من كبار التاسعة، روى له الجماعة. التقريب (٧٤١٤). وقد نسب إليه التصنيفَ في التفسير غيرُ واحد من أهل العلم. قال الداودي في طبقات المفسرين (٣٥٨/٢): «وكيع بن الجراح.. صاحب "التفسير" الذي رواه عنه محمد بن إسماعيل الحساني». وقال الحافظ ابن حجر في اللسان (٥٥٤/١) في ترجمة أحمد بن علي الغزنوي: «ومن مروياته: أجزاء من تفسير وكيع بن الجراح». وذكره في مروياته في "المعجم المفهرس" (ص١١٣، رقم ٤٠٣)، وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (٤٢٧/١) وغيره.

(٣) عبد ـ بغير إضافة ـ ابن حميد بن نصر الكِسَّي، بلدة بما وراء النهر يقال لها: كِس، =

إبراهيم دُحَيم[(١)].

ومثل: تفسيرِ الإمامِ أحمد[(٢)]، وإسحاقَ بْنِ راهويَه[(٣)]، وبقيِّ بْنِ مَخْلَد[(٤)]، .....

= أبو محمد، قيل: اسمه عبدالحميد، وبذلك جزم ابن حبان وغير واحد، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، روى له البخاري تعليقًا، ومسلم، والترمذي. التقريب (٤٢٦٦). وكل من ترجم له ذكر من مصنفاته: كتاب التفسير أو نقل منه، منهم: ابن نقطة في التقييد (رقم ٤٨٠)، والذهبي في السير (٢٣٥/١٢)، وابن كثير في البداية والنهاية (١١/١)، والداودي في طبقات المفسرين (٣٧٤/١) وغيرهم، وتفسيره من مرويات الحافظ ابن حجر، انظر "المعجم المفهرس" (ص ١٠٨، رقم ٣٦٤). وتفسيره مفقود؛ لكن طبعت منه قطعة بعناية مخلف بنيه العرف نشرتها دار ابن حزم في مجلد.

(١) عبدالرحمٰن بن إبراهيم بن عمرو العثماني مولاهم الدمشقي، أبو سعيد، لقبه دُحيم بمهملتين مصغر، ابن اليتيم، ثقة حافظ متقن، من العاشرة، روى له البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه. التقريب (٣٧٩٣). وقد ذكره الداودي في طبقات المفسرين (٢٦٧/١).

(٢) ذكر تفسيره: ابنُ الجوزي في «مناقب الإمام أحمد» ضمن مصنفاته (ص ٢٦٧)؛ فقال: «و"التفسير" وهو مئة ألف وعشرون ألفًا». وينظر: السير (٣٢٩/١١). وقد نشر دار الفلاح بمصر ضمن سلسلة «الجامع لعلوم الإمام أحمد» (٤٤٣/١٣ ـ ٥٢٠) ما ورد من «تفسيره» في مسائل أصحابه وغيرها من المصنفات، جمعها: خالد الرباط، وسيد عزت عيد بمشاركة الباحثين بدار الفلاح.

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد، ابن راهويَه، المروزي، ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغيَّر قبل موته بيسير، روى له الستة عدا ابن ماجه. التقريب (٣٣٢). وأما تفسيره؛ فقال الداودي في الطبقات (١٠٣/١): «صاحب التفسير المشهور، الذي رواه عنه محمد بن يحيى بن خالد المروزيّ المشعرانيّ». وذكره أبو سعد السمعاني ضمن مسموعاته في «التحبير في المعجم الكبير» (١٩٠/٢)، والحافظ في المعجم المفهرس (ص١٠٩، رقم ٣٧٠).

(٤) بقيّ بن مخلد بن يزيد، أبو عبدالرحمٰن الأندلسي القرطبي الحافظ، أحد الأعلام، وصاحب «التفسير» و«المسند»، عني بالأثر وكان إمامًا زاهدًا صوّامًا صادقًا كثير التهجّد مجاب الدعوة، مجتهدًا لا يقلد أحدًا بل يفتي بالأثر، وهو الذي نشر الحديث بالأندلس وكثّره، وليس لأحد مثل مسنده ولا تفسيره. قال ابن حزم: أقطع أنه =

وأبي بكر بْنِ المنذر[(١)]، وسفيان بْنِ عُيينة[(٢)]، وَسُنَيْدٍ[(٣)]، وابنِ جرير[(٤)]،

= لم يؤلف في الإسلام مثل تفسيره، ولا تفسير ابن جرير ولا غيره، توفي في جمادى الآخرة سنة ست وسبعين (٢٧٦). طبقات المفسرين للداودي (١١٩/١)، ورسائل ابن حزم (١٧٨/٢).

(١) محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر، نزيل مكة، وصاحب التصانيف كـ «الإشراف في اختلاف العلماء»، وكتاب «الإجماع»، وكتاب «المبسوط» وغيرها، عداده في الفقهاء الشافعية. قال النووي: له من التحقيق في كتبه ما لا يقاربه فيه أحد، وهو في نهاية من التمكن من معرفة الحديث، وله اختيار فلا يتقيد في الاختيار بمذهب بعينه، بل يدور مع ظهور الدليل. توفي سنة (٣١٩). ينظر: السير (٤٩٠/١٤). وأما تفسيره؛ فقد قال الذهبي: «ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلدًا، يقضي له بالإمامة في علم التأويل أيضًا». وقال الداودي في طبقات المفسرين (٥٦/٢): «لم يُصنَّف مثلُه». وقد طبع منه مجلدان، نشرته دار المآثر ـ المدينة النبوية، بتحقيق د. سعد بن محمد السعد، ضمنه آيات من سور: البقرة، وآل عمران، والنساء.

(٢) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، روى له الجماعة. التقريب (٢٤٥١). أما تفسيره؛ فقد قال الداودي في طبقات المفسرين (١٩٦/١): «صاحب «التفسير» يرويه عنه سعيد بن عبدالرحمٰن المخزومي». قال ابن وهب: «لا أعلم أحدًا أعلم بالتفسير منه». تذكرة الحفاظ (١٩٣/١). وتفسيره من مرويات الحافظ كما في "المعجم المفهرس" (ص١٠٩، رقم ٣٦٨). وقد نشر المكتب الإسلامي ـ بيروت قطعة من رواياته في التفسير بتحقيق أحمد صالح محايري.

(٣) سُنيد ـ بنون ثم دال مصغرًا ـ بن داود المصيصي المحتسب، واسمه حسين، ضُعِّف مع إمامته ومعرفته؛ لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه، من العاشرة، روى له ابن ماجه. التقريب (٢٦٤٦). وقال الحافظ في العُجاب (٢١٩/١): "وتفسيره نحو تفسير يحيى بن سلام، وقد أكثر ابنُ جرير التخريج منه". وقال الداودي في طبقات المفسرين (٢١٥/١): «وله «تفسير» رواه عنه محمد بن إسماعيل الصائغ».

(٤) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الآملي الطبري، أبو جعفر، الإمام، صاحب التصانيف المشهورة. قال أبو بكر الخطيب: له كتاب التفسير الذي لم يصنف أحدٌ مثله! وقال أبو حامد الإسفرائني: لو سافر رجل إلى الصين في تحصيل تفسير ابن جرير لم يكن كثيرا! ينظر: طبقات المفسرين للداودي (١١٠/٢). وتفسيره مطبوع مشهور.

وابنِ أبي حاتم[١]، وأبي سعيدٍ الأشج[٢]، وأبي عبدالله بْنِ ماجه[٣]، وابنِ مَرْدُويه[٤].

أحدهما: قومٌ اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حملَ ألفاظِ القرآنِ عليها!

والثاني: قومٌ فسَّروا القرآنَ بمجرِّد ما يسوغُ أن يريدَهُ مَن كان مِن الناطقين بلغة العرب بكلامه، من غير نظرٍ إلى المتكلِّم بالقرآن، والمنزَّلِ عليه، والمخاطَبِ به!

فالأوَّلون راعوا المعنى الذي رأوه من غير نظرٍ إلى ما تستحقُّهُ ألفاظُ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرَّدَ اللفظِ وما يجوز أن يُريدَ به عندهم العربيُّ، من غير نظرٍ إلى ما يصلُحُ للمتكلِّم به، وسياقِ الكلام.

---

(١) عبدالرحمٰن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران، أبو محمد التميمي الحنظلي، الإمام الثبت ابن الإمام الثبت، حافظ الري وابن حافظها... من تصانيفه: «التفسير المسند» اثنا عشر مجلدًا. ينظر: طبقات المفسرين (١/٢٨٧). وقال الذهبي في السير (١٣/٢٦٤): " "وله تفسيرٌ كبيرٌ في عدة مجلدات، عامَّتَهُ آثارٌ بأسانيده، من أحسن التفاسير". وقد نشرت مكتبة نزار مصطفى الباز ـ السعودية تفسيره في ١١ مجلد، منها ما هو من أصل تفسيره، ومنها ما جمعه المحقق من تفسير ابن كثير والدر المنثور وغيره.

(٢) عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي الكوفي الحافظ، شيخ الإسلام، أبو سعيد الأشج، محدث الكوفة، وصاحب «التفسير» والتصانيف. طبقات المفسرين (١/٢٣٥).

(٣) محمد بن يزيد بن ماجه مولى ربيعة، أبو عبدالله القزويني الحافظ، صاحب «كتاب السنن» وله كتاب في «التفسير». طبقات المفسرين (٢/٢٧٣). وقال ابن كثير في تاريخه (١٤/٦٠٩): «ولابن ماجه تفسير حافل».

(٤) أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، الحافظ الكبير، الثبت العلامة، صاحب «التفسير» الذي رواه عنه أحمد بن عبدالرحمٰن الذكواني. طبقات المفسرين (١/٩٥). وتفسيره من مرويات الحافظ كما في المعجم المفهرس (ص١١٠، رقم ٣٧٤).

ثم هؤلاء كثيرًا ما يغلَطُون في احتمال اللفظ لذلك المعنى في اللغة كما يغلَطُ في ذلك الذين قبلَهُم، كما أنَّ الأوَّلِين كثيرًا ما يغلَطُون في صحة المعنى الذي فسَّروا به القرآنَ كما يغلَطُ في ذلك الآخَرُون، وإن كان نظرُ الأولين إلى المعنى أسبقَ، ونظرُ الآخرين إلى اللفظ أسبقَ.

والأوَّلُون صنفان: تارةً يسلُبُون لفظَ القرآنِ ما دلَّ عليه وأُريدَ به، وتارةً يحملونه على ما لم يدلَّ عليه ولم يُرَدْ به، وفي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيَهُ أو إثباتَهُ من المعنى باطلًا؛ فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقًا فيكون خطؤهم فيه في الدليل لا في المدلول.

وهذا كما أنَّه وقع في تفسير القرآن، فإنه وقع أيضًا في تفسير الحديث؛ فالذين أخطؤوا في الدليل والمدلول ـ مثلُ طوائفَ من أهل البدع ـ اعتقدوا مذهبًا يخالفُ الحقَّ الذي عليه الأمَّةُ الوسطُ الذين لا يجتمعون على ضلالةٍ كسلفِ الأمة وأئمتِها، وعمدوا إلى القرآن فتأوَّلوه على آرائهم، تارةً يستدلون بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها، وتارةً يتأوَّلون ما يخالفُ مذهبَهُم بما يحرِّفون به الكَلِمَ عن مواضعه، ومن هؤلاء: فِرَقُ الخوارجِ[(١)]، والرَّوافضِ[(٢)]، والجهميَّةِ[(٣)]،

---

(١) **الخوارج**: هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وكفّروه والحكمين وأصحاب الجمل، وهم فرق كثيرة، يجمعهم: التكفير بالكبيرة، والخروج على أئمة الجور. ينظر: مقالات الإسلاميين (٨٦)، والفرق بين الفرق (٥٤)، ومجموع الفتاوى (٣/٢٧٩، ٣٤٩ ـ ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٨١ ـ ٣٨٣).

(٢) سبق التعريف بهم (ص١٩).

(٣) **الجهمية**: هي طائفةٌ من المتكلمين، تُنسب إلى الجهم بن صفوان، نفت عن الله تعالى الأسماء والصفات، وضلت في أبواب أخرى: كالقول بالجبر في القدر، والقول بفناء الجنة والنار، والزعم بأن الإيمان هو المعرفة فقط، واشتهر إطلاق هذا الاسم على كل من عطّل صفات الرب سبحانه. ينظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٥٤)، وبيان تلبيس الجهمية (٣/٦٨٤) و(٥/٣٦٥)، و"تاريخ الجهمية والمعتزلة" للقاسمي (ص٩).

والمعتزلةِ[١]، والقدريَّةِ[٢]، والمرجئةِ[٣]، وغيرهم.

وهذا كالمعتزلة مثلًا؛ فإنهم من أعظم الناسِ كلامًا وجدالًا، وقد صنَّفوا تفاسِيرَ على أُصولِ مذهبهم؛ مثلِ تفسير عبدالرحمٰن بْنِ كيسان الأصمِّ[٤]، شيخِ إبراهيمَ بْنِ إسماعيلَ بن عُلَيَّة[٥]، الذي كان يُناظِرُ

---

(١) **المعتزلة**: فرقة كلامية ظهرت في البصرة أول القرن الثاني، على يد واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري؛ لابتداعه القول بأن مرتكب الكبيرة لا مؤمن ولا كافر، مخالفًا بذلك قول الحسن وأهل السنة أنه مؤمن لكنه فاسق، وهم طوائف شتى يجمعهم: القول بنفي الصفات، والقول بخلق القرآن، وأن العبد يخلق فعل نفسه. لهم أصول خمسة هي التي ذكرها المصنف، شرح هذه الأصول شيخهم القاضي عبدالجبار في كتابه: «شرح الأصول الخمسة». ينظر: مجموع الفتاوى (٣٣٩/٦)، وتاريخ الجهمية والمعتزلة (٥٦ ـ ٥٨) والمعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، لعواد المعتق (١٤ ـ ١٩).

(٢) **القدرية**: سُمُّوا بذلك؛ لقولهم في القدر، وهم الذي يقولون بأن العبد يخلق أفعاله استقلالًا، وينفون القدر ويقولون: الأمر أنف لم يسبق به قدر ولا علم، والمعتزلة قدرية؛ لقولهم إن العباد يستقلون بخلق أفعالهم، ونفيهم علم الله السابق للأشياء. والقدرية الغلاة أنكروا مراتب القدر كلها، وأما القدرية غير الغلاة؛ فأنكروا عموم المشيئة، وعموم الخلق فقط. ينظر: كتاب القدر لشيخ الإسلام ضمن مجموع الفتاوى (٢٨٧/٨).

(٣) **المرجئة**: اسم فاعل، من الإرجاء، ويدل في العربية على معنيين، أحدهما: التأخير «قالوا: أرجه وأخاه»؛ أي: أخِّره وأمهله. ثانيهما: إعطاء الرجاء، فيكون إطلاق هذا الاسم باعتبار المعنى الأول: تأخير العمل عن مسمى الإيمان، وبالاعتبار الثاني قولهم: لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا ينفع مع الكفر طاعة. والإيمان عندهم: شيء واحد، لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل أهله فيه، وهم أصناف، يجمعهم القول بإخراج العمل عن مسمى الإيمان. ينظر: "مقالات الإسلاميين" (٢١٣/١ ـ ٢٣٤)، و"مجموع الفتاوى" (١٩٥/٧)، و"النبوات" (٥٧٧/١، ٥٨٠).

(٤) عبدالرحمٰن بن كيسان، أبو بكر الأصم المعتزلي، صاحب المقالات في الأصول. ذكره عبدالجبار الهمذاني في طبقاتهم وقال: كان من أفصح الناس وأورعهم وأفقههم. له «تفسير» عجيب! ومن تلامذته: إبراهيم بن إسماعيل بن عليّة. وله تصانيف كثيرة ذكرها ابن النديم في «الفهرست». طبقات المفسرين (٢٧٥/١). وقد بقيت نقولات من تفسيره عند الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب»، حيث كان حريصًا على نقل أقوال المعتزلة ومناقشتها. شرح مقدمة التفسير لـ د. مساعد الطيار (ص٢٠٥).

(٥) إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، أبو إسحاق ابن علية: من رجال الحديث، =

الشافعيَّ. ومثلِ كتابِ أبي عليٍّ الجُبَّائي[١]، و«التفسيرِ الكبير»[٢] للقاضي عبدالجبِّار بْنِ أحمد الهَمَذَاني[٣]،[٤]، و«الجامِعُ لعلم القرآن»[٥] لعليِّ بن

= مصري، كان جهميًا، يقول بخلق القرآن. قال ابن عبدالبر: له شذوذ كثيرة ومذاهبه عند أهل السنة مهجورة. جرت له مع الإمام الشافعيّ مناظرات، وله مصنفات في الفقه شبيهة بالجدل، منها: «الرد على مالك» نقضه عليه أبو جعفر الأبهري. توفي سنة (٢١٨) ينظر: لسان الميزان (٢٤٣/١).

(١) محمد بن عبدالوهاب بن سلام بن يزيد بن أبي السكن الجبّائي البصري، أبو علي، رأس المعتزلة وشيخهم وكبيرهم، ومن انتهت إليه رياستهم، كان رأسًا في الفلسفة والكلام، له مقالات وتصانيف، منها: «التفسير»، و «متشابه القرآن» أخذ عنه ابنه أبو هاشم، والشيخ أبو الحسن الأشعري، ثم أعرض الأشعري عن طريق الاعتزال وتاب منه، توفي سنة (٣٠٣). طبقات المفسرين (١٩١/٢) ومن هذا الكتاب نقول عند الطوسي الرافضي المعتزلي في كتابه «التبيان في تفسير القرآن»، وعند الرازي في تفسيره «مفاتيح الغيب». شرح مقدمة التفسير لـ د. مساعد الطيار (ص٢٠٥).

(٢) وهذا الكتاب ليس له ذكرٌ في كتب التفسير، وقد طُبع للقاضي عبدالجبار كتاب «متشابه القرآن»، وكتاب «تنْزيه القرآن عن المطاعن»، وهما كتابان متعلقان بالقرآن، لكنهما غير كتابه الكبير في التفسير. شرح مقدمة التفسير لـ د. مساعد الطيار (ص٢٠٦).

(٣) **قال شيخنا**: "الهَمَذاني بالذال، وليس بالدال، نسبة إلى بلد بالمشرق، يسمى: همذان. وأما إذا صارت بالدال؛ فبتسكين الميم: همْداني؛ نسبة إلى قبيلة همدان، وهم قبيلة يمنية". وينظر: لسان العرب (٤٣٧/٣).

(٤) عبدالجبار بن أحمد بن عبدالجبار بن أحمد بن الخليل، القاضي أبو الحسن الهَمَذَاني، وهو الذي تلقّبه المعتزلة قاضي القضاة، كان إمام أهل الاعتزال في زمانه، وكان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع، وله التصانيف السائرة منها «التفسير» توفي سنة (٤١٥). طبقات المفسرين (٢٦٢/١).

(٥) وهذا الكتاب بقيت منه نقول في بعض كتب التفسير، كتفسير الماوردي «النكت والعيون»، وتفسير الطوسي الرافضي «التبيان في تفسير القرآن»، كما أنه قد بقيت قطعة مخطوطة منه. وهو تفسير تظهر فيه صبغة الاعتزال واضحة جليَّة، فما تكاد تمرُّ آية فيها نصر لمذهبهم ـ فيما يرى ـ إلا انتصر له وبيّنه، وما من آية يرى فيها ردًّا على خصوم المعتزلة إلا ذكره. ويتصف هذا الكتاب بحسن التنظيم، مع العناية الفائقة بالمذهب الاعتزالي وبالفروق اللغوية، ويكثر فيه طريقة السؤال والجواب: (فإن قيل... فالجواب). شرح مقدمة التفسير لـ د. مساعد الطيار (ص٢٠٦).

عيسى الرمَّاني[(١)]، و«الكشَّافِ» لأبي القاسم الزمخشري[(٢)].

فهؤلاءِ وأمثالُهُم اعتقدوا مذاهبَ المعتزلة، وأصولُ المعتزلة خمسةٌ، يسمُّونها هم: التوحيدُ، والعدلُ، والمنزلةُ بين المنزلتين، وإنفاذُ الوعيد، والأمرُ بالمعروف والنهيُّ عن المنكر، وتوحيدُهُم هو توحيدُ الجهميةِ الذي مضمونُهُ نفيُ الصفات، وعن ذلك[(٣)] قالوا:

---

(١) علي بن عيسى الرماني، أبو الحسن، أحد شيوخ المعتزلة المتشيعين، صنَّف تفسيرًا للقرآن الكريم، قال السيوطي في طبقات المفسِّرين (ص٨١) إنه رآه. وذكر صاحب كشف الظنون (١/٤٤٧): أنه اختصره عبدالملك بن علي المؤذن الهروي المتوفى سنة ٤٨٩هـ. لكنا لم نظفر به ولا بمختصره، توفي الرماني سنة (٣٨٤).

(٢) سبقت ترجمته (ص١٢٧)، وتفسيره هو التفسير المطبوع كاملًا من تفاسير المعتزلة. **قال شيخنا**: "الزمخشري ـ عفا الله عنه ـ قد جمع بين البدعتين: التّعطيل والقدر، أي نفي القدر، وقد أفرغ في تفسيره "الكشاف" مضمون اعتقاده؛ فأوَّل النّصوصَ المخالفة له، أي: نصوصَ الصّفات ونصوصَ القدر، تأوّلها بما يتّفقُ مع مذهبه في القضيتين، مستعينًا بما أوتي مِن براعةٍ في علوم اللسان العربي؛ مِن نحو، وبلاغة، وعلم بالمفردات.

وقد انصرفت عنايتُهُ في تفسيره من الجانب اللغوي إلى إبراز ما في القرآن مِن البلاغة، مِن وجوه المعاني والبيان والبديع، وهذا أهم ما رفع مِن منزلة الكتاب، وصيّره موردًا لكثير مِن المفسّرين مِن أهل السنّة وغيرهم.

فعُلِمَ ممّا تقدّم أنّ لتفسير "الكشاف" للشيخ محمود بن عمر الزمخشري وجهين: أحدهما مشرق، والآخر مظلم، فالمشرقُ ما فيه مِن بيانٍ لفصاحة القرآن وبلاغته، والمظلمُ ما فيه مِن تحريف الآيات التي تخالف مذهبه في القدر والصّفات، وقد تعقّبه في هذا بعضُ المخالفين له.

وقد سترَ عيبَ هذا الكتاب أمران:

أحدهما: قدرةُ المؤلِّف على التّعبير الدّقيق في تأويل النّصوص التي يَقصد إلى صرفها عن ظاهرها، فطوى تحت ذلك اعتزالياته في القدر والصّفات.

الثاني: هو ما أشير إليه مِن الوجه المشرق الذي جعل لتفسيره شهرة بين كتبِ التّفسير".اهـ حكم الترحم على الزمخشري والإفادة من تفسيره. فتوى منشورة على موقعه الالكتروني: https://sh-albarrak.com/article/5962

(٣) كذا في نسخة د. عدنان زرزور، وفي مجموع الفتاوى (١٣/٣٥٧): «وغير ذلك» بدل «وعن ذلك» وصوّبه د. زرزور. قال: والمعنى: ولذلك.

إنَّ الله لا يُرى، وإنَّ القرآن مخلوقٌ، وإنَّه تعالى ليس فوقَ العالم، وإنَّه لا يقوم به علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا سمعٌ، ولا بصرٌ، ولا كلامٌ، ولا مشيئةٌ، ولا صفةٌ من الصفات.

وأما عدلُهم: فمن مضمونِهِ: أنَّ الله لم يشأ جميعَ الكائنات، ولا خلقَهَا كلَّها، ولا هو قادرٌ عليها كلِّها، بل عندهم أنَّ أفعال العباد لم يخلُقها اللهُ، لا خيرَها ولا شرَّها، ولم يُرد إلا ما أَمَرَ به شرعًا، وما سوى ذلك فإنَّه يكون بغير مشيئة.

وقد وافقهم على ذلك متأخِّرو الشيعة؛ كالمفيد[(١)]، وأبي جعفر الطوسي[(٢)]، وأمثالهم، ولأبي جعفرٍ هذا تفسيرٌ على هذه الطريقة[(٣)]؛

---

(١) محمد بن محمد بن النعمان، أبو عبدالله بن المعلم الرافضي، الملقب بالشيخ المفيد، رأس الرافضة، له تصانيف كثيرة في الطعن على السلف. هلك سنة (٤١٣)، وكان ذا عظمة وجلالة في دولة عضد الدولة. ينظر: ميزان الاعتدال (٤/٢٦).

(٢) محمد بن الحسن بن علي، أبو جعفر الطوسي، شيخ الرافضة، أخذ عن المفيد وطبقته، له مصنفات كثيرة في الكلام على مذهب الإمامية، أحرقت كتبه عدة مرات واستتر هو خوفًا على نفسه بسبب ما يظهر عنه من انتقاص السلف، هلك سنة (٤٦٠). ينظر: لسان الميزان (٥/١٣٥).

(٣) تفسيره مطبوع باسم: «التبيان في تفسير القرآن» طبعته دار إحياء التراث ببيروت في ١٠ مجلدات. ومادته العقدية مستقاة من كتب المعتزلة، وما يتعلق بالإمامة فهي مستقاة من كتب الإمامية الرافضية؛ ككتب شيخه محمد بن محمد بن النعمان المسمى بالمفيد، وغيره من أئمة الرافضة. وهذا الكتاب فيه تنظيم للمعلومات، ويغلب عليه النقل، فقد نقل عن مفسري المعتزلة كالجبائي ، والرماني ، والبلخي، وأبي مسلم الأصفهاني. ونقل عن الفراء ، والزجاج ، والطبري ، وعن الطبري نقل كثيرًا من أقوال السلف في التفسير. وهو يسمي أهل السنة بـ (العامَّة)، كعادة الرافضة في هذه التسمية لأهل السنة. والمقصود هنا أنَّ أبا جعفر الطوسي قد أدخل في تفاسير الإمامية تفسيرات المعتزلة على سبيل القبول لها، وكذا سار على ذلك من جاء بعده من الرافضة؛ كالطبرسي في تفسيره (مجمع البيان)، وهو مطبوع متداول. شرح مقدمة التفسير لـ د. مساعد الطيار (ص٢٠٧).

لكن يَضمُّ إلى ذلك قولَ الإمامية الإثني عشرية[١]؛ فإنَّ المعتزلة ليس فيهم من يقول بذلك، ولا من يُنكِرُ خلافةَ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ وعليٍّ، ومن أصول المعتزلة مع الخوارج: إنفاذُ الوعيد في الآخرة، وأنَّ الله لا يقبل في أهل الكبائر شفاعةً، ولا يُخرِجُ منهم أحدًا من النار، ولا ريب أنَّه قد رَدَّ عليهم طوائفُ من المرجئةِ[٢]، والكرَّاميةِ[٣]، والكُلَّابيَّةِ[٤]، وأتباعِهِم. فأحسنوا تارة، وأساؤوا أخرى،

(١) سموا بذلك لاعتقادهم بإمامة اثني عشر معصومًا ـ زعموا ـ من آل البيت، وهي المتبادرة عند الإطلاق من لفظ الإمامية، وهم أكثر الرافضة ـ لا كثَّرهم الله ـ اليوم، ويُسمَّون كذلك بالجعفرية نسبةً لجعفر الصادق، وقد سبق التعريف بهم وبيان بعض مخازيهم قبحهم الله!

(٢) سبق التعريف بهم (ص ١٣٧).

(٣) **الكرامية**: أتباع أبي عبدالله محمد بن كرام السجستاني، المشهور بابن كرام، شيخ الكرامية ومؤسسها، تكلم في جملة مسائل كبار بما أنكر عليه، منها: مسألة الإيمان وقوله: إن الإيمان هو نطق اللسان بالتوحيد مجردًا عن عقد القلب وعمل الجوارح، ومسألة الصفات وقوله: بأن الله جسم لا كالأجسام مع ضلالات أخرى، وقد عده شيخ الإسلام ابن تيمية من أئمة النظار المنتسبين إلى أهل السنة والجماعة، مع بيان مخالفته للجماعة في جملة من مسائل الاعتقاد، وذكر أن موافقة ابن كرام لأهل السنة أعظم من موافقة المعتزلة والرافضة. سجن ابن كرام ثم نفي، ومات بأرض بيت المقدس سنة (٢٥٥). ينظر: شرح الأصبهانية (٣٧٨)، والتدمرية (ص١٩٢)، والسير (٥٢٣/١١).

(٤) **الكلابية**: أتباع أبي محمد عبدالله بن سعيد بن كلاب القطان البصري (المتوفى بعد سنة ٢٤٠هـ وحددها البعض بسنة ٢٤١هـ)، رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه، وسلك طريقته أبو الحسن الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال؛ كما قال شيخ الإسلام في درء التعارض (١٦/٢). يثبت ابن كلاب الأسماء والصفات الخبرية إلا أنه ينفي الصفات الاختيارية بناء على نفي حلول الحوادث بذات الله تعالى، وأوجب له ذلك: القول بأزلية صفات الأفعال، وهو أول من ابتدع القول بالكلام النفسي، وقال في كلام الله والقرآن قوله المشهور، وهو أنه ليس بحروف ولا صوت، وأنه معنى واحد، وأن القرآن الذي يتلى هو حكاية عن كلام الله مع قوله: إن القرآن غير مخلوق. =

حتى صاروا في طرفي نقيض، كما قد بُسط في غير هذا الموضع.

ش: ذكر الشيخ فيما تقدم أن التفسير على نوعين:

تفسير بالمنقول، وتفسير بالاستدلال.

وتقدم الحديث عن الأول، وأما التفسير بالاستدلال؛ فيعني به التفسير المبني على النظر في الأدلة من اللغة، ومن النوعين تسمية الشوكاني لتفسيره: «بفتح القدير الجامع بين فَنَّي الرواية والدراية من التفسير» فالتفسير بالرواية: هو المنقول، والتفسير بالدراية: يعني به الاستنباط ووجوه الاستدلال.

وقد وقع الخطأ في هذا النوع من جهتين، حصلتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإن تفاسيرهم خلت من هذا الخطأ من جهتيه، مثل تفسير عبدالرزاق، ووكيع، وعبد بن حميد، والإمام أحمد، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وغيرهم.

أما الجهة الأولى: ففريق اعتقدوا معانيَ بطريق النظر والاستدلال العقلي حتى ترسخت عندهم؛ فراحوا يفسِّرون النصوص ويحملونها على ما تقرر لديهم من هذه المعاني؛ فصارت النصوص تابعة لما اعتقدوه من المعاني، فغلطوا لمَّا اعتقدوا تلك المعاني التي ليس لها مستند صحيح، وغلطوا أيضًا بحمل كلام الله وكلام رسوله ﷺ على تلك المعاني.

ويقابلهم الجهة الثانية: وهم الذين فسروا القرآن من جهة دلالة اللفظ؛ أي: فسروه باعتبار ما يحتمله اللفظ فقط، معرضين عن المتكلِّم به والمخاطَب به، ولا ريب أن معنى الكلام يختلف باختلاف المتكلم والمخاطَب.

= ينظر تفصيل مذهبه في: مقالات الإسلاميين (١/١٣٨)، ومجموع الفتاوى (٣/١٠٢) و(٨/٤٢٤) و(١٢/١٦٥، و٣٦٧، و٣٧٦) و(١٦/٤٠٧) وسير أعلام النبلاء (١١/١٧٤)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (١/٤٣٨).

وكلٌّ من المنهجين غلط؛ فالأولون نظروا إلى المعنى أولًا وهو عندهم سابق لتفسير اللفظ؛ فغلطوا في الدليل حيث حملوا النص على ذلك المعنى المقرر سابقًا، وغلطوا في المدلول وهو المعنى الذي اعتقدوه من دون مستند صحيح، والآخرون نظرهم في اللفظ سابق للمعنى لكنهم نظروا إلى اللفظ بطريقة خاطئة؛ فغلطهم ـ فيما يظهر لي ـ في المدلول لا في الدليل. فالواجب: تفسيرُ الكلام بما يدل عليه اللسان مع مراعاة المتكلِّم به والمخاطَب به، فإنَّ هذا يقيِّد اللفظَ؛ وذلك بمعرفة المتكلِّم، وما يُعرف من عادته ومن سنته ومقاصده، وما أراده بهذا الكلام؛ فإذا قَطع الكلام عن المتكلِّم به والمخاطَب به واقتصر على دلالة لفظه؛ غلط كثيرًا وفسَّر الكلام بما لم يقصده المتكلم.

وهؤلاء الذين اعتقدوا معاني ثم فسروا القرآن بها يمكن أن نشبِّهَهُم بالطوائف المبتدعة، ويمكن أن نشبههم بأصحاب المذاهب؛ فمثلًا صاحب المذهب ـ سواء كان حنبليًا أو شافعيًا أو غير ذلك ـ تأصَّل عنده أن الحكم الفلاني كذا؛ فيذهب يفسر الآيةَ أو الحديثَ على ما يوافق المذهب؛ فالمذهب سابقٌ عنده، فهو اعتقد أولًا ثم استدل، والواجب هو: أن ينظر في الدليل أولًا، ثم يعتقد ما دل عليه الدليل، أما أن يعتقد ثم يستدل فمعناه أن اعتقاده لم يكن مبنيًا على الدليل الصحيح، وإذا استدل لا بد أن يُخضِع هذا الدليلَ ليتفق مع اعتقاده، وهذا ما يصنعه أصحاب التعصب من أهل المذاهب، فإذا كان هذا المذهب هو المستقر عنده فيذهب يستدل له بما لم يدل عليه!

وذكر الشيخ أن الأولين صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على مالم يدل عليه ولم يرد به، وكل من الأمرين غلط، ويُمثَّلُ لذلك بالمعطِّلين لآيات الصفات؛ يقولون: إن هذه الآيات لا تدل على إثبات الصفات؛ فيعطلونها عن ما دلت عليه ويخلونها، ثم هم يفوضون فيها، فهؤلاء سلبوا النصوص ما دلت عليه، وقد يكتفون بذلك، وآخرون يجمعون إلى سلب النصوص ما دلت عليه حملَها على ما لم تدل

عليه؛ فالأولون مثلًا يقولون: إن قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] لا يدل على إثبات اليدين، ويفوضون معنى الآية، والآخرون يقولون: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ المراد باليدين القدرة أو النعمة؛ فيحملون اللفظ على ما لم يدل عليه، ومن لازم ذلك: أن يسلبوه ما دل عليه، فهؤلاء أشد انحرافًا؛ لأنهم جمعوا ما بين التعطيل والتحريف، لكن مثل المفوِّضة عطلوا ولم يحرفوا؛ فقالوا في النصوص أنهم يفوضون علمَها إلى الله تعالى؛ فهم عطلوا النصوصَ عن ما دلت عليه ولم يحرفوها بحملها على معان لا تحتملها إلا بتكلُّف أو بُعْد[(١)].

وقول الشيخ: "إنه قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من المعنى باطلًا؛ فيكون خطؤهم في الدليل والمدلول، وقد يكون حقًا فيكون خطؤهم في الدليل لا في المدلول[(٢)]".

أما الاحتمال الأول: فخطؤهم في الدليل لأنهم حملوا النصوص على ما لم تدل عليه، وأما في المدلول فحيث اعتقدوا الباطل.

وأما الاحتمال الثاني: فقد يكون ما اعتقدوه حقًا ولكنهم استدلوا عليه بما لم يدل عليه؛ فيقال للمخالف: اعتقادك هذا صحيح، لكن الدليل الذي ذكرت لا يدل على هذا؛ فيكون غلطه في الدليل الذي استدل به، لا في المدلول وهو المعنى الذي اعتقده.

---

(١) ينظر: التعريف بمقالتهم في (ص٣٥).

(٢) **قال شيخنا**: الخطأُ في الدليلِ كأن يَستدلَّ بحديثٍ ضعيفٍ، أو يستدلَّ بنصٍّ لا يدلُّ على المطلوبِ؛ يعني الدليلُ صحيحٌ هنا، فقد يكونُ آيةً أو حديثًا صحيحًا لكنه لا يدلُّ على مطلوبِه؛ لأنَّه فهمه فهمًا خاطئًا وفسَّرَه تفسيرًا باطلًا، فهذا خطأٌ في الدليلِ.

والخطأُ في المدلولِ بأن يعتقدَ الباطلَ، والباطلُ لا يمكن أن يُقيمَ عليه صاحبه دليلًا صحيحًا، ومن أخطأَ في المدلولِ لا بدَّ أن يُخطِئَ في الدليلِ؛ لأنه سيستدلُّ على الباطلِ بما يظنُّه دالًّا عليه وليس كذلك، فيكونُ غلطُه في الدليلِ والمدلولِ، وقد يكون المذهبُ صحيحًا ولكن الدليلَ لا يدلُّ على هذا المذهبِ، فيكون صاحبُه مُصيبًا في المدلولِ وغالطًا في الدليلِ.

ثم مثَّل الشيخ لمن أخطأ في الدليل والمدلول بأشهر طوائف المبتدعة: الخوارج، والمعتزلة، والجهمية، والمرجئة، والقدرية، فهؤلاء اعتقدوا عقائد ثم ذهبوا يحملون النصوص على تلك المعاني، وهي لا تدل على ما قصدوا إليه، وبهذا يجمعون بين الغلط في الدليل والمدلول؛ فغلطهم من وجهين:

من جهة ما اعتقدوه.

ومن جهة الدليل حيث لا يدل على ما استدلوا به.

فالنصوص لا تدل على مذهب المعتزلة، ولا على مذهب القدرية، ولا على مذهب المرجئة، ولكنهم مع ذلك يستدلون على مذهبهم بأدلة من القرآن؛ فيجمعون بين التحريف، واعتقاد الباطل.

ثم ذكر الشيخ أصول المعتزلة الخمسة، ومنها: التوحيد، وما هو بتوحيد؛ فهم يسمون نفيَ الصفات توحيدًا، وإثباتها يجعلونه تشبيهًا، أو شركًا.

والثاني: العدل، ويدخلون فيه نفي القدر؛ فيخرجون أفعال العباد عن مشيئة الله وقدرته وخلقه؛ فليست مخلوقة لله، ولا واقعة بقدرته، ولا مشيئته! فالعدل عندهم لا يتحقق إلا بنفي خلق الله لأفعال العباد، خيرها وشرها! وهذا المذهب دخل على الشيعة، حتى صار المعتزلة خيرًا منهم؛ لأن متأخري الرافضة قد ضموا إلى أصول الرفض عندهم ـ مثل: جحد خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، والغلو في علي وأهل البيت ـ ما دخل إليهم من أصول المعتزلة؛ فصاروا معتزلة ورافضة جميعًا، ولهذا فإن ابن المطَهَّر[1] ـ الذي رد عليه شيخ الإسلام ـ يقرر مذهب المعتزلة في باب الصفات، وفي أهل الكبائر.

---

(١) الحسين بن يوسف بن المطهر الحلي الرافضي، صاحب كتاب: «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» الذي رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المشهور: «منهاج السنة النبوية» وقال: وهو خليق بأن يسمى «منهاج الندامة»، كما أن من ادعى الطهارة ـ وهو من الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم، بل من أهل الجبت والطاغوت والنفاق ـ كان وصفه بالنجاسة، والتكدير أولى من وصفه بالتطهير. هلك بالحلة سنة (٧٢٦). ينظر: منهاج السنة (٢١/١)، ولسان الميزان (٣١٧/٢).

ودخل هذا المذهب على الشيعة الزيدية[١]؛ فصاروا مع تشيعهم معتزلة.

والثالث: المنزلة بين المنزلتين، فحكم العاصي في الدنيا عندهم: أنه في منزلة بين منزلتين.

والرابع: إنفاذ الوعيد، وهو قولهم بتخليد أهل الكبائر في النار.

والخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأدخلوا فيه الخروج على ولاة الأمور.

❦ ❦ ❦

(١) **الزيدية**: نسبةً إلى زيد بن علي بن الحسين المتوفى سنة (١٢٢)، والزيدية أقرب فرق الشيعة إلى أهل السنة وأكثر اعتدالًا، وتشيعهم نحو الأئمة لم يتسم بالغلو، واعتدلوا في مواقفهم تجاه الصحابة فلم يكفروهم، ويُقسَّمُ الزيديةُ من حيث الاعتقاد إلى قسمين: المتقدمون منهم المتبعون لأقوال زيد، وهؤلاء لا يعدون من الرافضة ويعترفون بإمامة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقسم من المتأخرين منهم، وهؤلاء يعدون من الرافضة، وهم يرفضون إمامة الشيخين ويسبونهما ويكفرون من يرى خلافتهما. ينظر: مقالات الإسلاميين (٦٨/١)، والملل والنحل (١٥٤/١)، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (٤٧/١).

ما يَظهرُ به فسادُ تفسيرِ أهلِ البدع لنصوصِ القرآنِ والحديث، وذكْرُ نماذِجَ من تفسيراتِهم

والمقصود: أنَّ مثل هؤلاء اعتقدوا رأيًا، ثم حملوا ألفاظَ القرآن عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وما من تفسير من تفاسيرهم الباطلة إلا وبطلانُهُ يظهر من وجوه كثيرة؛ وذلك من جهتين:

تارةً من العلم بفساد قولهم، وتارةً من العلم بفساد ما فسَّروا به القرآن؛ إما دليلًا على قولهم، أو جوابًا عن المُعَارِض لهم.

ومن هؤلاء من يكون حَسَنَ العبارة، فصيحًا، ويدسُّ البِدَعَ في كلامه، وأكثرُ الناس لا يعلمون؛ كصاحب "الكشَّاف" ونحوه، حتى إنَّه يروج على خلقٍ كثيرٍ ممن لا يعتقدُ الباطِلَ من تفاسيرهم الباطلة ما شاء الله!

وقد رأيتُ ـ من العلماء المفسِّرين وغيرِهم ـ مَن يذكُرُ في كتابه وكلامه من تفسيرهم ما يوافِقُ أصولَهُم التي يعلم أو يعتقد فسادَها ولا يهتدي لذلك! ثم إنَّه ـ بسبب تطرُّفِ[1] هؤلاء وضلالِهم ـ دخلت

(١) كذا في مجموع الفتاوى (٣٥٩/١٣)، وفي نسخة د. زرزور: «تطرق» وقال: كذا في الأصل، ولعل المعنى: بسبب تطرق هؤلاء إلى هذه التأويلات، التي طرقت ـ أي سهلت الطريق ـ دخل الرافضة وغيرهم. وجعلت في بعض طبعات هذه الرسالة: «تطرف». والمعنى واضح. اهـ

الرافضةُ الإماميةُ، ثم الفلاسفةُ، ثم القرامطةُ[١]، وغيرُهم، فيما هو أبلغُ من ذلك.

وتفاقم الأمرُ في الفلاسفة والقرامطة والرافضة؛ فإنهم فسَّروا القرآنَ بأنواعٍ لا يقضي العالِمُ منها عجبَه! فتفسير الرافضة؛ كقولهم: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] هما أبو بكر وعمر!

و ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، أي: بين أبي بكر وعلي في الخلافة!

و ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧] هي: عائشة!

و ﴿فَقَٰتِلُوٓا۟ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التوبة: ١٢]: طلحة والزبير!

و ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٩]: علي، وفاطمة!

و ﴿ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]: الحسن والحسين!

﴿وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ [يس: ١٢]: في علي بن أبي طالب!

---

(١) **القرامطة**: حركة باطنية تنتسب إلى شخص اسمه حمدان بن الأشعث، ويلقب بقرمط لقصر قامته وساقيه، وكان يظهر التشيع لآل البيت والانتساب إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق لاستمالة الجهال. وجملة عقائدهم: إنكار وجود الله وجحد أسمائه وصفاته وتحريف شرائع الأنبياء والمرسلين، وهي من أشد الحركات بغضًا للإسلام وتربصًا به وكيدًا له، وقد ذاق المسلمون منهم الويلات! وقد وصفهم شيخ الإسلام بأنهم: «أكفر من اليهود والنصارى، بل وأكفر من كثير من المشركين، وضررهم على أمة محمد ﷺ أعظم من ضرر الكفار المحاربين مثل كفار التتار والفرنج وغيرهم، فإن هؤلاء يتظاهرون عند جهال المسلمين بالتشيع وموالاة أهل البيت، وهم في الحقيقة لا يؤمنون بالله ولا برسوله ولا بكتابه، ولا بأمر ولا بنهي، ولا بثواب ولا بعقاب، ولا بجنة ولا بنار...» مجموع الفتاوى (١٤٩/٣٥). وينظر: فضائح الباطنية للغزالي (ص١٢)، والفَرْق بين الفِرَق للبغدادي (ص٢٦٦)، والملل والنحل للشهرستاني (١٩٢/١)، وكشف أسرار الباطنية لمحمد بن مالك المعافري (ص٢١).

و ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [النبأ: ١ ـ ٢]: علي بن أبي طالب!

و ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]: هو عليّ! ويذكرون الحديثَ الموضوعَ بإجماع أهل العلم، وهو تصدُّقُه بخاتَمِهِ في الصلاة[1].

وكذلك قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]: نزلت في عليّ لما أُصيب بحمزة!

ومما يقارب هذا من بعض الوجوه: ما يذكرُهُ كثيرٌ من المفسرين في مثل قوله: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧] أن الصابرين: رسول الله، والصادقين: أبو بكر، والقانتين: عمر، والمنفقين: عثمان، والمستغفرين: علي.

وفي مثل قوله: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الفتح: ٢٩]: أبو بكر، ﴿أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ﴾: عمر، ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾: عثمان، ﴿تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ علي.

وأعجبُ من ذلك قولُ بعضهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التين: ١] أبو بكر، ﴿وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١]: عمر، ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢]: عثمان، ﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣]: علي!

وأمثال هذه الخرافات التي تتضمَّنُ تارةً تفسيرَ اللفظ بما لا يدلُّ عليه بحال ـ فإنَّ هذه الألفاظَ لا تدلُّ على هؤلاء الأشخاص بحال، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا﴾ [الفتح: ٢٩]:

---

(١) ينظر (ص ١٢٨).

كلُّ ذلك نعتٌ للذين معه، وهي التي يسمِّيها النُّحاةُ خبرًا بعد خبر والمقصود هنا: أنها كلَّها صفاتٌ لموصوف واحد، وهم الذين معه، ولا يجوز أن يكون كلٌّ منها مرادًا به شخصٌ واحد!، وتتضمَّنُ تارةً جعلَ اللفظِ المطلقِ العامِّ منحصرًا في شخصٍ واحد؛ كقوله: إنَّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المائدة: ٥٥] أُريد بها عليٌّ وحده! وقولِ بعضهم: إن قوله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] أُريد بها أبو بكر وحده وقوله: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ﴾ [الحديد: ١٠] أُريد بها أبو بكر وحده، ونحو ذلك.

ش: كان الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على الصراط المستقيم في اعتقاداتهم وفي أعمالهم وفي فهمهم لكتاب الله، فلما ظهرت الفِرَقُ وحدثت البِدَعُ بالشبهات المختلفة، عقلية أو نقلية، وصارت النصوصُ تعارض المذهبَ والاعتقادَ الذي انتحلوه؛ عمد كثيرٌ منهم إلى تفسير القرآن تفسيرًا يتلاءم أو لا يتعارض مع ما ذهبوا إليه.

فعلى سبيل المثال: لما قرر الجهميةُ ومن تبعهم نفيَ الصفات وجعلوه أصلًا لهم، واعتمدوا فيه ـ بزعمهم ـ على شبهات يقولون بأن العقل يدل عليها، فلما عارضتهم النصوص ودلت على إثبات الصفات راح أكثرهم يفسرها تفسيرًا: إما أن يوافق ما قرروه، أو على الأقل لا يخالف مذهبهم؛ فمذهبهم هو التعطيل، وتفسيرهم للنصوص هو التحريف؛ فجمعوا بين التعطيل والتحريف، وعليه: فاعتقادهم باطل وتفسيرهم للقرآن باطل؛ لأنه تفسير خلاف ظاهر القرآن ولا حجة لهم عليه، وهذا في باب الصفات، وهكذا في بقية الأصول والاعتقادات.

فكل مَن انتحل نِحْلةً واعتقد عقيدةً فإنه يؤول النصوص التي تخالف

ما هو عليه؛ فيفسرها تفسيرات هي في الحقيقة تحريف[١]؛ فالقدرية[٢] يؤولون النصوص الدالة على خلق الله لأفعال العباد، والجبرية[٣] يؤولون النصوص الدالة على أن أفعال العباد أفعال لهم وأنهم فاعلون حقيقة، والمرجئة[٤] يؤولون نصوص الوعيد، والوعيدية[٥] يؤولون النصوص المخالفة لهم، وهكذا.

وأما أهل العلم والإيمان الذين استقاموا على الصراط؛ فإنهم يفهمون النصوص ويؤمنون بالجميع، ويردون النصوص المتشابهة إلى المحكم الذي يفسِّرُها ويبيِّنُها ويزيل الاشتباه عنها؛ فلهذا أهل السنة ـ مثلًا ـ في أهل الكبائر: لم يقولوا بقول الخوارج أو المعتزلة، ولم يقولوا بقول المرجئة، بل كانوا في نصوص الوعيد وسطًا بين الخوارج والمعتزلة وبين المرجئة؛

---

(١) ينظر: إعلام الموقعين (٤/٥٨) فقد ساق ابن القيم أمثلة كثيرة ـ عقدية وفقهية ـ على تأويل النصوص المحكمة لتتماشى مع مذاهبهم وأهوائهم! وانظر جناية التأويل عمومًا على دين الرسل ودوره في فساد العقائد والتصورات في المجلد الأول من «الصواعق المرسلة» لابن القيم كاملًا، وبداية المجلد الثاني؛ فقد استوفى ـ رحمه الله ـ فيه القول، وبيَّن خطورته وآثاره، وأسباب قبوله وانتشاره بما لا مزيد عليه.

(٢) سبق التعريف بهم (ص١٣٧).

(٣) **الجبرية**: ويقابلون القدرية، فالقدرية ينفون القدر، والجبرية يثبتونه، لكنهم يغلون في الإثبات فيقولون: لا فعل للعبد؛ بل كل الأفعال أفعال الله، فالعبد لا فعل له، والله هو الفعَّال لكل شيء. وعلى مذهبهم الباطل الخبيث: يكون الله هو الفاعل لأفعال العبد، بمعنى أنه هو الموصوف بها، فهو المصلي، والصائم، والآكل، والشارب.. ونحوها. فلا فعل للعبد عندهم، ولا إرادة ولا مشيئة، وحركاته لا اختيار له فيها؛ بل مَثَله مَثَل الريشة في مهب الريح، وحركته كحركة الأشجار، وحركة المرتعش، والعروق النابضة. توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص١٤٩).

(٤) سبق التعريف بهم (ص١٣٧).

(٥) **الوعيدية**: هم الخوارج والمعتزلة، يقولون: إن الوعيد الذي توعد الله به العصاة حتمي، فمن مات مصرًا على كبيرة، فلا بد له من دخول النار، وإذا دخل النار فلا بد له من الخلود فيها، وهم يتفقون على تخليد مرتكب الكبيرة في النار. توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص١٥٢).

فيقولون: إن العاصي مؤمن بما معه من الإيمان، وأنه في الآخرة مستوجب للعذاب، وأنه تحت مشيئة الله[١]، وهذا هو الذي يجتمع فيه شملُ النصوص، فالفِرَقُ الضالة تأخذ من النصوص بما يوافق أهواءها وتُعرِضُ أو تؤوِّل ما خالفها، ويضربون النصوصَ بعضَها ببعض، ويحرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه.

ثم ضرب الشيخُ مثلًا بصاحب الكشاف، وهو من شيوخ المعتزلة، ومن مذهبه: نفيُ الصفات والقدر، وهو ـ كما يقول الشيخ ـ بليغٌ ويُرجَع إليه في الأمور البلاغية؛ فهو بمهارته يُدْخِلُ مذهبَهُ في عباراته بحيث لا يتنبه لها أكثرُ القُرَّاء، حتى إن بعضهم يقول: إن في الكشاف من الاعتزاليات ما لا يوصل إليه إلا بالمناقيش[٢]، وخصوصًا مسائل القدر؛ فلا يهتدي إليها إلا من يعرف مذهب القدرية، ويعرف وجوه بطلانه، وقد يكون الغموضُ في شبهات القدرية وتحريفاتهم أكثرَ منه في نصوص الصفات؛ فإن التحريف يتبين فيها أكثر بخلاف نصوص القدر؛ فإن التحريفات التي يقولون بها ويفسِّرون بها النصوصَ تخفى أكثرَ من غيرها؛ ولهذا يقول الشيخ بأنَّ بعضَ الفضلاء ينقل من "الكشاف" أمورًا لا تتفق مع مذهب هذا الناقل، وهو يعتقد بطلانها، لكنه ينقل هذا الكلام ولا يدرك ما فيه!

ثم ذكر الشيخ أنه بسبب تطرُّف هؤلاء ـ مثل الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين ـ دخلت الرافضةُ الإماميةُ بتأويلات النصوص فيما يتعلق بالصحابة وفي أهل البيت، ثم دخلت من ورائهم الفلاسفةُ، ثم دخلت القرامطةُ، فكأنَّ المتكلمين فتحوا باب التأويل؛ أعني: باب تفسير النصوص بخلاف ما تدل عليه.

فعلى سبيل المثال: لما أوَّل المتكلمون نصوص الصفات وحرَّفوها

---

(١) ينظر: توضيح مقاصد العقيدة الواسطية (ص١٥١).

(٢) قالها البلقيني بنحوه؛ كما في الإتقان للسيوطي (٤/٢٤٣).

عن ظاهرها؛ جاء الفلاسفة فلم يقتصروا على تأويل نصوص الصفات بل أولوا نصوص المعاد؛ لأنهم يقولون: إن المعاد روحاني لا جسماني، فإذا رد عليهم المتكلمون وأنكروا عليهم تأويل المعاد؛ قالوا: إن هذا مثل تأويلكم لنصوص الصفات، فإذا كان تأويلكم للنصوص والصفات حقًا، فنحن مثلكم؛ فاستطاع شيخ الإسلام بهذه الطريقة أن يضرب المبتدعةَ بعضهَم ببعض، ويقول للمتكلمين: مذهبكم في نصوص الصفات يلزم منه أنكم توافقون الفلاسفة في مذهبهم في نصوص المعاد أو تتنازلون عن مذهبكم، وهي طريقة في المناظرة وفي الرد على الخصوم حكيمة ومحكمة[١].

ثم ذكر الشيخ نماذج لتفسير الرافضة؛ كتفسيرهم لقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] بأبي بكر وعمر، وهو تفسير يضحك منه الصبيان!

وكذلك قولهم في قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] أي: شرَّكت بين أبي بكر وعلي في الخلافة؛ فليس المراد بها عندهم: إن أشركت بالله في العبادة ليحبطن عملك، بل المراد به: إن أشركت أبا بكر مع علي في الخلافة ليحبطن عملك! ونحوه من الكلام الباطل!

ثم استطرد الشيخ فذكر نماذج لتفاسير الصوفية[٢] ـ فيما يبدو ـ كتفسير قوله: ﴿ٱلصَّـٰبِرِينَ وَٱلصَّـٰدِقِينَ وَٱلْقَـٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]، بأن الصابرين رسول الله، والصادقين أبو بكر، والقانتين عمر، والمنفقين عثمان، والمستغفرين علي.

أو قول بعضهم: ﴿وَٱلتِّينِ﴾ [التين: ١] أبو بكر ﴿وَٱلزَّيْتُونَ﴾ [التين: ١] عمر ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ [التين: ٢] عثمان ﴿وَهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ [التين: ٣] علي.

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٧١)، والصواعق المرسلة (١/٣٦٧)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/٨٩٦).

(٢) سبق التعريف بهم (ص١٩).

فهذه الآيات لا تدل على هؤلاء الأشخاص المذكورين، لا من بعيد ولا من قريب، ولا احتمال ولا شبهة ولا أي شيء أبدًا، وهي تأويلات يسميها أهلُ العلم بالتأويل لعبًا؛ لأن بعض التأويلات قد يكون لها شبهة من حيث اللغة، لكن هذه ليس لها تأويل؛ فما وجه تفسير ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ بأبي بكر؟! فيمكن أن تقول: ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ أبو جهل!

موازنةٌ بين تفسيرِ السَّلَفِ وتفسيرِ مَن جاء بعدهم، وبين كُتُبِ التفسيرِ بالمأثور والتفسيرِ بالرأي

وتفسيرُ ابنِ عطيَّةَ[١] وأمثالِه، أتبعُ للسُّنَّةِ والجماعة وأسلمُ من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكَرَ كلامَ السلف الموجود في التفاسير المأثورةِ عنهم على وجهه لكان أحسنَ وأجمل؛ فإنَّه كثيرًا ما ينقلُ من تفسير محمَّدِ بْنِ جريرٍ الطبري ـ وهو من أجلِّ التفاسير المأثورة وأعظمِها قدْرًا ـ ثم إنَّه يَدَعُ ما نقله ابنُ جرير عن السلف لا يحكيه بحال! ويذكُرُ ما يزعُمُ أنَّه قولُ المحققين! وإنما يعني بهم طائفةً من أهل الكلام الذين قرَّروا أصولَهُم بطُرقٍ من جنس ما قرَّرتْ به المعتزلةُ أصولَهُم، وإن كانوا أقربَ إلى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يُعطى كلُّ ذي حق حقه، ويُعرفَ أن هذا من جملة التفسير على المذهب.

فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قولٌ، وجاء قومٌ فسَّروا الآيةَ بقولٍ آخَرَ لأجل مذهبٍ اعتقدوه، وذلك

---

(١) عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمٰن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، من محارب قيس، الغرناطي، أبو محمد القاضي، كان فقيهًا عالمًا بالتفسير والأحكام والحديث والفقه، والنحو واللغة والأدب، مفيدًا حسن التقييد، وألف كتابه المسمَّى بـ«الوجيز في التفسير» فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطار، توفي سنة (٥٤١) بمدينة لورقة. طبقات المفسرين (١/٢٦٥). وتفسيره مطبوع مشهور باسم «المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز»، طبعته دار الكتب العلمية ـ بيروت في ٦ مجلدات، وصدرت له طبعة جديدة نشرتها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر في ٨ مجلدات.

المذهبُ ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان ـ صار مشارِكًا[١] للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا!

وفي الجملة: مَن عَدَلَ عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك، بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه.

فالمقصود: بيانُ طُرُقِ العلم وأدلته وطُرُقِ الصواب، ونحن نعلم أنَّ القرآن قَرَأَهُ الصحابةُ والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلمَ بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلمُ بالحق الذي بعث اللهُ به رسولَهُ ﷺ؛ فمن خالف قولهم وفسَّر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا، ومعلومٌ أن كلَّ من خالف قولهم له شبهةٌ يذكرها: إما عقلية، وإما سمعية، كما هو مبسوطٌ في موضعه.

والمقصود هنا: التنبيهُ على مَثَارِ الاختلاف في التفسير، وأنَّ من أعظم أسبابه: البِدَعَ الباطلةَ التي دعت أهلَهَا إلى أن حرَّفوا الكلم عن مواضعه، وفسَّروا كلامَ الله ورسولِه ﷺ بغير ما أُريد به، وتأوَّلوه على غير تأويله.

فمن أصول العلم بذلك:

- أن يعلم الإنسانُ القولَ الذي خالفوه، وأنَّه الحق.
- وأن يعرف أنَّ تفسير السلف يخالِفُ تفسيرهم.
- وأن يعرف أنَّ تفسيرهم محدَثٌ مبتدَعٌ.

---

(١) كذا في نسخة د. زرزور، والإتقان للسيوطي (٤/٢٠٧). وفي مجموع الفتاوى (١٣/٣٦١): «صاروا مشاركين». قال د. زرزور: وهو الأوضح؛ كما يقتضي السياق.

- ثم أن يعرف ـ بالطرق المفصَّلة ـ فسادَ تفسيرِهم؛ بما نصبه اللهُ من الأدلة على بيان الحق.

وكذلك وقع من الذين صنَّفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين مِن جنس ما وقع بما صنعوه[١] مِن شرْحِ القرآن وتفسيرِه.

وأما الذين يخطئون في الدليل لا في المدلول؛ فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم، يفسِّرون القرآنَ بمعانٍ صحيحةٍ لكنَّ القرآن لا يدل عليها، مثلَ كثيرٍ ممَّا ذكره أبو عبدالرحمٰن السُّلَمي[٢] في "حقائق التفسير"[٣]، وإن كان فيما ذكروه ما هو معانٍ باطلةٌ؛ فإن ذلك يدخلُ في القسم الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعًا؛ حيث يكون المعنى الذي قصدوه فاسدًا!

ش: يوازن الشيخ بين تفسير الكشاف وتفسير ابن عطية، ويقول بأنه أسلم من البدعة؛ فإذا كان الكشاف مشتمِلًا على تفسيرات كثيرة مبنية على

---

(١) كذا في نسخة د. زرزور. وفي مجموع الفتاوى (٣٦٢/١٣): «فيما صنفوه» وهو الأليق بالسياق.

(٢) محمد بن الحسين بن موسى الأزدي النيسابوري، أبو عبدالرحمٰن السلمي، شيخ الصوفية وصاحب «تاريخهم» و«طبقاتهم» و«تفسيرهم». قال الذهبي: «تكلموا فيه وليس بعمدة». روى عن الأصم وطبقته وعُني بالحديث ورجاله وسَأل الدارقطني، وأخذ عنه الحاكمُ وأبو القاسم القشيري وغيرهما. توفي سنة (٤١٢). ينظر: لسان الميزان (٩٢/٧).

(٣) وصفه الحافظ الذهبي في تاريخه (٢٥٥/٩): بأنه «تحريف وقرمطة» وقال في تذكرة الحفاظ (١٦٦/٣): «ألف "حقائق التفسير" فأتى فيه بمصائب وتأويلات الباطنية». وقال السبكي في الطبقات (١٤٧/٤): «وكتاب "حقائق التفسير" المشار إليه قد كثر الكلام فيه من قبل أنه اقتصر على ذكر تأويلات ومحال للصوفية، ينبو عنها ظاهر اللفظ». ونقل ابن الصلاح في فتاويه (ص٢٩) عن الواحدي قوله: «صنف أبو عبدالرحمٰن السلمي "حقائق التفسير" فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير؛ فقد كفر!». وينظر: التفسير والمفسرون (٢٨٤/٢). وتفسيره مطبوع، نشرته دار الكتب العلمية في جزأين بتحقيق سيد عمران.

البدعة كما تقدم؛ فتفسير ابن عطية دونه في ذلك، لكن كلمة "أسلم" تدل على أن تفسير ابن عطية فيه ما فيه! ولذلك قال الشيخ عنه بأنه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، لا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنه قول المحققين، وإنما يعني: بهم الأشاعرة الذين قرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولهم.

وذكر الشيخ أن صنيع ابن عطية وأمثاله هو من جملة التفسير على المذهب، ثم قرر الشيخ ـ بكلام كله توسط وعدل ـ أن من خالف ما درج عليه الصحابة في فهم القرآن؛ فأتى بتفسير خالف به فهمهم للقرآن؛ فهو مخطئ بل مبتدع، وإن كان مجتهدًا يتحرى الحق ويطلبه فأخطأ؛ فيكون حينئذ مغفورًا له، لكن هذا لا يمنعنا من الرد عليه وبيان فساد ما اختاره.

وهذا اختلاف ليس من نوع الاختلاف الأول: لا في سببه، ولا في مرتبته. فالأول تفسير تنوع أو تفسير تضاد، وله أصل مبني عليه، فمرده اللغة أو مرده الأدلة الأخرى، أما تفسير هؤلاء فليس له مستند إلا ما أصلوه من البدع، فلما أصلوا التعطيل أو نفي القدر أو الوعيد أو ما أشبه ذلك؛ احتاجوا إلى أن يفسروا القرآن بما يتفق مع ما ابتدعوه، فكما تقدم يجمعون حينئذ بين: الاعتقاد الفاسد، والفهم الفاسد؛ فاعتقادهم باطل، وفهمهم للدليل من القرآن هو أيضًا باطل.

ثم استطرد الشيخ فذكر أن أصحاب المذاهب البدعية لم يقتصر أثرُ بدعتهم في تفسيرهم للقرآن وفهمهم له، بل أثَّر أيضًا في شرحهم للحديث؛ ولهذا من ينظر في شروح البخاري وشروح مسلم وشروحات أخرى؛ يجدها مشرَّبة بهذه الآراء والمذاهب، فكل مَن انتحل نِحلةً أدخلها في مؤلفاته في التفسير أو في الحديث، بل حتى في النحو تجد مواضع تلحظ فيها مظاهر البدعة وأماراتها.

أفضلُ الطُرُقِ لتفسيرِ القرآن

فصلٌ

فإن قال قائلٌ: فما أحسنُ طُرُقِ التفسير؟ فالجواب: إنَّ أصحَّ الطُّرُقِ في ذلك أن يُفسَّر القرآنُ بالقرآن، فما أُجمِل في مكانٍ فإنَّه قد فُسِّر في موضعٍ آخر، وما اختُصر في مكانٍ فقد بُسط في موضعٍ آخر.

فإن أعياك ذلك؛ فعليك بالسُّنَّةِ فإنها شارحةٌ للقرآن وموضِّحةٌ له، بل قد قال الإمام أبو عبدالله محمد بْنُ إدريس الشافعي: كلُّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو ممَّا فَهِمَهُ من القرآن[١]؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] وقال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤] وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]. ولهذا قال رسول الله ﷺ: (ألا إنِّي أُوتيتُ القرآنَ ومِثْلَهُ مَعَهُ)[٢]، يعني السنة، والسنة أيضًا تَنزِلُ عليه

---

(١) ينظر: الرسالة (١/٩٢).

(٢) أخرجه أحمد (١٧١٧٤)، وأبو داود (٤٦٠٤) من طريق حَريز بن عثمان، عن عبدالرحمٰن بن أبي عوف الجُرشي، عن المقدام بن معدي كرب، به. ورجاله ثقات.
وأخرجه ابن حبان (١٢)، والدارقطني (٤٧٦٨) من طريق مروان بن رؤبة، =

بالوحي كما يَنزِلُ القرآنُ، لا أنها تُتلى كما يُتلى. وقد استدل الإمامُ الشافعيُّ وغيرُهُ من الأئمة على ذلك بأدلةٍ كثيرةٍ ليس هذا موضِعَ ذلك[١].

والغرض: أنَّك تطلبُ تفسيرَ القرآن منه، فإن لم تجده فمن السنة؛ كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن: (بِمَ تحكم؟) قال: بكتاب الله. قال: (فإن لم تجد؟) قال بسنة رسول الله. قال: (فإن لم تجد؟) قال أجتهد رأيي. قال: فضرب رسول الله ﷺ في صدره، وقال: (الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله)، وهذا الحديث في المسانيد والسنن بإسناد جيد[٢].

= والطبراني في الكبير (٢٠/رقم ٦٦٩) من طريق عمر بن رؤبة، كلاهما عن عبدالرحمٰن بن أبي عوف الجرشي، به. ومروان بن رؤبة لم يوثقه غير ابن حبان، وأخوه عمر ضعيف! ينظر: الميزان (١٩٦/٣). لكنه يتقوى بما قبله.

وتمام الحديث: «ألا يوشك رجل شبعان متكئ على أريكته...» أخرجه أحمد (١٧١٩٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وابن ماجه (١٢)، والدارقطني (٤٧٦٧)، والحاكم (٣٧١) من طريق معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، عن المقدام، به. ومعاوية بن صالح صدوق له أوهام، والحسن بن جابر لم يوثقه غير ابن حبان. قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه».

(١) ينظر: الرسالة للشافعي (١٧٣/١)، والإحكام لابن حزم (٩٧/١)، وجامع بيان العلم لابن عبدالبر (١١٨١/٢)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٩٢/٢)، (٨٤/٤).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٠٠٧)، وأبو داود (٣٥٩٢)، والترمذي (١٣٢٨) وغيرهم، من طريق شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة، عن ناس من أصحاب معاذ من أهل حمص، عن معاذ به.

وهذا الحديث على رسم الأئمة النقاد لا يصح؛ لأنه تفرد به الحارث بن عمرو، وهو مجهول، عن رجال من أهل حمص لم يسمهم؛ لذلك ضعفه غير واحد من أهل العلم: كالبخاري، والترمذي، والدارقطني، وابن حزم، وابن الجوزي، وابن طاهر وغيرهم. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٢٧٧/٢)، وعلل الدارقطني (٨٨/٦)، والإحكام لابن حزم (٣٥/٦)، والعلل المتناهية لابن الجوزي (٢٧٣/٢)، =

ش: طرق التفسير هذه تُسمَّى أيضًا أصول التفسير، وهي عدة أنواع، ومن المعلوم أنَّ أجلَّ هذه الأصول أو الطرق: تفسيرُ القرآن بالقرآن؛ فما أُجمل في موضع يأتي مفصلًا في موضع آخر، وما جاء عامًا في موضع يأتي له مخصِّص، أو مطلقًا يأتي له مقيِّد.

فمن تفسير القرآن بالقرآن: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ﴾ [البقرة: ١٧٣، النحل: ١١٥]، فسَّرتها الآيةُ الأخرى، وهي قوله: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ومن تفسير القرآن بالقرآن: أن القصة الواحدة من قصص الأنبياء مع أممهم تأتي في موضع مختصرة جدًا، وتكون مبسوطة بتوسع في موضع آخر. فمن ذلك: قصة ثمود، قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴿١١﴾ إِذِ انبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴿١٢﴾ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ [الشمس: ١١ ـ ١٣] الآيات. فذُكرت القصةُ مختصرةً هنا، وفي سورة القمر، ومبسوطةً في سور أخرى: في الشعراء، وفي هود، وفي الأعراف. وتقدم: أن أعظم تفسير تضمَّن هذا الأصل: هو تفسير الحافظ ابن كثير، وقد أسَّس كتابه على هذا، وكذلك شيخنا محمد الأمين الشنقيطي في كتابه: «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن»[(١)].

والأصل الثاني: تفسير القرآن بالسنة.

وتقدم أن الصحابة كانوا لا يتجاوزون العشر آيات حتى يتعلموا معانيهن والعمل بهن[(٢)]، فهذا الأصل يكون بالقول أو بالفعل، فتارة

= وبيان الوهم والإيهام (٦٨/٣)، ونصب الراية (٦٣/٤)، والبدر المنير (٥٣٤/٩)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٤٤٥/٤). والحديث وإن كان ضعيفًا بحسب الصناعة الحديثية إلا أن معناه صحيحٌ بلا ريب، ومتلقى بالقبول وعليه العمل، وحسنه بعض المتأخرين كابن كثير وغيره. وينظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٢٨٢/١).

(١) ينظر: مقدمة طبعة "دار عالم الفوائد" للأضواء.

(٢) انظر: (ص٣٠).

يفسِّر الرسولُ ﷺ الآية نصًا، وتارة يفسرها بعمله، فقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ فسرها النبي ﷺ تفسيرًا عمليًا بأن صلى بالناس، وكان يقول: (. .**وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**)[١]، وبين للمسيء صلاته كيفية الصلاة[٢]؛ فعرفوا كيف يصلون، فهذه الصلاة ـ ولله الحمد ـ التي نصليها الآن، بهذه الصفة، هذه إنما عَلِمْناها من سنة الرسول ﷺ، وفعلُهُ بيانٌ للقرآن.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فلو لم يأت للناس إلا هذه الآية ما أحسنوا الحج، فلا بد أن بين لهم الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ كيف يحجون؛ ولذا قال: (**خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ**)[٣]، فكان في عمله تفسير للقرآن، ويمكن أن يقال: إن تفسير القرآن بالقرآن، ثم تفسيره بالسنة، هو نظير حكم الحاكم، فالحاكم يحكم بالقرآن ثم بالسنة، والحكم بالسنة قد يكون بالقول، وقد يكون بالفعل، كما تقدم.

❀ ❀ ❀

(١) رواه البخاري (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.
(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧) من حديث أبي هريرة.
(٣) رواه مسلم (١٢٩٧) من حديث جابر بنحوه.

منزلةُ الصحابةِ في التفسير

وحينئذ؛ إذا لم تجد[١] التفسيرَ في القرآن ولا في السنة رجعتَ[٢] في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم؛ كالأئمة الأربعةِ الخلفاءِ الراشدين، والأئمةِ المهديين، و[٣]عبدالله بن مسعود؛ قال الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثنا أبو كريب[٤]، قال: أنبأنا جابر بن نوح[٥]، أنبأنا الأعمش[٦]، عن أبي الضُّحى[٧]، عن مسروق[٨] قال: قال عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ: "والذي لا إله غيرُه ما نزلت آيةٌ من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمَن نزلت وأين نزلت، ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلمَ بكتاب الله مني تنالُهُ المطايا لأتيتُه"[٩].

---

(١) كذا في نسخة د. زرزور. وفي مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٤): «نجد».

(٢) في مجموع الفتاوى: «رجعنا» قال د. زرزور: وضمير الخطاب في السابق واللاحق يرجح: رجعت. وينظر: شرح مقدمة التفسير لـ د. مساعد الطيار (ص٢٥٤).

(٣) في مجموع الفتاوى: " مثل: عبدالله بن مسعود" وهو أنسب للسياق.

(٤) هو محمد بن العلاء، ثقة حافظ، روى له الجماعة. التقريب (٦٢٠٤).

(٥) هو الجِمَّاني، ضعيف. التقريب (٨٧٦). وقد تابعه حفص بن غياث عند البخاري (٥٠٠٢)، وقطبة بن عبدالعزيز عند مسلم (٢٤٦٣).

(٦) سليمان بن مهران، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع لكنه يدلس. التقريب (٢٦١٥).

(٧) مسلم بن صُبيح، مشهور بكنيته، ثقة فاضل، روى له الجماعة. التقريب (٦٦٣٢).

(٨) ابن الأجدع، ثقة فقيه عابد مخضرم، روى له الجماعة. التقريب (٦٦٠١).

(٩) تفسير الطبري (١/٧٥). وهو في الصحيحين بلفظ: (والله الذي لا إله غيره، =

وقال الأعمش ـ أيضًا ـ عن أبي وائل[١]، عن ابن مسعود قال: "كان الرَّجلُ منَّا إذا تعلَّم عشرَ آياتٍ لم يُجاوِزْهُنَّ حتى يعرفَ معانيَهُنَّ والعملَ بِهِنَّ"[٢].

ومنهم الحَبْرُ البَحْرُ: عبدُالله بْنُ عباس، ابنُ عمِّ رسول الله ﷺ وتُرجمانُ القرآن؛ ببركة دعاء رسول الله ﷺ له؛ حيث قال: (اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ)[٣][٤].

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشار[٥]، أنبأنا وكيع[٦]، أنبأنا سفيان[٧]، عن الأعمش، عن مسلم[٨]، قال: قال عبدالله ـ يعني ابن مسعود ـ: "نِعْمَ ترجمانُ القرآنِ ابنُ عباس"[٩].

ثم رواه عن يحيى بن داود[١٠]، عن إسحاق الأزرق[١١]، عن

= ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدًا أعلم مني بكتاب الله، تبلغُه الإبلُ لركبتُ إليه). أخرجه البخاري (٥٠٠٢)، مسلم (٢٤٦٣).

(١) شقيق بن سلمة، ثقة مخضرم، روى له الجماعة. التقريب (٢٨١٦).

(٢) أخرجه الطبري (٧٤/١) من طريق محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي، قال سمعت أبي يقول: حدثنا الحسين بن واقد، قال: حدثنا الأعمش، فذكره.

(٣) سبق تخريجه ص (٤١).

(٤) قال شيخنا: وفي بعض الروايات: (**وعلِّمه الكتاب**). قلنا: أخرج هذه الرواية البخاري (٧٥)، ومسلم (٢٤٧٧) من طريق خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ضمني رسول الله ﷺ وقال: فذكره.

(٥) بُندار، ثقة. التقريب (٥٧٥٤).

(٦) ثقة حافظ. سبق (ص١٣٢).

(٧) هو الثوري، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة. التقريب (٢٤٤٥).

(٨) بن صُبيح أبي الضحى. سبق قريبًا.

(٩) تفسير الطبري (٨٤/١) وليس لأبي الضحى رواية عن ابن مسعود!

(١٠) بن ميمون الواسطي. ذكره ابن حبان في ثقاته (٢٦٦/٩) وقال: «مستقيم الحديث».

(١١) ثقة، روى له الجماعة. التقريب (٣٩٦).

سفيان، عن الأعمش، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى، عن مسروق، عن ابن مسعود أنه قال: "نعم الترجمان للقرآن ابن عباس"[(١)].

ثم رواه عن بُنْدار[(٢)]، عن جعفر بن عون[(٣)]، عن الأعمش، به كذلك[(٤)].

فهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى ابن مسعود أنَّه قال عن ابن عباس هذه العبارة[(٥)]، وقد مات ابنُ مسعود في سنة ثلاث وثلاثين على الصحيح[(٦)]، وعُمِّرَ بعده ابنُ عباس ستًّا وثلاثين سنة، فما ظنك بما كسبَه من العلوم بعد ابن مسعود؟!.

وقال الأعمش، عن أبي وائل[(٧)]: استخلف عليٌّ عبدَالله بْنَ عباسٍ على الموسم؛ فخطبَ الناسَ؛ فقرأ في خطبته سورةَ البقرة ـ وفي رواية سورة النور ـ ففسَّرها تفسيرًا لو سمعته الرُّومُ والتُّرْكُ

(١) تفسير الطبري (١/٨٤) ولفظه كسابقه. وأخرجه الحاكم (٦٢٩١) من طريق محمد بن كثير، عن سفيان، به. وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».
(٢) هو محمد بن بشار، سبق.
(٣) صدوق، روى له الجماعة. التقريب (٩٤٨).
(٤) تفسير الطبري (١/٨٤) حدثني محمد بن بشار، قال: حدثنا جعفر بن عون، قال: حدثنا الأعمش، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عبدالله: بنحوه. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٢٢٠) من طريق جعفر بن عون، به، بلفظ الباب. وله طريق آخر: أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٢/٨٤٥) من طريق مالك بن مغول، عن سلمة بن كهيل، عن ابن مسعود، به. وحسّن إسناده الحافظ في الإصابة (٤/١٢٧).
(٥) وصححه الحاكم، والحافظ ابن حجر في الفتح (٧/١٠٠)، والألباني في الصحيحة (رقم ٤٤).
(٦) ينظر: الإصابة (٤/٢٠٠).
(٧) شقيق بن سلمة، سبق.

والدَّيْلَمُ[(١)]؛ لأسلموا![(٢)].

ولهذا فإنَّ غالبَ ما يرويه إسماعيلُ بْنُ عبدالرحمٰن السُّدِّي[(٣)] الكبير[(٤)] في تفسيره[(٥)] عن هذين الرجلين: ابنِ مسعودٍ، وابنِ عباسٍ، ولكنْ في بعض الأحيان ينقُلُ عنهم ما يحكونه من أقاويل أهل الكتاب التي أباحها رسولُ الله ﷺ حيث قال: (بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ). رواه البخاري عن عبدالله بن عمرو[(٦)].

---

(١) هم أصحاب الشور الأعاجم من بلاد الشرق. وقيل: هم الترك. ينظر: تاج العروس (١٦٥/٣٢).

(٢) أخرجه الطبري (٧٥/١) من طريق أبي السائب سلم بن جنادة، قال: حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، قال: فذكره. وأخرجه كذلك من طريق محمد بن بشار، عن عبدالرحمٰن بن مهدي، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل نحوه. وأخرجه الحاكم (٦٢٩٢) من طريق مالك بن سعيد بن الحسن، عن الأعمش، به. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

(٣) صدوق يهم ورمي بالتشيع، روى له الجماعة إلا البخاري. التقريب (٤٦٣) وينظر: الميزان (رقم ٩٠٧).

(٤) تمييزًا له عن السدي الصغير محمد بن مروان؛ فإنه متهم بالكذب! ينظر: الميزان (رقم ٨١٥٤).

(٥) قال شيخ الإسلام: «وتفسيره رواه عنه أسباط بن نسر، وهو ثقة، روى له مسلم، وقد ذكر في أول تفسيره أنه أخذه عن أبي مالك وعن أبي صالح عن ابن عباس... وعن مرة الهمداني عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب رسول الله ﷺ لكن هو ينقله بلفظه، ويخلط الروايات بعضها ببعض، وقد يكون فيها المرسل والمسند، ولا يميز بينها؛ ولهذا يقال: ذكره السدي عن أشياخه، ففيه ما هو ثابت عن بعض الصحابة: ابن مسعود، وابن عباس وغيرهما، وفيه مالا يجزم به» تفسير آيات أشكلت (١٦٤/١ ـ ١٦٧). وينظر: الإتقان (٢٣٨/٤)، وتعليق أحمد شاكر على تفسير الطبري (١٥٦/١). وقد نشرت دار الوفاء ـ مصر، جزءًا من تفسيره، جمعه د. محمد عطا يوسف من تفسير ابن جرير وغيره.

(٦) رقم (٣٤٦١).

ولهذا كان عبدالله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين[(١)] من كُتُبِ أهلِ الكتاب، فكان يحدِّثُ منهما بما فهمَهُ من هذا الحديثِ من الإذن في ذلك[(٢)].

ولكنَّ هذه الأحاديثَ الإسرائيليَّةَ تُذكَر للاستشهاد لا للاعتقاد؛ فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما عَلِمْنا صحته مما بأيدينا مما يَشهد له بالصدق؛ فذاك صحيح.

---

(١) الزمل: الحمل، والزاملة: البعير الذي يحمل عليه الطعام والمتاع، كأنها فاعلة من الزمل: الحمل. ومنه حديث أسماء «وكانت زمالة رسول الله ﷺ وزمالة أبي بكر واحدة»؛ أي: مركوبهما وأداتهما وما كان معهما في السفر. وفي حديث أبي الدرداء: «لئن فقدتموني لتفقدن زملًا عظيمًا» يريد: حملًا عظيمًا من العلم. ينظر: النهاية (٢/٣١٣).

(٢) خبر الزاملتين: أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٧٤) من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب السختياني، عن ابن سيرين، عن عقبة بن أوس السدوسي، عن عبدالله بن عمرو قال: «وجدتُّ في بعض الكتب يوم غزونا اليرموك: أبو بكر الصديق أصبتم اسمه، عمر الفاروق قرنٌ من حديد أصبتم اسمه، عثمان ذو النورين أُوتي كفلين من الرحمة لأنه يُقتل، أصبتم اسمه. قال: ثم يكون والي الأرض المقدسة وابنه» قال عقبة: قلت لابن العاص: سمِّهما كما سمَّيتَ هؤلاء، قال: «معاوية وابنه».

ورواية معمر عن البصريين ـ وأيوب منهم ـ متكلم فيها؛ لكنه توبع، تابعه جرير بن حازم: أخرجه ابن عساكر في تاريخه (٣٩/٤٧٦) بنحوه.

وتابع أيوب في روايته عن ابن سيرين: عبدالله بن عون عند ابن أبي عاصم في السنة (١١٥٣) والطبراني في الكبير (١٣٨)، وهشام بن حسان عند ابن أبي شيبة (٣٢٠٥٣) ـ ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٣٩) ـ وابن أبي عاصم (١١٥٤)، وقرة بن خالد عند ابن سعد في الطبقات (٣/١٢٧). ثلاثتهم (ابن عون، وهشام، وقرة) عن ابن سيرين، به.

وهذا الأثر عن عبدالله بن عمرو أورده الهيثمي في المجمع (٩/٨٩) وقال: «رواه الطبراني بإسنادين، ورجال أحدهما رجال الصحيح غير عقبة بن أوس، وهو ثقة». وصحح إسناده الألباني في ظلال الجنة (٢/٥٤٨).

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفُه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل؛ فلا نؤمن به ولا نكذِّبه، وتجوز حكايتُهُ لما تقدم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمرٍ ديني.

ولهذا يختلف علماءُ أهلِ الكتاب في مثل هذا كثيرًا، ويأتي عن المفسرين خلافٌ لسبب[1] ذلك، كما يذكرون في مثل هذا: أسماءَ أصحاب الكهف، ولونَ كلبهم، وعدَّتَهُم، وعصا موسى من أيِّ الشجر كانت؟ وأسماءَ الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم، وتعيينَ البعضِ الذي ضُرب به القتيلُ من البقرة، ونوعَ الشجرة التي كلَّم اللهُ منها موسى... إلى غير ذلك، مما أبهمه اللهُ تعالى في القرآن؛ مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم.

ولكنَّ نقْلَ الخلافِ عنهم في ذلك جائزٌ؛ كما قال تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ ۖ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ۬ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢] فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعَّف القولين الأوَّلين، وسكت عن الثالث فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلًا لردَّه كما ردّهما، ثم أرشد إلى أنَّ الاطِّلاعَ على عدَّتِهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم﴾ فإنه ما يَعلَمُ بذلك إلا قليلٌ من الناس ممن أطلعه الله عليه؛ فلهذا قال:

---

(١) وفي مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٧): «بسبب».

﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ أي لا تُجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب!

فهذا أحسنُ ما يكون في حكاية الخلاف: أن تُستوعبَ الأقوالُ في ذلك المقام، وأن يُنبَّهَ على الصحيح منها، ويُبطلَ الباطلُ، وتُذكرَ فائدةُ الخلاف وثمرتُه لئلا يطولَ النِّزاعُ والخلاف فيما لا فائدة تحته؛ فيُشتغلُ به عن الأهم.

فأمَّا مَن حكى خلافًا في مسألةٍ ولم يستوعب أقوالَ الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصوابُ في الذي تركه، أو يحكي الخلافَ ويطلقُه ولا ينبِّهُ على الصحيح من الأقوال؛ فهو ناقصٌ أيضًا، فإنْ صَحَّحَ غير الصحيح عامدًا فقد تعمَّد الكذب، أو جاهلًا فقد أخطأ، كذلك من نَصَبَ الخلافَ فيما لا فائدة تحته، أو حكى أقوالًا متعددةً لفظًا ويرجع حاصلُها إلى قولٍ أو قولين معنًى؛ فقد ضيَّع الزمانَ وتكثَّر بما ليس بصحيح؛ فهو كلابس ثوبي زور. والله الموفق للصواب.

ش: إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، وهذا هو الأصل الثالث، وذكر الشيخ أسباب تبوئهم لهذه المنزلة في التفسير بما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اختصوا بها؛ ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح، لاسيما علماؤهم وكبراؤهم؛ فتفسيرهم مقدم على غيرهم.

ثم ذكر روايتهم للإسرائيليات وعلَّله بأن الرسول ﷺ قد رخص لهم في ذلك، فمثلًا ابن كثير يسوق روايات إسرائيلية عن بعض التابعين، ولكنه لا يعول عليها في تفسير القرآن، فتذكر بالمناسبة كشاهد، ولا يلزم أن يكون هذا الشاهد يدل دلالة قاطعة على حدوث هذا الأمر أو عدمه.

وقوله: "إن هذه الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، وأنها على ثلاثة أقسام..."، يمكن أن يمثل لها ببعض ما أورد ابنُ كثيرٍ في تفسيره.

فكثيرًا ما يذكر الروايات الإسرائيلية، لكنها توافق ظاهر القرآن، أو على الأقل لا تتعارض مع القرآن، وهي تتصل ببعض ما في القرآن؛ مثل قصة البقرة[١]، وقصة بلعام بن باعوراء[٢] في قوله تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٥].

فهناك روايات إسرائيلية، منها: ما هو قريب ويصلح أن يكون تفسيرًا، ومنها: ما لا يصلح أن يكون تفسيرًا، لكن درج المفسرون على ذكر بعض الروايات الإسرائيلية.

وقد ذكر الشيخ أن الأخبار الإسرائيلية على ثلاثة أقسام:

منها: ما دل كتابُ الله على صحته فيُصدَّق؛ فهو شرع لنا.

ومنها: ما دل على بطلانه وكذبه فيُكذَّب؛ فهو ليس شرعا لنا.

والثالث: ما سكتت عنه النصوصُ؛ فليس فيها ما يدل على كذبه ولا صدقه.

فما قام عليه الدليل وجب الحكم بموجب الدليل، وإن لم يوجد لا هذا ولا ذاك فإنه يصير مخيرًا؛ فهناك روايات إسرائيلية لا بأس بذكرها وروايات ينبغي تركها، لكن غالب الروايات الإسرائيلية ليس في الكتاب ما يدل على إثباتها ولا على نفيها؛ فهذا النوع الذي لم يأت شرعنا بتأييده ولا بتكذيبه، والغالب عليه أنه لا يفيد شيئًا فما هو إلا أخبار سارحة[٣]

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (١/٢٩٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/٥٠٦).

(٣) هو الموضع الذي تسرح إليه الماشية بالغداة للرعي. يقال: سرحت الماشية تسرح؛ فهي سارحة. لسان العرب (٢/٤٧٨). والمقصود أن هذه الأخبار الإسرائيلية بعيدة عن المطلوب.

لا تمتُّ إلى المطلوب بصلة، ويمثِّل الشيخُ لذلك: بأخبارهم عن سفينة نوح طولها وعرضها وارتفاعها، أو الروايات في الشجرة التي نهي عنها آدم، أو الأخبار في لون كلب أصحاب الكهف هل هو أسود أو أحمر، أو عِدَّة أصحاب الكهف. واستطرد الشيخ واستنبط من الآية ـ التي تحدثت عن عِدَّة أصحاب الكهف ـ ما يدل على أنهم سبعة وثامنهم كلبهم؛ لأن الله قال في الرأيين الأولين: ﴿رَجْمًۢا بِٱلْغَيْبِ﴾ [الكهف: ٢٢] والثاني جاء مطلقًا؛ قال تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢]. جاء في تفسير ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ أنه قال: "أَنَا مِنَ الْقَلِيلِ، هُمْ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ"(١).

والمقصود: أن ما أبهمه اللهُ في القرآن نقفُ عنده، ولا نطلب محالًا، ولا نحتاج مُفسِّرًا، بل نؤمن بما أخبر اللهُ به مبهمًا أو معيَّنًا أو مفصلًا.

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٣٢٩/٢) من طريق معمر عن قتادة، به، وأخرجه الطبري في تفسيره (٢١٩/١٥) من طرق، عن ابن عباس، به.

منزلةُ تفسيرِ التابعين للقرآن

فصلٌ

إذا لم تجد التفسيرَ في القرآن ولا في السنة ولا وجدتَّهُ عن الصحابة؛ فقد رجع كثيرٌ من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين؛ كمجاهد بن جبر[١] فإنه آيةٌ في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبان بن صالح، عن مجاهد قال: عرضتُ المصحفَ على ابن عباسٍ ثلاث عرْضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقِفُهُ عند كلِّ آية منه، وأَسأَلُهُ عنها[٢]، وبه إلى الترمذي قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن قتادة قال[٣]: ما في القرآن آيةٌ إلا وقد سمعتُ فيها شيئًا[٤].

وبه إليه، قال: حدثنا ابنُ أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: لو كنتُ قرأتُ قراءةَ ابنِ مسعود لم أحتج أن أسألَ ابنَ عباسٍ عن كثيرٍ من القرآن ممَّا سألت[٥].

---

(١) سبقت ترجمته (ص٩٩).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٦).

(٣) هذا الخبر عن قتادة جاء معترضًا أخبار مجاهد، كما قال د. زرزور.

(٤) أخرجه الترمذي عقب حديث (٢٩٥٢).

(٥) أخرجه الترمذي في الموضع السابق.

وقال ابن جرير[١]: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا طلق بن غنام[٢]، عن عثمان المكي[٣]، عن ابن أبي مُليكة[٤]، قال: رأيتُ مجاهدًا سألَ ابنَ عباسٍ عن تفسير القرآن، ومعه ألواحُه. قال ابن عباس[٥]: اكتب؛ حتى سأله عن التفسير كلِّه.

ولهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد؛ فحسبُكَ به![٦].

وكسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح[٧]، والحسن البصري[٨]، ومسروق بن الأجدع[٩]، وسعيد بن المسيب[١٠]، وأبي العالية[١١]، والربيع بن أنس[١٢]، وقتادة[١٣]،

---

(١) في تفسيره (١/٨٥).
(٢) ثقة. التقريب (٣٠٤٣).
(٣) عثمان بن الأسود، ويحتمل أن يكون عثمان بن أبي سليمان، وكلاهما قد رويا عن ابن أبي مليكة! وهما ثقتان.
(٤) عبدالله بن عبيدالله، ثقة فقيه. التقريب (٣٤٥٤).
(٥) في مجموع الفتاوى (١٣/٣٦٩): "فيقول له ابن عباس".
(٦) سبق تخريجه (ص ٤٠).
(٧) سبقت تراجمهم في (ص٩٩ ـ ١٠٠).
(٨) ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرًا ويدلس، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين، روى له الجماعة. التقريب (١٢٢٧).
(٩) سبقت ترجمته (ص١٦٣).
(١٠) سبقت ترجمته (ص١١٠).
(١١) رُفيع ـ بالتصغير ـ بن مهران، أبو العالية الرياحي ـ بكسر الراء والتحتانية ـ ثقة كثير الإرسال، من الثانية، مات سنة تسعين، وقيل: ثلاث وتسعين، وقيل: بعد ذلك، روى له الجماعة. التقريب (١٩٥٣).
(١٢) الربيع بن أنس البكري أو الحنفي، بصري نزل خراسان، صدوق له أوهام ورمي بالتشيع، من الخامسة، مات سنة أربعين أو قبلها، روى له أصحاب السنن. التقريب (١٨٨٢).
(١٣) سبقت ترجمته (ص١١٠).

والضحاك بن مزاحم[١]، وغيرهم من التابعين وتابعيهم ومَن بعدهم!

فتُذكَرُ أقوالُهُم في الآية؛ فيقع في عباراتهم تباينٌ في الألفاظ يحسبُهَا من لا علم عنده اختلافًا فيحكيها أقوالًا وليس كذلك؛ فإنَّ منهم مَن يعبِّر عن الشيء بلازمه أو نظيره، ومنهم من ينصُّ على الشيء بعينه، والكلُّ بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فليتفطَّن اللبيبُ لذلك، والله الهادي.

وقال شعبة بن الحجاج[٢] وغيرُهُ: «أقوال التابعين في الفروع ليست حجةً؛ فكيف تكون حجةً في التفسير؟» يعني: أنها لا تكون حجةً على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح. أما إذا اجتمعوا على الشيء فلا يُرتاب في كونه حجةً، فإن اختلفوا فلا يكون قولُ بعضِهِم حجةً على بعض، ولا على مَن بعْدَهُم، ويُرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

ش: انتقل الشيخ إلى الأصل الرابع والمصدر الرابع للتفسير، وهو تفسير القرآن بأقوال التابعين، وذكر شيخ الإسلام أنه إذا لم يعلم تفسير الآية بآيات أخرى، أو بحديث، أو بأقوال الصحابة؛ فلم يتيسر معرفة تفسير الآية من هذه المصادر الثلاثة؛ فإن كثيرًا من الأئمة يرجعون في التفسير إلى أقوال التابعين، فهم في المرتبة بعد الصحابة؛ فقد تلقوا العلم من أفواه الصحابة، فلا شك أنهم أفهم بالقرآن وأعلم بمعانيه ممن بعدهم،

---

(١) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم أو أبو محمد الخراساني، صدوق كثير الإرسال، من الخامسة، مات بعد المائة، روى له أصحاب السنن. التقريب (٢٩٧٨).

(٢) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابدًا، روى له الجماعة. التقريب (٢٧٩٠).

سيما أنهم تلقوا التفسير عن أئمة التفسير من الصحابة؛ كابن عباس وابن مسعود وغيرهما من الصحابة ﷺ، وأشهر المفسرين من التابعين: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير من أصحاب ابن عباس، والضحاك بن مزاحم، وقتادة بن دعَامَة، وغيرهم ممن ذكرهم الشيخ.

فهذا مجاهد يقول: عرضتُ المصحف على ابن عباس ثلاث مرات، من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية فأسأله عنها. وهذا قتادة ـ وهو من أئمة التابعين في التفسير ـ يقول: إنه ما من آية إلا وقد سمعتُ فيها شيئًا؛ يعني من تفسيرها. وأما قول مجاهد: لو قرأتُ على قراءة عبدالله بن مسعود لما سألتُ ابن عباس عن كثير من الآيات؛ فيدل ـ والله أعلم ـ على أن قراءة ابن مسعود فيها تفصيل يحصل بها تفسير الآيات، ولا يصح أن يفهم منه أنه يريد القراءة القرآنية، بل يجب أن يحمل على أنه يريد القراءة التفسيرية. يعني أن ابن مسعود كان كثيرًا ما يذكر ـ عند قراءته ـ المعنى مع الآيات؛ فهو يقرأ ويفسر، ومن ذلك: قوله سبحانه وتعالى في كفارة اليمين: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] فروي أن ابن مسعود كان يقرأها: **(فصيام ثلاثة أيام متتابعة)**[(١)]، وهذا من النوع الذي يقال: إنه قراءة شاذة، وقال بعضهم: إن هذه القراءة ينتفع بها في تفسير الآيات؛ فيؤخذ بها حكمًا لا تلاوة، فنقول مثلًا: يجب في صيام كفارة اليمين أن تكون متتابعة بدلالة قراءة: **(فصيام ثلاثة أيام متتابعة)**.

ثم ذكر الشيخ نماذج من مفسري التابعين من الذين يروى عنهم التفسير، وهذا المعنى تقدم في أول الرسالة، في موضوع اختلاف التنوع وأنه قد تختلف عباراتهم فيكون هذا من اختلاف التنوع، فكلٌّ يعبر عن معنى الآية: إما ببعض ما تدل عليه ببعض الأفراد، أو يعبر عنه بعبارة تختلف عن عبارة الآخر، والمعنى واحد، فنجد ابن جرير في كثير من

---

(١) أخرجه عبدالرزاق في "تفسيره" عن معمر، عن أبي إسحاق الهمداني، قال: حرف ابن مسعود: (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ). قال أبو إسحاق: فكذلك نقرؤها. وينظر: تفسير الطبري (٨/٦٥٢).

الأحيان يقول: "واختلف أهل التأويل" وينقل هذا الاختلاف، ومرده إلى معنى واحد جامع، ثم يختار ابن جرير أن الصواب في هذا حمل الآية على كل ذلك؛ أي: على كل ما روي من أقوال المفسرين.

ثم ذكر الشيخ اختلاف التابعين، وهذا المعنى يقال حتى في اختلاف الصحابة؛ فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض بل ترد أقوالهم إلى الكتاب والسنة؛ كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] وهكذا التابعون، أقوالهم ليست حجة على من خالفهم، وليس قول بعضهم حجة على بعض؛ لأن الكل مجتهد، والحَكم هو الكتاب والسنة، فإذا اختلف الصحابة، أو اختلف التابعون، أو اختلف من بعدهم؛ وجب الرد إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ؛ عملا بالآية الكريمة: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ١٠]. وهكذا أقوالهم في التفسير، نقول فيها مثل ذلك: إذا خالفهم غيرهم لم تكن أقوالهم حجة على غيرهم، بل الحجة للدليل، فإذا أجمعوا على أمر فلا عدول عما أجمعوا عليه.

حكمُ التفسيرِ بمجرَّدِ الرَّأي

فأمَّا تفسيرُ القرآن بمجرد الرأي؛ فحرام: [قال الإمام أحمد][(١)] حدثنا مُؤَمَّل[(٢)]، حدثنا سفيان[(٣)]، حدثنا عبدالأعلى[(٤)]، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَن قال في القرآن بغير علمٍ؛ فليتبوَّأ مقْعَدَهُ مِن النَّار)[(٥)].

---

(١) ما بين معكوفتين زيادةٌ من شيخنا؛ لتوضيح السياق ودفع الإيهام حتى لا يُظن أنَّ الإسناد لشيخ الإسلام، وإنما هو ينقله عن الإمام أحمد من مسنده كما في التخريج.

(٢) هو ابن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ. التقريب (٧٠٢٩)، وينظر: الميزان (٢/٢٢٨).

(٣) هو الثوري.

(٤) ابن عامر الثعلبي، ضعفه أحمد، وأبو زرعة، وابن مهدي، ويحيى بن سعيد، وغيرهم. وقال ابن عدي: "يحدث عن سعيد بن جبير بأشياء لا يتابع عليها" ينظر: تهذيب الكمال (١٦/٣٥٢، رقم ٣٦٨٤)، وميزان الاعتدال (٢/٥٣٠).

(٥) أخرجه أحمد (٢٤٣٠) بهذا الإسناد. وأخرجه أحمد (٢٠٦٩)، والترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في الكبرى (٨٠٣٠) و(٨٠٣١)، وابن جرير في تفسيره (١/٧٢)، من طرق، عن سفيان الثوري، به.

وأخرجه أحمد (٢٩٧٤) و(٣٠٢٤)، والترمذي (٢٩٥١)، وأبو داود كما في تحفة الأشراف (٥٥٤٣)، وأبو يعلى (٢٣٣٨) من طريق أبي عوانة، وابن جرير (١/٧١) من طريق شريك بن عبدالله، كلاهما عن عبدالأعلى، به. وأخرجه ابن جرير (١/٧٢) من طريق عمرو بن قيس الملائي، عن عبدالأعلى، به موقوفًا.

وأخرجه كذلك ابن جرير (١/٧٢) من طريق الليث، عن بكر بن سوادة، عن سعيد، به موقوفًا.

والحديث بهذا السياق ضعيف؛ لضعف عبدالأعلى وقد تفرد به واختلف عليه فيه! أما الجملة الثانية من الحديث فهي متواترة. وينظر: الضعيفة (٤/٢٦٥، رقم ١٧٨٣).

[و][(١)] حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن عبدالأعلى الثعلبي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَن قال في القرآن بغير علمٍ؛ فليتبوَّأ مقْعَدَهُ مِن النَّار)[(٢)].

وبه إلى الترمذيِّ قال: حدثنا عبد بن حُميد، حدثني حَبَّان بن هلال، قال: حدثنا سُهيل أخو حَزْم القُطَعي، قال: حدثنا أبو عمران الجونيّ، عن جُندُب، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَن قال في القرآنِ برأيه فأصاب؛ فقد أخطأ)[(٣)].

قال الترمذي: «هذا حديثٌ غريب، وقد تكلَّم بعضُ أهل الحديث في سُهيل بْنِ أبي حزم[(٤)]. وهكذا رُوِيَ عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أنهم شدَّدوا في أن يُفسَّر القرآنُ بغير علم، وأما الذي رُوي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسَّروا القرآن؛ فليس الظنُّ بهم أنهم قالوا في القرآن وفسَّروه بغير علم،

---

(١) وهذه كذلك زيادة من شيخنا؛ لترابط السياق وللعطف على ما قبله.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٦٩) بهذا الإسناد، وقد سبق. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٠١٠١) من طريق وكيع، عن عبدالأعلى، به موقوفًا بإسقاط سفيان، وهو منقطع؛ لأن وكيعًا لم يدرك عبدالأعلى، فقد ولد وكيع سنة ١٢٩ وهي السنة التي مات فيها عبدالأعلى!

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢) بهذا الإسناد. وأخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والنسائي في الكبرى (٨٠٣٢)، وأبو يعلى (١٥٢٠)، والطبراني (١٦٧٢) من طرق، عن سهيل، به. وهذا إسنادٌ ضعيف؛ لضعف سهيل وقد تفرد به. وخالفه حماد بن زيد فرواه عن أبي عمران الجوني، عن عمر، قال: «اقرءوا القرآن ما ائتلفت عليه قلوبكم، فإذا اختلفتم فيه فقوموا». قال أبو حاتم ـ كما في العلل لابنه (٦١٧/٤، رقم ١٦٨٠) ـ: «أحسب أن ذاك ـ أي حديث سهيل ـ خطأ؛ وإنما أراد حديث عمر هذا». وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٧٣٦).

(٤) قال الحافظ في التقريب (٢٦٧٢): «ضعيف». وينظر: تهذيب الكمال (٢١٧/١٢، رقم ٢٦٢٦)، وميزان الاعتدال (٢٤٤/٢، رقم ٣٦٠٥).

أو من قِبل أنفسهم، وقد روي عنهم ما يدل على ما قلنا: أنهم لم يقولوا من قبل أنفسهم بغير علم» اهـ.

فمن قال في القرآن برأيه فقد تكلَّف ما لا علم له به، وسلك غير ما أُمر به، فلو أنَّه أصاب المعنى في نفس الأمر لكان قد أخطأ؛ لأنه لم يأت الأمرَ من بابه! كمن حكم بين الناس على جهل فهو في النار وإن وافق حكمُهُ الصوابَ في نفس الأمر، لكن يكون أخفَّ جرمًا ممن أخطأ، والله أعلم. وهكذا سمَّى اللهُ تعالى القَذَفَةَ كاذبين؛ فقال: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا۟ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]. فالقاذِفُ كاذِبٌ ولو كان قد قذف مَن زنى في نفس الأمر؛ لأنه أخبر بما لا يحلُّ له الإخبارُ به، وتكلَّف ما لا علم له به. والله أعلم.

ش: المراد بالتفسير بالرأي هنا: هو التفسير بمجرد الظن والخرص، من غير أن يُبنى هذا التفسير على علم، ويخرج عن ذلك: تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة، أو بأقوال الصحابة، أو التابعين، بل هو تفسير بمجرد الرأي، ويُعبَّر عنه أنَّه تفسيرٌ بغير علم؛ فصاحبُهُ يخبط خبطًا! فإذا سُئل عن معنى آية تكلم بحسب ما يعنُّ له[1]، فهذا النوع مذمومٌ لأنه من القول على الله بغير علم، فهذا كلام الله فلا يجوز أن تقول بلا علم: إن معنى آية كذا هو كذا!

فإن قلت ذلك فأنت تقول أنَّ الله أراد بهذا الكلام هذا المعنى، وهذا أمر عظيم! وحديث جندب ـ عند أبي داود والترمذي: (**مَن قال في القرآنِ برأيه فأصاب؛ فقد أخطأ**) ـ مع ما قيل فيه، إلا أن معناه صحيح؛ أي: أن من قال في القرآن برأيه فأصاب، أي: أصاب اتفاقًا لا عن بصيرة ومعرفة؛ فهو مخطئ، وموافقته للصواب لا تكون عذرًا له.

---

(١) أي يظهر أمامه. ينظر: لسان العرب (١٣/٢٩٠).

ويُمثَّلُ لهذا بالقاضي الذي يقضي بجهل، فلو وافق الحكمَ الشرعيَّ في نفس الأمر فلا يكون معذورًا؛ لأنه حكم بغير علم بل حكم بجهل، وهو أحد القاضيَين اللذين جاء في الحديث أنهما في النار؛ فعن بريدة ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله ﷺ: **(القضاة ثلاثة: واحدٌ في الجنة، واثنان في النار، فأمَّا الذي في الجنة: فرجلٌ عرف الحقَّ فقضى به، ورجلٌ عرف الحقَّ فجار في الحكم فهو في النار، ورجلٌ قضى للناس على جهلٍ فهو في النار)**[1].

وهكذا أيضًا مَن فسَّر القرآن برأيه فقد أخطأ ولو أصاب؛ فكيف إذا قال برأيه وأخطأ! فهذا يكون قد أخطأ مرتين حيث تكلم في القرآن بغير علم، ثم هو أخطأ المعنى أيضًا فلم يُوفَّق له، وأشار الترمذي إلى أن أهل العلم من السلف يشددون في تفسير القرآن؛ لأنه كلام الله فشأنه عظيم.

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٧٣)، والنسائي في الكبرى (٥٨٩١)، وابن ماجه (٢٣١٥) من طريق خلف بن خليفة، عن أبي هاشم الرُّمَّاني، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، به. وخلف بن خليفة صدوق اختلط في آخره، وقد روى هذا الحديث عنه جماعة لم نجد من نص على سماعهم منه أهو قبل اختلاطه أم بعده. قال أبو داود: «وهذا أصح شيء فيه ـ يعني حديث ابن بريدة: القضاة ثلاثة ـ». وقد تابع أبا هاشم الرماني في روايته عن ابن بريدة:
سعدُ بن عبيدة: أخرجه الترمذي (١٣٢٢)، والحاكم (٧٠١٣) من طريق شريك بن عبدالله، عن الأعمش، عن سعد، به. قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» وليس كذلك؛ فلم يرو مسلم لشريك في الأصول وإنما في المتابعات، وهو سيء الحفظ؛ كما نص غير واحد من الأئمة النقاد.
وحكيم بن جبير: أخرجه الحاكم (٧٠١٢) من طريق عبدالله بن بكير الغنوي، عن حكيم بن جبير، به. قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» وتعقبه الذهبي بقوله: «ابن بكير الغنوي منكر الحديث». وحكيم بن جبير كذلك قال أحمد وجماعة: ضعيف الحديث!
وتابع عبدالله بن بريدة عن أبيه: سليمان بن بريدة. أخرجه الطبراني في الكبير (١١٥٦) من طريق قيس بن الربيع، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، به. وقيس بن الربيع ضعيف. وللحديث طرق أخرى كلها ضعيفة، وقد جمعها الحافظ في جزء مفرد؛ كما قال في الفتح (٣١٩/١٣)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٣٥/٨) بمجموع طرقه!

فالسلف يتقون الكلام في القرآن إلا عن بصيرة ومعرفة. فالتفسير مبني على أصول:

فإما أن يُفسَّر القرآنُ بالقرآن، أو بالسنة، أو بأقوال الصحابة والتابعين، أو بمقتضى اللغة العربية؛ فإذا كان الإنسان فاهمًا لدلالات اللغة ودلالات السياق ومقاصد الشرع فكل ذلك له اعتبار، ولهذا جاء عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن التفسير على أربعة أوجه: تفسير تعرفه العرب من كلامها..[١]. وهو ما يُسمَّى بغريب القرآن؛ مثل كلمة: زرابي[٢]، نمارق[٣]، السرر، موضونة[٤] فهذه كلمات القرآن نزل بلسان عربي، فهذا ليس مثل التفسير بالرأي؛ ولهذا لا يجوز أن يقول قائل: أظن الآية كذا؛ لأن ذلك تخرص، ولهذا يقع كثير من الطلاب في الاختبارات عندما يسأل عن التفسير وهو لم يحفظ المطلوب؛ فتراه يخبط خبطًا، وهذا خطأ كبير! فالواجب ألا يكتب في تفسير الآية التي سئل عنها إلا ما درس وحفظ، وإلا فليمسك، فالقرآن لا ينفع فيه التخبُّطُ والتخرُّصُ والتفسيرُ بالظن؛ فهو مضلَّة أفهام ومزلَّة أقدام، وأما غير التفسير: كالنحو، والعلوم، والرياضيات؛ فالأمر فيه سهل.

ثم ذكر الشيخ قول الترمذي أن ما روي عن مجاهد وقتادة وغيرهما من أهل العلم أنهم فسروا القرآن؛ فليس الظن بهم أنهم قالوا في القرآن أو فسروه بغير علم؛ لأن مجاهد يقول: "عرضتُ المصحفَ على ابن عباس

---

(١) تقدم تخريجه. انظر: (ص٣٣).

(٢) الزَّرَابِي: جمع زُرْبٍ، وهو ضرب من الثياب محبّر منسوب إلى موضع، وعلى طريق التشبيه والاستعارة قال: «وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ» والزَّرْبُ، والزَّرِيبَةُ: موضع الغنم، وقترة الرّامي. مفردات غريب القرآن للأصفهاني (ص٣٧٩).

(٣) النَّمَارِقُ: الوسائد، واحدتها: "نُمْرقة" و"نِمْرُقة". غريب القرآن لابن قتيبة (ص٥٢٥).

(٤) عَلَى سُرُرٍ مَوْضُونَةٍ: أي منسوجة. كأن بعضها أُدخِلَ في بعض، أو نُضِّد بعضُها على بعض. ومنه قيل للدِّرْع: مَوْضونةٌ. ومنه قيل: وَضِينُ الناقة. وهو بِطَانٌ من سيُور يُرَصَّع ويُدْخَل بعضُه في بعض. المصدر السابق (ص٤٤٦).

ثلاث مرات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقفُهُ عند كلِّ آيةٍ فأسأله عنها"، وكذلك قتادة تلقى التفسيرَ عن الصحابة والسلف.

ثم ذكر الشيخ مثالًا لتكلُّم الإنسان بما لا يحل له التكلم فيه؛ فذكر القذف، فالقاذف رأى بعينه إنسانًا يزني، فبجهله بلَّغ وقال: رأيتُ فلانًا زنى بفلانة، فيقال له: هات أربعة شهود على ما تقول؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٤] فإذا لم يأت القاذف بالشهداء فعليه حد القذف؛ قال الرسول ﷺ للذي قذف امرأته: (**البَيِّنَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ**)[1]، وقال سبحانه وتعالى في آيات الإفك في الآيات التي برَّأ الله تعالى فيها أُمَّ المؤمنين: ﴿لَّوۡلَا جَآءُو عَلَيۡهِ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَۚ فَإِذۡ لَمۡ يَأۡتُواْ بِٱلشُّهَدَآءِ فَأُوْلَٰٓئِكَ عِندَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلۡكَٰذِبُونَ﴾ [النور: ١٣]. ومن رمى محصنًا بالزنا ولم يأت بأربعة شهداء فهو كاذب، فسماه الله كاذبًا؛ لأنه تكلم بما لا يحل له التكلم فيه، فالقاذف كاذب ولو كان المقذوف قد زنى بالفعل ورآه هذا بعينه، لكن ليس هو كمن شهد على غيره بالزنا كذبًا وافتراء، وليس له حقيقة في الواقع، فهذا أشد وأشد!

❀ ❀ ❀

(١) أخرجه البخاري (٢٦٧١) من حديث ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك ابن سحماء، فقال النبي ﷺ: فذكره.

تحرُّجُ السَّلفِ عن تفسير القرآن بما لا علم لهم به

ولهذا تحرَّج جماعةٌ من السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، كما روى شعبةُ عن سليمان[١]، عن عبدالله بن مُرَّة[٢]، عن أبي معمر[٣] قال: قال أبو بكر الصدِّيق: «أيُّ أَرضٍ تُقِلُّني وأَيُّ سماء تُظِلُّني؛ إذا قلتُ في كتاب اللهِ ما لم أعلم؟!»[٤].

وقال أبو عُبيدٍ القاسِمُ بْنُ سلَّام: حدثنا محمد بن يزيد[٥]، عن العوَّام بن حوشب[٦]، عن إبراهيم التيمي[٧]، أن أبا بكر الصديق

---

(١) هو الأعمش.

(٢) الهمداني الخارفي الكوفي، ثقة. التقريب (٣٦٠٧).

(٣) عبدالله بن سخبرة الأزدي، أبو معمر الكوفي، ثقة. التقريب (٣٣٤١). وروايته عن أبي بكر مرسلة؛ كما قال المزي في التهذيب (٦/١٥، رقم ٣٢٩١).

(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٧٢/١) بهذا الإسناد، ورواية أبي معمر عن أبي بكر مرسلة كما قال المزي في التهذيب (٦/١٥، رقم ٣٢٩١). لكن هذا الأثر عن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ قد تعددت مخارج مراسيله؛ فقد توبع أبو معمر في روايته عن أبي بكر، تابعه: إبراهيمُ التيمي كما سيأتي في الأثر الذي بعده، والشعبي كما عند ابن أبي شيبة (٣٠١٠٣) والخطيب في الجامع (١٥٨٥)، والقاسم بن محمد كما عند البيهقي في الشعب (٢٠٨٢)، وابن أبي ملكية كما عند سعيد بن منصور (رقم ٣٩) والبيهقي في المدخل (٧٩٢)، وميمون بن مهران؛ كما ذكره ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١٥٦١). وكلها مراسيل لكن تشد بعضها بعضًا؛ كما قال الحافظ في الفتح (٢٧١/١٣).

(٥) هو الكلاعي الواسطي، ثقة ثبت كشيخه. التقريب (٦٤٠٣).

(٦) ثقة ثبت فاضل. التقريب (٥٢١١).

(٧) ثقة إلا أنه يرسل ويدلس. التقريب (٢٦٩). وروايته عن أبي بكر منقطعة؛ فإنه لم يدرك زمان عائشة ولا حفصة؛ فكيف بأبي بكر؟! ينظر: جامع التحصيل للعلائي (رقم ١١).

سُئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]؛ فقال: «أيُّ سماءٍ تُظِلُّني وأيُّ أرضٍ تُقِلُّني إن أنا قلتُ في كتاب الله ما لا أعلم؟!»[(١)] منقطع.

وقال أبو عبيد أيضًا: حدثنا يزيد[(٢)]، عن حميد[(٣)]، عن أنس: أنَّ عمرَ بْنَ الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾. فقال: «هذه الفاكهة قد عرفناها؛ فما الأبُّ؟ ثم رجع إلى نفسه، فقال: «إنَّ هذا لهو التكلُّفُ يا عمر!»[(٤)].

وقال عبد بن حُميد: حدثنا سليمان بن حرب[(٥)]، قال: حدثنا حماد بن زيد[(٦)]، عن ثابت[(٧)]، عن أنس، قال: كنَّا عندَ عمرَ بْنِ الخطاب، وفي ظهر قميصه أربعُ رِقاعٍ، فقرأ: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾؛ فقال: «ما الأبُّ؟" ثم قال: «إنَّ هذا لهو التكلُّفُ؛ فما عليك ألا تدريه؟!»[(٨)].

وهذا كلُّه محمولٌ على أنهما ـ رضي الله عنهما ـ إنَّما أرادا استكشافَ ماهيَّةِ

---

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٥) بهذا الإسناد. وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠١٠٧) من طرق محمد بن عبيد، عن العوام بن حوشب، به. وهو منقطع كما قال المصنف.

(٢) هو ابن هارون، ثقة متقن عابد. التقريب (٧٧٨٩).

(٣) بن أبي حميد الطويل، ثقة مدلس. التقريب (١٥٤٤).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٥) بهذا الإسناد. وأخرجه ابن جرير في تفسير (١٢٠/٢٤) من طرق، عن أنس به.

(٥) ثقة إمام حافظ. التقريب (٢٥٤٥).

(٦) ثقة ثبت فقيه. التقريب (١٤٩٨).

(٧) هو البُناني، ثقة عابد. التقريب (٨١٠).

(٨) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٤٩/٣) من طريق سليمان بن حرب، بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري في صحيحه (٧٢٩٣) عن سليمان بن حرب به مختصرا، ولفظه: «نُهينا عن التكلف».

الأبِّ[١]، وإلا فكونه نبتًا من الأرض ظاهرٌ لا يُجهل؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبّٗا ٢٧ وَعِنَبٗا وَقَضۡبٗا ٢٨ وَزَيۡتُونٗا وَنَخۡلٗا ٢٩ وَحَدَآئِقَ غُلۡبٗا﴾ [عبس: ٢٧ ـ ٣٠].

وقال ابن جرير: حدثنا يعقوب بن إبراهيم[٢]، قال: حدثنا ابن عليَّة[٣]، عن أيوب[٤]، عن ابن أبي مُليكة أن ابن عباس سُئل عن آية ـ لو سُئل عنها بعضُكُم لقال فيها ـ فأبى أن يقول فيها»[٥]. إسناد صحيح.

وقال أبو عبيد: حدثنا إسماعيلُ بْنُ إبراهيم، عن أيوب، عن ابن أبي مُليكة، قال: سأل رجلٌ ابنَ عباسٍ عن: ﴿يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥٓ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [السجدة: ٥]؛ فقال له ابنُ عباس فما: ﴿يَوۡمٖ كَانَ مِقۡدَارُهُۥ خَمۡسِينَ أَلۡفَ سَنَةٖ﴾ [المعارج: ٤]؟ فقال الرجل: إنما سألتك لتحدثني؛ فقال ابنُ عباس: «هما يومان، ذكرهما اللهُ في كتابه، الله أعلم بهما». فكره أن يقولَ في كتاب الله ما لا يعلم![٦].

وقال ابن جرير: حدثني يعقوب بن إبراهيم، حدثنا ابن عُليَّة، عن مهدي بن ميمون[٧]، عن الوليد بن مسلم[٨]، قال: جاء طَلْقُ بْنُ حبيبٍ[٩] إلى جُنْدُبِ بْنِ عبدالله؛ فسأله عن آية من القرآن؛ فقال:

---

(١) في الفتاوى (١٣/٣٧٢): «استكشاف علم كيفية الأب».
(٢) أبو يوسف الدورقي، ثقة. التقريب (٧٨١٢).
(٣) إسماعيل بن إبراهيم، ثقة حافظ. التقريب (٤١٦).
(٤) هو السختياني، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد. التقريب (٦٠٥).
(٥) تفسير الطبري (١/٨٠).
(٦) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٦) بهذا الإسناد.
(٧) الأزدي المِعْوَلي، ثقة. التقريب (٦٩٣٢).
(٨) ابن شهاب العنبري، أبو بشر الواسطي، ثقة. التقريب (٧٤٥٥).
(٩) صدوق عابد رمي بالإرجاء، التقريب (٣٠٤٠).

«أُحَرِّجُ عليك إن كنتَ مسلمًا لمَّا قمت عني!» أو قال: «أن تجالسني»[١].

وقال مالك[٢] عن يحيى بن سعيد[٣]، عن سعيد بن المسيَّب، أنه كان إذا سُئل عن تفسير آيةٍ من القرآن قال: «إنَّا لا نقول في القرآن شيئًا»[٤]. وقال الليث[٥]، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيَّب: إنَّه كان لا يتكلَّمُ إلا في المعلوم من القرآن[٦]. وقال شعبة، عن عمرو بن مرة، قال: سأل رجلٌ سعيدَ بْنَ المسيَّب عن آية من القرآن؛ فقال: «لا تسألني عن القرآن، وسَلْ مَن يزعُمُ أنَّه لا يخفى عليه منه شيء!» يعني عكرمة[٧]. وقال ابن شَوْذَب[٨]: حدثني يزيد بن أبي يزيد[٩]، قال: «كنَّا نسألُ سعيدَ بْنَ المسيَّب عن الحلال والحرام، وكان أعلمَ الناس، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سَكَتَ؛ كأن لم يسمع!»[١٠].

وقال ابن جرير: حدثني أحمد بن عبدة الضبّي[١١]، حدثنا

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٨٠).
(٢) ابن أنس.
(٣) هو الأنصاري، ثقة ثبت. التقريب (٧٥٥٩).
(٤) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٧٩) من طريق بن وهب، عن مالك به. وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٦) من طريق عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن الليث، عن يحيى بن سعيد، به.
(٥) ابن سعد، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور. التقريب (٥٦٨٤).
(٦) أخرجه ابن جرير (١/ ٧٩) من طريق بن وهب، عن الليث، به.
(٧) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٣٧٧)، وابن جرير في تفسيره (١/ ٨١) من طريق محمد بن جعفر غندر، عن شعبة، به.
(٨) عبدالله بن شوذب الخراساني، صدوق عابد. التقريب (٣٣٨٧).
(٩) الضُّبَعي، ثقة عابد وهم من لينه. التقريب (٧٧٩٣).
(١٠) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١/ ٨٠) من طريق ابن شوذب، به.
(١١) ثقة رمي بالنصب. التقريب (٧٤).

حماد بن زيد، حدثنا عبيدالله بن عمر[١] قال: «لقد أدركتُ فقهاءَ المدينة وإنهم ليعظِّمون القولَ في التفسير؛ منهم: سالِمُ بْنُ عبدالله[٢]، والقاسِمُ بْنُ محمد[٣]، وسعيدُ بن المسيَّب، ونافِعٌ[٤]»[٥].

وقال أبو عبيد: حدثنا عبدالله بن صالح[٦]، عن الليث، عن هشام بن عروة، قال: «ما سمعتُ أبي تأوَّلَ آيةً من كتاب الله قطُّ!»[٧].

وقال أيُّوبُ، وابنُ عون[٨]، وهشامٌ الدَّسْتوائي[٩]، عن محمد بن سيرين: سألتُ عَبِيدَة السَّلْمَانِي عن آية من القرآن؛ فقال: «ذهب الذين كانوا يَعْلَمون فيمَا أُنزل من القرآن؛ فاتَّقِ الله، وعليك بالسَّداد»[١٠].

---

(١) ابن حفص بن عاصم بن عمر، العمري المدني، ثقة ثبت. التقريب (٤٣٢٤).

(٢) ابن عمر بن الخطاب، أحد الفقهاء السبعة وكان ثبتًا عابدًا فاضلًا كان يُشبَّه بأبيه في الهدي والسمت. التقريب (٢١٧٦).

(٣) ابن أبي بكر الصديق، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه. التقريب (٥٤٨٩).

(٤) مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور. التقريب (٧٠٨٦).

(٥) تفسير الطبري (٧٩/١).

(٦) كاتب الليث بن سعد، صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة. التقريب (٣٣٨٨).

(٧) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٨) بهذا الإسناد.

(٨) عبدالله بن عون، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن. التقريب (٣٥١٩).

(٩) ثقة ثبت وقد رمي بالقدر. التقريب (٧٢٩٩).

(١٠) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٣٧٧) من طريق سلمة بن علقمة وابن عون، عن ابن سيرين، به. وأخرجه ابن جرير في تفسيره (٨٠/١) من طريق سفيان، عن هشام، عن ابن سيرين، به. ومن طريق ابن علية، عن أيوب وابن عون، عن ابن سيرين، به. وصححه الحافظ في "العجاب في بيان الأسباب" (١٩٩/١).

وقال أبو عبيد: حدثنا معاذ[١]، عن ابن عون، عن عبيدالله[٢] بن مسلم بن يسار، عن أبيه[٣]، قال: «إذا حدَّثْت عن الله فَقِفْ؛ حتى تنظرَ ما قبلَهُ وما بعدَهُ»[٤].

حدثنا هُشيم[٥]، عن مغيرة[٦]، عن إبراهيم[٧]، قال: «كان أصحابُنَا يتَّقون التفسيرَ، ويهابونَهُ»[٨].

وقال شعبة عن عبدالله بن أبي السَّفَر[٩] قال: قال الشَّعْبِيُّ: «والله ما من آية إلا وقد سَألتُ عنها، ولكنَّها الروايةُ عن الله!»[١٠].

وقال أبو عبيد: حدثنا هُشيم، أنبأنا عمر بن أبي زائدة[١١]، عن الشعبي، عن مسروق، قال: «اتَّقوا التفسيرَ؛ فإنَّما هو الروايةُ عن الله!»[١٢].

---

(١) ابن معاذ العنبري، ثقة متقن. التقريب (٦٧٤٠).

(٢) بالتصغير، كذا في جميع النسخ، وهو تصحيف، والصحيح: عبدالله بن مسلم بن يسار البصري، يروي عن أبيه، وعنه ابن عون، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (رقم ٣٢٠٨)، وابن أبي حاتم في الجرح التعديل (رقم ٧٥٩) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٣) مسلم بن يسار البصري، ثقة عابد. التقريب (٦٦٥٢).

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٧) بهذا الإسناد.

(٥) ابن بشير الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. التقريب (٧٣١٢).

(٦) ابن مقسم الضبي، ثقة متقن إلا أنه كان يدلس ولا سيما عن إبراهيم. التقريب (٦٨٥١).

(٧) ابن يزيد النخعي، ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا. التقريب (٢٧٠).

(٨) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٨) بهذا الإسناد. وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٢٢/٤) من طريق جرير بن عبدالحميد، عن المغيرة، به.

(٩) ثقة. التقريب (٣٣٥٩).

(١٠) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٨١/١) من طريق سعيد بن عامر، عن شعبة، به.

(١١) صدوق رمي بالقدر. التقريب (٤٨٩٧).

(١٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص٣٧٧) بهذا الإسناد.

فهذه الآثار الصحيحة، وما شاكَلَهَا عن أئمة السلف، محمولةٌ على تحرُّجِهِم عن الكلام في التفسير بما لا علم لهم به، فأما من تكلَّم بما يعلم من ذلك لغةً وشرعًا؛ فلا حرج عليه، ولهذا رُوي عن هؤلاء وغيرهم أقوالًا في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلَّموا فيما علموه، وسكتوا عمَّا جهلوه، وهذا هو الواجِبُ على كلِّ أحد، فإنه كما يجب السُّكوتُ عمَّا لا علم له به؛ فكذلك يجبُ القولُ فيما سُئل عنه ممَّا يعلمُهُ؛ لقوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ولِما جاءَ في الحديث المرويِّ من طُرُق: (مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ؛ أُلْجِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ)[(١)].

وقال ابن جرير: حدثنا محمد بن بشّار، حدثنا مؤمَّل[(٢)]، قال:

---

(١) أخرجه أحمد (٧٥٧١)، وأبو داود (٣٦٥٨)، وابن حبان (٩٥) من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.
وتابع حمادًا في روايته عن علي بن الحكم: عُمارةُ بْنُ زاذان. أخرجه أحمد (١٠٤٢٠)، وابن ماجه (٢٦١)، والترمذي (٢٦٤٩) وقال: "حديث حسن".
وخالفهما: عبد الوارث بن سعيد، فرواه عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة، به. أخرجه الحاكم (٣٤٥) من طريق أزهر بن مروان، به. وبه أعله ابن القطان في "الوهم والإيهام" (٤٢٥/٢)، لكن خالفه مسلم بن إبراهيم، فرواه عن سعيد، عن علي بن الحكم، عن رجل، عن عطاء، عن أبي هريرة، به. وتابعه مسدد عن سعيد به عند ابن عبدالبر في الجامع (رقم ١). قال الحاكم: "أخطأ فيه أزهر بن مروان... وقد جمعت الباب، وجدت جماعة ذكروا سماع عطاء من أبي هريرة، وهذا الإسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".
وللحديث شواهد كثيرة عن عبدالله بن عمرو، وابن عباس، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وابن مسعود، وعمرو بن عبسة، وطلق بن عليّ، وعبدالله بن عمر، وغيرهم. قال الإمام أحمد: "لا يصح في هذا شيء". ينظر: العلل المتناهية لابن الجوزي (٨٨/١)، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٢٥٢/١)، وتخريج أحاديث الإحياء للعراقي (٧٠/١)، والمداوي للغماري (٣٠١/٦).

(٢) ابن إسماعيل. تقدم.

حدثنا سفيان[١]، عن أَبي الزناد[٢]، قال: قال ابن عباس: "التفسيرُ على أربعةِ أوجُه: وجهٌ تعرفُهُ العربُ من كلامها، وتفسيرٌ لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسيرٌ يَعلَمُهُ العلماء، وتفسيرٌ لا يعلَمُهُ إلا اللهُ [تعالى ذكره]"[٣]. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ش: ثم ذكر الشيخ تحرُّجَ جماعةٍ من السلف من الصحابة والتابعين عن تفسير ما لا علم لهم به. فمن ذلك: ما روي أن أبا بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ سئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس: ٣١]؛ فقال: «أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني؛ إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم» وقال بأن إسناده منقطع، وإن صح هذا الخبر؛ فيقال بأنه قد سئل عنها فلم يعرف معناها؛ فهو ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ مع جلالة قدره وعلو مرتبته وعظيم منزلته غير محيط بكل معاني القرآن؛ فهناك كلمات تسمى غريبة قد تخفى حتى على بعض الصحابة؛ فروي أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ توقف في معنى الأبِّ، كما حصل لأبي بكر، وهما يعرفان أنه نبت، لكن جَهِلا نوعه؛ فالنباتات كثيرة.

فهذا يُعَدُّ من الكلمات التي اشتبهت على بعض الصحابة، لأنها ليست من الكلمات المشهورة عند العرب، وقد فسَّر الناسُ الأبَّ بعد ذلك؛ فقالوا: إن المراد به النبت الذي تأكله الدواب من الأعشاب؛ فالفاكهة في قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾ [عبس:٣١] ما ينبته الله للناس، والأب هو ما ينبته للدواب[٤].

فالله ذكر في هذه الآيات أنواعًا مما أخرجه تعالى للناس وأنواعًا مما تأكله الدواب.

---

(١) هو الثوري.
(٢) عبدالله بن ذكوان، ثقة فقيه. التقريب (٣٣٠٢).
(٣) سبق تخريجه (ص٣٣).
(٤) ينظر: لسان العرب (١/٢٠٤).

والقرآن يفسِّر بعضُه بعضًا؛ فهذه الآيات يفسرها قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ إِلَى الْأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ﴾ [السجدة: ٢٧]. فما يخرجه الله من الأرض من أنواع النبات والأشجار: منه ما هو مما يأكله الناس وينتفعون به قوتًا أو فاكهة، ومنه ما هو علف للدواب، كالأب، والقَضْب، الذي فُسِّر بالقت[١].

قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَائِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَاكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِأَنْعَامِكُمْ﴾ [عبس: ٢٤ ـ ٣٢].

وممن روي عنهم التحرج من الصحابة: ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ حبر الأمة، وترجمان القرآن؛ فقد سئل عن آية؛ فلم يقل بها، وتوقف.

وسأله سائل عن يوم كان مقداره ألف سنة المذكور في سورة السجدة؛ فذكر له ابن عباس أن السؤال يرد أيضًا عن يوم كان مقداره خمسين ألف سنة المذكور في سورة المعارج؛ ثم قال ابن عباس: هما يومان ذكرهما الله في كتابه، الله أعلم بهما. فأمسك عن بيان المراد بهذا وهذا.

وممن روي عنهم الامتناع عن تفسير القرآن من التابعين: سعيد من المسيب، وهذا محمول على أنه كان يخاف ويتحفظ ولا يتجرأ على تفسير بعض القرآن.

وعلى كل حال؛ فهذه الروايات التي تحكي لنا توقف بعض السلف عن تفسير القرآن إنما هي اجتهادات، وإلا ـ فكما تقدم ـ فإن الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ تلقوا التفسير؛ كما دل عليه الأثر عن أبي عبدالرحمٰن السلمي قال: «حدثنا الذين كانوا يُقرِئونَنَا القرآنَ؛ كعثمان بن عفان، وعبدالله بن مسعود وغيرهما: أنهم كانوا إذا تعلَّموا من النبي ﷺ عشرَ آياتٍ لم يجاوزوها حتى يتعلَّموا ما فيها من العلم والعمل»[٢].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١١٦/٢٤).

(٢) سبق تخريجه (ص٣٠).

وما أنزل القرآن إلا ليُعلم، ويُفهم، ويُتدبَّر، ويُتفقَّه، ويُعقل.

وقد وجه الشيخ ما نقل عن السلف من تحرجهم عن الكلام في التفسير؛ بأنه محمول على ما لا علم لهم به.

ولذا رويت عنهم أقوال في التفسير، ولا منافاة؛ لأنهم تكلموا فيما علموا، وسكتوا عما جهلوا؛ فإنه كما يجب السكوت عما لا علم له به؛ فكذلك يجب القول فيما سئل عنه مما يعلمه.

واستدل الشيخ لهذا بأثر ابن عباس الذي قال فيه بأن التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله.

وختم الشيخ بهذا الأثر العظيم الجامع رسالته، وما أحسنه من ختام.

فالذي تعرفه العرب من كلامها لا يحتاج إلى بيان، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، وعوام المسلمين لغتهم عربية، يعرفون معاني: الشمس، والسماء، والأرض، والماء والجبال.

ومن قرأ القرآن فمر بآيات، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾ [الغاشية: ١٧ ـ ٢٠]؛ فلن يحتاج إلى تفسير؛ فالآيات تدعوا إلى التأمل في آيات الله: في خلق الإبل، وفي رفع السماء، وفي نصب الجبال في سطح الأرض.

أما عندما يذكر المفسِّر ـ مثلًا ـ كلامًا عن الإبل، وكيف جعل الله خلقها بهذه الهيئة، لها أعناق طويلة، ولها أسنمة[1]، وسخرها الله تعالى للعباد؛ فهذا لا يعد تفسيرًا لمعنى الإبل، بل هو تذكير بمنافعها.

وأما التفسير الذي لا يعذر أحد بجهالته؛ فهو المعاني الشرعية التي يتعلق بها التكليف؛ فلا بد أن يعلم المخاطَب معنى العبادة.

---

(١) أسنمة: مفردها سنام، وسنام البعير والناقة أعلى ظهرها. ينظر لسان العرب (٣٠٦/١٢).

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: ٢١]، وأن يعرف المراد بالصلاة، ومعنى الزكاة، ومعنى الصيام.

فإذا قال الله ﷻ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣]؛ فلا بد أن يفهم المسلمون أن المراد بالصلاة: الصلوات الخمس، وأن المراد بالزكاة: الحق الواجب في الأموال.

وإذا قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]؛ فلا بد أن يعلموا أن المراد بالصيام هو الإمساك عن المفطرات في شهر رمضان.

وأما التفسير الذي يعلمه العلماء؛ فهو المعاني الخاصة؛ فخواص الناس هم الذين يعلمونها، مثل الأحكام المأخوذة من النصوص، والاستنباطات، والحِكم، والجمع بين النصوص عند التعارض، ونحو ذلك.

وأما التفسير الذي لا يعلمه إلا الله؛ فهي حقائق الغيب، المتعلقة بأسمائه، وصفاته، وباليوم الآخر، والمبدأ، والمعاد.

وبعد:

فمن قرأ هذه الرسالة بتمعُّنٍ؛ سيدرك قيمتها وما تضمنته من التأصيل الجليل في التفسير، وهي حقيقةٌ بالمراجعة وبالتأمُّل؛ لأنها متضمنة أصولًا وقواعد ومعانٍ جليلة.

وليس هذا بغريب؛ فكاتبها إمام هدى في كل العلوم الشرعية: تفسيرًا، وحديثًا، وفقهًا، وعقيدةً، وما يتبع ذلك.

والحمد لله رب العالمين الذي أعاننا على إتمام هذا الشرح، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

قائمة المصادر والمراجع

(أ)

١ ـ **اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر**، فهد الرومي، رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٦م.

٢ ـ **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٩٣/١٩٧٤م.

٣ ـ **الأحاديث المختارة**، الضياء المقدسي، تحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٠م.

٤ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، ابن حزم، تحقيق أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٥ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، الآمدي، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ دمشق ـ لبنان.

٦ ـ **الإرشاد إلى سبيل الرشاد**، أبو موسى الشريف البغدادي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.

٧ ـ **إرشاد الفحول**، الشوكاني، تحقيق أحمد عزو عناية، دمشق كفر بطنا، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٩م.

٨ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩.

٩ ـ **الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير**، محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة.

١٠ - **الإصابة في تمييز الصحابة**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥.

١١ - **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، محمد الأمين الشنقيطي، المطابع الأهلية، الرياض، ١٤٠٣.

١٢ - **الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية**، عمر البزار، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠.

١٣ - **إعلام الموقعين**، ابن قيم الجوزية، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣.

١٤ - **ألفية العراقي في علوم الحديث (التبصرة والتذكرة)**، زين الدين العراقي، تحقيق العربي الدائز الفرياطي، دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.

١٥ - **الأنوار الكاشفة**، المعلمي، المطبعة السلفية ومكتبتها، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦/١٩٨٦م.

(ب)

١٦ - **البحر الزخار (مسند البزار)**، أحمد بن عمرو البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبدالخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، الطبعة الأولى.

١٧ - **البحر المحيط في أصول الفقه**، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤/١٩٩٤م.

١٨ - **بدائع الفوائد**، ابن قيم الجوزية، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد.

١٩ - **البداية والنهاية**، ابن كثير، تحقيق عبدالله عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٧م.

٢٠ - **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

٢١ - **البدر المنير في تخريج الشرح الكبير**، ابن الملقن، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥/٢٠٠٤م.

٢٢ ـ **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦/١٩٥٧م.

٢٣ ـ **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة**، بن تيمية، تحقيق د. موسى سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى، ١٤١٥.

٢٤ ـ **بيان الوهم والإيهام**، ابن القطان الفاسي، تحقيق د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٧م.

٢٥ ـ **بيان تلبيس الجهمية (نقض التأسيس)**، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، ١٤٢٦.

(ت)

٢٦ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، المرتضى الزبيدي، دار الهداية.

٢٧ ـ **تاريخ الإسلام**، الذهبي، تحقيق بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

٢٨ ـ **التاريخ الكبير**، البخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر.

٢٩ ـ **تاريخ بغداد**، الخطيب البغدادي، تحقيق د بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠٢م.

٣٠ ـ **تاريخ دمشق**، بن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، ١٤١٥/١٩٩٥م.

٣١ ـ **تأويل مشكل القرآن**، بن قتيبة الدينوري، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢ ـ **التحبير في المعجم الكبير**، السمعاني، تحقيق منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٥/١٩٧٥م.

٣٣ ـ **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.

٣٤ ـ **تخريج أحاديث الكشاف**، جمال الدين الزيلعي، عبدالله بن عبدالرحمٰن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤.

٣٥ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، أبو الحجاج المزي، تحقيق عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية: ١٤٠٣/١٩٨٣م.

٣٦ ـ **تدريب الراوي**، السيوطي، تحقيق نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
٣٧ ـ **التدمرية**، ابن تيمية، تحقيق د. محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤٢١/٢٠٠٠م.
٣٨ ـ **تذكرة الحفاظ**، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٨م.
٣٩ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، القاضي عياض، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.
٤٠ ـ **التسهيل لعلوم التنزيل**، ابن جزي الكلبي الغرناطي، تحقيق د عبدالله الخالدي، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦.
٤١ ـ **التعريفات**، الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣م.
٤٢ ـ **التعليقات الحسان على صحيح بن حبان**، الألباني، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤/٢٠٠٣م.
٤٣ ـ **التعليق على القواعد المثلى**، عبدالرحمٰن البراك، إعداد عبدالله المزروع، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٣٢/٢٠١١م.
٤٤ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، بن حجر، تحقيق سعيد عبدالرحمٰن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت ـ عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥.
٤٥ ـ **تفسير القرآن العظيم**، بن كثير، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٢٠/١٩٩٩م.
٤٦ ـ **التفسير اللغوي للقرآن الكريم**، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٢.
٤٧ ـ **تفسير عبدالرزاق**، عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩.
٤٨ ـ **التفسير والمفسرون**، محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة.
٤٩ ـ **تقريب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
٥٠ ـ **التقرير والتحبير**، لابن أمير حاج، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٣/١٩٨٣م.

٥١ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، محمد بن عبدالغني بن نقطة، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨/١٩٨٨ م

٥٢ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٨٩م.

٥٣ ـ **التمهيد في أصول الفقه**، أبو الخطاب الكلوذاني، تحقيق مفيد محمد أبو عمشة، ومحمد بن علي بن إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٠٦/١٩٨٥م.

٥٤ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، بن عبدالبر، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧.

٥٥ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

٥٦ ـ **تهذيب التهذيب**، بن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦.

٥٧ ـ **تهذيب الكمال**، أبو الحجاج المزي، تحقيق د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠/١٩٨٠م.

٥٨ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب**، ابن خزيمة، تحقيق عبدالعزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤١٤/١٩٩٤م.

٥٩ ـ **توضيح مقاصد العقيدة الواسطية**، عبدالرحمٰن البراك، إعداد عبدالرحمٰن بن صالح السديس، دار التدمرية، الطبعة الثالثة، ١٤٣٢.

٦٠ ـ **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، عبدالرحمٰن بن ناصر السعدي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

(ث)

٦١ ـ **الثقات**، ابن حبان، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣/١٩٧٣.

(ج)

٦٢ ـ **جامع البيان في تأويل القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

٦٣ - **جامع البيان في تفسير القرآن**، محمد بن جرير الطبري، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر للطباعة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢/٢٠٠١م.

٦٤ - **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، العلائي، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧/١٩٨٦.

٦٥ - **جامع بيان العلم وفضله**، ابن عبدالبر، تحقيق أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤/١٩٩٤م.

٦٦ - **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، الخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣.

٦٧ - **الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون**، محمد عزيز بن شمس، وعلي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الثانية، شوال، ١٤٢٢.

٦٨ - **الجامع لعلوم الإمام أحمد**، جمع خالد الرباط، وسيد عزت عيد، دار الفلاح، الفيوم، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠/٢٠٠٩م.

٦٩ - **الجرح والتعديل**، ابن أبي حاتم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١/١٩٥٢م.

٧٠ - **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، بن تيمية، تحقيق: علي بن حسن، وعبدالعزيز بن إبراهيم، وحمدان بن محمد، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩/١٩٩٩م.

٧١ - **جهود المحدثين في بيان علل الحديث**، علي الصياح، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية.

٧٢ - **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، محي الدين القرشي، تحقيق مير محمد كتب خانه، كراتشي.

(ح)

٧٣ - **حادي الأرواح إلى بلا الأفراح**، ابن قيم الجوزية، مطبعة المدني، القاهرة

٧٤ - **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم الأصبهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

(خ)

٧٥ ـ **الخصائص**، بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٧٦ ـ **خطبة الحاجة**، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠.

(د)

٧٧ ـ **الدر المنثور**، السيوطي، دار الفكر، بيروت.

٧٨ ـ **درء تعارض العقل والنقل**، بن تيمية، تحقيق د محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١١/١٩٩١م.

٧٩ ـ **دراسات في فقه اللغة**، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى ١٣٧٩/١٩٦٠م.

٨٠ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة، بيروت.

٨١ ـ **دقائق التفسير**، ابن تيمية، تحقيق د. محمد السيد الجليند، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٤.

٨٢ ـ **دلائل النبوة**، البيهقي، تحقيق عبدالمعطى قلعجي، دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٨م.

٨٣ ـ **الديباج المذهب**، ابن فرحون، تحقيق د محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

(ذ)

٨٤ ـ **ذكر ما يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، الذهبي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤١٠/١٩٩٠م.

٨٥ ـ **ذيل طبقات الحنابلة**، بن رجب الحنبلي، تحقيق د عبدالرحمٰن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان ـ الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥/٢٠٠٥م.

(ر)

٨٦ ـ **رسائل بن حزم**، بن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٨٧ ـ **الرسالة**، الإمام الشافعي، تحقيق أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٨/١٩٤٠م.

٨٨ ـ **روضة الناظر وجنة المناظر**، ابن قدامة المقدسي، مؤسسة الريّان، الطبعة الثانية، ١٤٢٣/٢٠٠٢م.

(ز)

٨٩ ـ **زاد المعاد**، ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥/١٩٩٤م.

(س)

٩٠ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٢.

٩١ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، الألباني، مكتبة المعارف، المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢/١٩٩٢م.

٩٢ ـ **السنة**، ابن أبي عاصم (ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠.

٩٣ ـ **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٩٤ ـ **سنن ابن ماجه**، أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.

٩٥ ـ **سنن الترمذي**، أبو عيسى الترمذي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

٩٦ ـ **سنن الدارمي**، الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

٩٧ ـ **سنن سعيد بن منصور**، أبو عثمان سعيد بن منصور، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٢م.
٩٨ ـ **السنن الكبرى**، البيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤/٢٠٠٣م.
٩٩ ـ **السنن الكبرى**، النسائي، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١/٢٠٠١م.
١٠٠ ـ **سنن النسائي**، أبو عبدالرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦/١٩٨٦م.
١٠١ ـ **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥.

(ش)

١٠٢ ـ **شرح السنة**، الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣/١٩٨٣م.
١٠٣ ـ **شرح العقيدة الأصبهانية**، ابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٠.
١٠٤ ـ **شرح العقيدة التدمرية**، عبدالرحمٰن البراك، إعداد عبدالرحمٰن السديس، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٣٤/٢٠١٣م.
١٠٥ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعبدالله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧/١٩٩٧م.
١٠٦ ـ **شرح الموطأ**، محمد بن عبدالباقي الزرقاني، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤/٢٠٠٣م.
١٠٧ ـ **شرح تنقيح الفصول**، شهاب الدين القرافي، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣/١٩٧٣م.
١٠٨ ـ **شرح حديث النزول**، بن تيمية، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٧/١٩٧٧م.

١٠٩ ـ **شرح صحيح مسلم**، أبو زكريا يحيي بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢.

١١٠ ـ **شرح علل الترمذي**، ابن رجب، تحقيق د. همام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٧م.

١١١ ـ **شرح مختصر الروضة**، نجم الدين الطوفي، تحقيق عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧/١٩٨٧م.

١١٢ ـ **شرح مشكل الآثار**، الطحاوي، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى، ١٤١٥/١٤٩٤م.

١١٣ ـ **شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية**، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.

١١٤ ـ **شعب الايمان**، البيهقي، تحقيق د عبدالعلي عبدالحميد حامد، ومختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣/٢٠٠٣م.

١١٥ ـ **الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية**، مرعي الكرمي، تحقيق نجم عبدالرحمٰن خلف، دار الفرقان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤.

(ص)

١١٦ ـ **الصحاح**، الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧/١٩٨٧م.

١١٧ ـ **صحيح ابن حبان**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٨م.

١١٨ ـ **صحيح البخاري**، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢.

١١٩ ـ **صحيح بن خزيمة**، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤/٢٠٠٣م.

١٢٠ ـ **الصواعق المرسلة**، ابن قيم الجوزية، تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨.

(ض)

١٢١ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨/١٩٨٨م.

(ط)

١٢٢ ـ **طبقات الحنابلة**، محمد بن أبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

١٢٣ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين السبكي، تحقيق د. محمود محمد الطناحي، و د. عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣.

١٢٤ ـ **الطبقات الكبرى**، ابن سعد، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

١٢٥ ـ **طبقات المفسرين**، محمد بن علي الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٦ ـ **طبقات المفسرين**، السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦.

(ع)

١٢٧ ـ **العجاب في بيان الأسباب**، بن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالحكيم محمد الأنيس، دار بن الجوزي.

١٢٨ ـ **العدة في أصول الفقه**، أبو يعلى الفراء، تحقيق د أحمد بن علي بن سير المباركي، الثانية ١٤١٠/١٩٩٠م.

١٢٩ ـ **العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية**، ابن عبدالهادي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي، بيروت.

١٣٠ ـ **علل الحديث**، ابن أبي حاتم، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد و د. خالد بن عبدالرحمٰن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧/٢٠٠٦م.

١٣١ ـ **العلل الكبير**، الترمذي، ترتيب أبو طالب القاضي، تحقيق صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

١٣٢ ـ **العلل المتناهية**، بن الجوزي، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣.

١٣٣ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥/١٩٨٥م.

١٣٤ ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، بن الوزير، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٥/١٩٩٤م.

(غ)

١٣٥ ـ **غريب القرآن**، بن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨/١٩٧٨م.

(ف)

١٣٦ ـ **الفتاوى الكبرى**، بن تيمية، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨/١٩٨٧م.

١٣٧ ـ **فتاوى بن الصلاح**، عثمان بن الصلاح، تحقيق د. موفق عبدالله عبدالقادر مكتبة العلوم والحكم، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧.

١٣٨ ـ **فتح الباري**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩.

١٣٩ ـ **فتح الباري**، ابن رجب الحنبلي، جماعة من المحققين، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

١٤٠ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤.

١٤١ ـ **فتح المغيث**، السخاوي، تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤/٢٠٠٣م.

١٤٢ ـ **الفتوى الحموية**، بن تيمية، تحقيق د. حمد بن عبدالمحسن التويجري، دار الصميعي، الرياض، الطبعة الثانية ١٤٢٥/٢٠٠٤م.

١٤٣ ـ **الفرائض**، عبدالكريم اللاحم، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١.

١٤٤ ـ **الفرق بين الفرق**، البغدادي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١٤٥ ـ **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**، بن تيمية، تحقيق د. عبدالرحمٰن بن عبدالكريم اليحيى، دار الفضيلة، الرياض.

١٤٦ ـ **الفروسية المحمدية**، بن قيم الجوزية، تحقيق زائد بن أحمد النشيري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨.

١٤٧ ـ **الفروق اللغوية**، العسكري، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

١٤٨ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، بن حزم الأندلسي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٤٩ ـ **الفصول في الأصول**، أحمد بن علي الجصاص، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤/١٩٩٤م

١٥٠ ـ **فصول في أصول التفسير**، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية، ١٤٢٣.

١٥١ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**، الشوكاني، تحقيق عبدالرحمٰن يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧.

١٥٢ ـ **فضائل الصحابة**، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣/١٩٨٣م.

١٥٣ ـ **فضائل القرآن**، أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى،/١٤١٥/١٩٩٥م.

(ق)

١٥٤ ـ **القاموس المحيط**، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦/٢٠٠٥م.

١٥٥ ـ **القواعد الحسان**، السعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/١٩٩٩م.

(ك)

١٥٦ ـ **الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (نونية ابن القيم)**، دار عالم الفوائد، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨.

١٥٧ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، عبدالله بن عدي، تحقيق، عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض، عبدالفتاح أبو سنة، الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٧م.

١٥٨ ـ **كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة**، محمد بن مالك المعافري، تحقيق محمد عثمان الخشت، مكتبة الساعي، الرياض.

١٥٩ ـ **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي**، علاء الدين البخاري، دار الكتاب الإسلامي.

١٦٠ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، العجلوني الدمشقي، تحقيق: عبدالحميد بن هنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

١٦١ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، حاجي خليفة، مكتبة المثنى ـ بغداد، ١٩٤١م.

١٦٢ ـ **الكفاية في علم الرواية**، الخطيب البغدادي، تحقيق أبي عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة النبوية.

(ل)

١٦٣ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، السيوطي، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧/١٩٩٦م.

١٦٤ ـ **لسان العرب**، ابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤.

١٦٥ ـ **لسان الميزان**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

١٦٦ ـ **اللمع في أصول الفقه**، أبو اسحاق الشيرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤/٢٠٠٣م.

(م)

١٦٧ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، محمد بن محمد بن الاثير الكاتب، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠.

١٦٨ ـ **مجمع الزوائد**، الهيثمي، تحقيق حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤/١٩٩٤م.

١٦٩ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، جمع وترتيب ابن قاسم، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

١٧٠ ـ **المحرر الوجيز**، عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق جماعة من المحققين، وزارة الأوقاف القطرية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨.

١٧١ ـ **مختصر التحرير شرح الكوكب المنير**، ابن النجار الحنبلي، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨/١٩٩٧م.

١٧٢ ـ **مختصر الصواعق المرسلة**، ابن قيم الجوزية، تحقيق د. الحسن بن عبدالرحمٰن العلوي، أضواء السلف، الرياض.

١٧٣ ـ **مدارج السالكين**، ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٦/١٩٩٦م.

١٧٤ ـ **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي**، أحمد بن محمد الغماري، دار الكتبي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٧٥ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**، البيهقي، تحقيق د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

١٧٦ ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، عبدالقادر بن بدران، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١.

١٧٧ ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جلال الدين السيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ـ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨م.

١٧٨ ـ **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبدالله النيسابوري الحاكم، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١/١٩٩٠م.

١٧٩ ـ **المستدرك على الفتاوى**، بن تيمية، جمع محمد بن عبدالرحمٰن بن قاسم، الطبعة الأولى، ١٤١٨.

١٨٠ ـ **المسودة في أصول الفقه**، آل تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي.
١٨١ ـ **المسند**، أبو يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم، دار المأمون، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤.
١٨٢ ـ **المسند**، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١/٢٠٠١م.
١٨٣ ـ **مسند الشاميين**، الطبراني، تحقيق حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥/١٩٨٤م.
١٨٤ ـ **مسند الطيالسي**، أبو داود الطيالسي، تحقيق د محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩/١٩٩٩م.
١٨٥ ـ **مسند علي بن الجعد**، أبو الحسن علي بن الجعد الجوهري البغدادي، تحقيق عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠/١٩٩٠م.
١٨٦ ـ **المصنف**، عبدالرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣.
١٨٧ ـ **المصنف في الأحاديث والآثار**، أبو بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.
١٨٨ ـ **المطلع على ألفاظ المقنع**، شمس الدين البعلي، تحقيق محمود الأرناؤوط، وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣/٢٠٠٣م.
١٨٩ ـ **المعجم الأوسط**، الطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.
١٩٠ ـ **المعجم المفهرس**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد شكري الميداني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨م.
١٩١ ـ **المعجم الكبير**، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
١٩٢ ـ **معرفة أنواع علوم الحديث**، بن الصلاح، تحقيق عبداللطيف الهميم ـ ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣/٢٠٠٢م.
١٩٣ ـ **معرفة القراء الكبار**، الذهبي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧/١٩٩٧م.

١٩٤ ـ **المعرفة والتاريخ**، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١/١٩٨١م.
١٩٥ ـ **المغني**، ابن قدامة المقدسي، تحقيق عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو، دار هجر.
١٩٦ ـ **معرفة علوم الحديث**، الحاكم النيسابوري، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧/١٩٧٧م.
١٩٧ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، بن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
١٩٨ ـ **المغني عن حمل الأسفار**، أبو الفضل العراقي، تحقيق أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض، ١٤١٥/١٩٩٥م.
١٩٩ ـ **المفردات غريب القرآن**، الأصفهاني، تحقيق صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢.
٢٠٠ ـ **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر**، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧.
٢٠١ ـ **المقاصد الحسنة**، السخاوي تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥/١٩٨٥م.
٢٠٢ ـ **مقالات الإسلاميين**، أبو الحسن الأشعري، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦/٢٠٠٥م.
٢٠٣ ـ **مقايس اللغة**، ابن فارس، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩/١٩٧٩م.
٢٠٤ ـ **مقدمة في أصول التفسير**، ابن تيمية، تحقيق د. عدنان زرزور، دار القرآن الكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧١م.
٢٠٥ ـ **الملل والنحل**، الشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤.
٢٠٦ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، بن قيم الجوزية، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠/١٩٧٠م.
٢٠٧ ـ **مناقب الإمام أحمد**، بن الجوزي، تحقيق د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، الطبعة الثانية، ١٤٠٩.
٢٠٨ ـ **منهاج السنة**، ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، أشرفت على طباعته جامعة الإمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٦.

٢٠٩ ـ **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**، د عبدالكريم نملة، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى: ١٤٢٠/١٩٩٩م

٢١٠ ـ **الموضوعات**، ابن الجوزي، تحقيق عبدالرحمٰن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة النبوية، الطبعة الأولى.

٢١١ ـ **موطأ مالك**، مالك بن أنس، محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، الطبعة الأولى ١٤٢٥/٢٠٠٤م.

٢١٢ ـ **موقف ابن تيمية من الأشاعرة**، عبدالرحمٰن المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥/١٩٩٥م.

٢١٣ ـ **ميزان الاعتدال**، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢/١٩٦٣م

(ن)

٢١٤ ـ **النبوات**، ابن تيمية، تحقيق عبدالعزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠/٢٠٠٠م.

٢١٥ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ابن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١/٢٠٠٠م.

٢١٦ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته: بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، الزيلعي، تحقيق محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٨/١٩٩٧م.

٢١٧ ـ **نظم المتناثر من الحديث المتواتر**، محمد بن أبي الفيض الكتاني، تحقيق شرف حجازي، دار الكتب السلفية، مصر، الطبعة الثانية.

٢١٨ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، بن حجر، تحقيق ربيع المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

٢١٩ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**، ابن الأثير، تحقيق محمود الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩/١٩٧٩م.

(هـ)

٢٢٠ ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

الفهرس التفصيلي

الموضوع	الصفحة
أهمية هذه الرسالة رغم صِغر حجمها	٥
إمامة المصنِّف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في علم التفسير	٩
أهمية علم التفسير	١١
تميُّز بعض الصحابة في علم التفسير	١١
مناهج المفسرين	١١
معنى التفسير لغةً وشرعًا	١٢
الأصول الصحيحة لعلم التفسير	١٣
مراعاة اللغة والمراد والسياق لفهم الكلام	١٣
طريقة تدبر القرآن	١٣
خطبة الحاجة من جوامع الكلم التي اختُص بها النبي عليه الصلاة والسلام	١٥
عادة المصنف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في افتتاح مصنفاته ورسائله	١٦
الأسباب الباعثة على تأليف هذه الرسالة	١٧
ضابط العلم الصحيح النافع	١٨
وجوب معرفة قواعد التفسير الصحيحة بسبب اختلاف الطوائف	١٨
أفضل كتب التفسير	٢٠
الأخبار الإسرائيلية وأقسامها	٢١
مدار معارف القرآن	٢٦
الصدق والعدل في أحكام القرآن وأخباره	٢٧
الهدى والفلاح في اتباع القرآن	٢٧
القرآن نور وروح	٢٨

الموضوع	الصفحة
طريقة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في تعلم القرآن	٣٠
تعليم النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ ما يحتاجون بيانه	٣٢
الردّ على من زعم أنَّ في القرآن ما لا يُفهم معناه	٣٥
تعريف التدبر والتفكر	٣٦
قلة اختلاف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في التفسير مقارنة مع التابعين وغيرهم	٣٨
تلقي التابعين التفسير من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على سبيل الإجمال	٤٠
سبب تميُّز مجاهد بن جبر ـ رحمه الله ـ في علم التفسير	٤٢
الاختلاف نوعان: تنوع وتضاد	٤٦
الأسماء ثلاثة أنواع: مترادفة، ومتكافئة، ومتباينة	٤٧
تفسير الصراط	٥٤
الصراط ما جَمع خمسة أوصاف	٥٧
التفسير بالمثال وبذكر أحد أفراد العام	٥٩
التفسير بذكر سبب النزول من صور التفسير بالمثال	٦٤
قاعدة: العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	٦٥
معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية	٦٥
سبب النزول يراد به أمران	٦٧
ذكر الصحابي سبب النزول هل يجرى مجرى المسند المرفوع؟	٦٨
إذا روي عن الصحابة أكثر من سبب لنزول الآية	٦٩
اختلاف التنوع يكون لتنوع الأسماء والصفات ولذكر بعض أنواع المسمَّى	٧٠
اللفظ المشترك من أسباب اختلاف التنوع	٧١
معنى المشترك والمتواطئ	٧٢
حالات حمل المشترك اللفظي على معانيه جميعًا	٧٣
الأصل في اللفظ المتواطئ أنه يُحمل على العموم	٧٣
من اختلاف التنوع: التفسير بالألفاظ المتقاربة	٧٤
ذكر بعض أمثلة التفسير بالألفاظ المتقاربة	٧٧
ترجيح مذهب تضمين الفعل على مذهب إنابة الحروف	٧٨
ذكر أمثلة في تضمين فعل محذوف	٧٨

الموضوع	الصفحة
الفرق بين الشك والريب	٧٩
الفرق بين الكتاب والقرآن	٨٠
تفسير كلمة تُبْسل وأُبْسلوا	٨٢
جمع كلام السلف وعبارتهم مما يعين على فهم التفسير	٨٢
وجود اختلاف التضاد بين السلف وقلته بالنسبة لما اتفق عليه	٨٣
كلما اشتدت الحاجة إلى شيء كان ميسرًا شرعًا وقدرًا	٨٤
اختلاف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ في مسائل قليلة ونادرة في الفرائض	٨٥
الأسباب الثلاثة المجملة للاختلاف بين العلماء	٨٧
حالات اختلاف التضاد	٩٢
التفسير بالمنقول والتفسير بالمعقول	٩٢
نوعا التفسير بالمنقول	٩٢
أمثلة مما لا فائدة فيه ولا حاجة للناس إليه من أقوال المفسرين	٩٣
الفرق بين قول الصحابي وقول التابعي في التفسير.	٩٥
معنى قول الإمام أحمد: التفسير والملاحم والمغازي ليس لها إسناد	١٠١
أعلم الناس بالمغازي أهل الشام	١٠٢
أعلم الناس بالتفسير أهل مكة	١٠٢
تعريف المرسَل وحكم مرسَل الصحابي	١٠٥
الفرق بين التواطؤ والاتفاق	١٠٦
الكذب: إما أن يكون عمدًا، أو خطأً	١٠٦
قاعدة منهجية في معرفة صحة بعض الأخبار المتعددة الطرق	١٠٦
عدالة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وصحّة ما رووه إن صحَّ الطريق إليهم	١٢٠
خبر الواحد إذا تلقَّته الأمة بالقبول يفيد العلم	١٢١
تعريف الحديث المتواتر وحديث الآحاد وأنواعه	١٢١
تقسيم حديث الآحاد إلى صحيح وضعيف وحسن	١٢١
أول مَن قسَّم الحديث إلى صحيح وضعيف وحسن	١٢٢
اتفاق الأئمة الأربعة وأصحابهم على حجية خبر الواحد والأدلة على ذلك	١٢٢
الإجماع لا بدَّ أن يكون له مستند من الكتاب أو السنة	١٢٣

الموضوع	الصفحة
الإجماع المعتبر هو إجماع أهل الفن المتقنين له	١٢٣
قبول رواية الضعيف للاستشهاد والاعتبار، وردُّ رواية الثقة للغلط	١٢٤
نماذج من أغلاط الأثبات الثقات	١٢٤
رواية الحديث وقبوله بين أهل الكلام وطائفة من أهل الحديث	١٢٩
الموازنة بين تفسير الثعلبي والواحدي والبغوي	١٣٠
أهمية علم المصطلح لتميز المنقولات والمرويات	١٣٠
الرجوع إلى أئمة الحديث في التصحيح والتضعيف مع معرفة مراتبهم تساهلًا وتشدُّدًا	١٣١
سببا الاختلاف والغلط في التفسير بالدراية والاستنباط	١٤٢
السبب الأول: الغلط في الدليل والمدلول	١٤٢
السبب الثاني: الغلط في المدلول	١٤٢
الواجب تفسير الكلام بما يدل عليه اللسان مع مراعاة المتكلم به	١٤٣
المبتدعة ومتعصبة المذاهب يعتقدون ثم يستدلون	١٤٣
المقارنة بين أهل التعطيل وأهل التحريف من المفوضة	١٤٤
الاستدلال بما لم يدل عليه الدليل هو خطأ في الدليل لا في المدلول	١٤٤
طوائف المبتدعة أخطأت في الدليل والمدلول الذي اعتقدوه	١٤٥
أصول المعتزلة الخمسة	١٤٥
عقيدة متأخري الشيعة والرافضة في الصفات والقدر	١٤٥
تفسير المبتدعة النصوص بما يوافق أو بما لا يتعارض مع مذهبهم	١٥٠
تحريف المبتدعة جملة من النصوص وتأويلها وذكر أمثلة	١٥٠
استقامة أهل السنة والأخذ بجميع النصوص ورد المتشابه إلى المحكم	١٥١
أخذ الفرق الضالة ما يوافق هواها من النصوص والإعراض عما خالفها	١٥٢
كتاب "الكشَّاف" وتقريره لمذهب المعتزلة في الصفات والقدر	١٥٢
فتح المتكلمين باب التأويل للرافضة ثم للقرامطة والباطنية	١٥٢
طريقة حكيمة ومحكمة في مناظرة أهل البدع	١٥٣
نماذج من تفسير الرافضة	١٥٣
نماذج من تفسير الصوفية	١٥٣

الموضوع	الصفحة
موازنة بين تفسير الزمخشري "الكشَّاف" وتفسير ابن عطية	١٥٧
من أتى بتفسير خالف فيه الصحابة فهو مبتدع والدليل على ذلك	١٥٨
ظهور أثر بدع المخالفين في شروح الحديث وفي اللغة	١٥٨
تفسير القرآن بالقرآن	١٦١
تفسير ابن كثير وأضواء البيان من أهم ما صنف في تفسير القرآن بالقرآن	١٦١
تفسير القرآن بالسنة	١٦١
تفسير القرآن بأقوال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ	١٦٩
الأخبار الإسرائيلية تذكر للاستشهاد لا للاعتقاد	١٧٠
أقسام الأخبار الإسرائيلية	١٧٠
غالب الروايات الإسرائيلية لا تفيد شيئًا وذكر أمثلة	١٧٠
تفسير القرآن بأقوال التابعين	١٧٤
ذِكر مفسِّري التابعين	١٧٥
اختلاف مفسِّري التابعين في تفسير القرآن	١٧٦
وجوب اتباع الحجة إذا اختلف أهل التفسير	١٧٦
التفسير بمجرد الرأي والظن من القول على الله بغير علم	١٧٩
أصول التفسير الخمسة	١٨١
تحذير طلاب المدارس في الامتحانات من التفسير بالظن والتخرص	١٨١
من رمى محصَنًا بالزنا ولم يأت بالشهداء فهو كاذب ولو كان المقذوف قد زنى	١٨٢
تحرج أبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ عن تفسير بعض كلمات القرآن	١٩٠
تحرُّج ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عن تفسير اليوم الذي مقداره ألف سنة	١٩١
امتناع سعيد بن المسيب عن تفسير بعض القرآن	١٩١
توجيه ما نقل عن السلف من تحرجهم عن التفسير	١٩١
معنى قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ التفسير على أربعة أوجه	١٩٢
نصيحة شيخنا بالاعتناء بهذه المقدمة لما فيها من معان جليلة	١٩٣

الفهرس الإجمالي

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
مقدّمةُ الشارح	٩
خطبة الحاجة	١٥
السَّبَبُ الباعِثُ على تأليفِ الرّسالة	١٧
حاجةُ الأُمَّةِ إلى فَهْمِ القرآن	٢٣
بيانُ الرسولِ معاني القُرآنِ لأصحابِهِ	٣٠
دلالةُ العادةِ على امتناعِ إعراضِ الصحابة عن تعلُّمِ معاني القرآن	٣٨
تلقّي التابعين التفسيرَ من الصحابة	٤٠
اختلافُ السَّلَفِ في التفسيرِ قليلٌ وغالبُهُ اختلافُ تنوُّعٍ	٤٤
اختلافُ الجوابِ بحسب مقصودِ السائل	٥١
مِن اختلافِ التنوُّعِ: ما يكونُ لاختلافِ العباراتِ عن معنًى واحدٍ	٥٤
مِن اختلافِ التنوُّعِ: ذِكر كلِّ مِن المختلِفَيْن بعضَ أفرادِ العامّ	٥٨
مِن طُرُقِ البيانِ: التفسيرُ بالمثال، ومنه: ذِكْرُ سببِ النُّزُولِ	٦٢
معنى قولِ السَّلَفِ: نَزَلَتِ الآيةُ في كذا	٦٧
تلخيصُ ما تقدَّمَ مِن الكَلامِ في اختلافِ التنوُّعِ	٧٠
مِن أسبابِ الخلافِ: أن يكونَ اللفظُ محتمِلًا للأمرين	٧١
مِن أنواعِ الاختلافِ: التعبيرُ عن المعنى بألفاظٍ متقارِبة	٧٤
ليس كلُّ اختلافِ السَّلَفِ خلافَ تنوُّعٍ؛ بل منه اختلافٌ محقَّقٌ	٨٣
الاختلافُ في بعضِ مسائلِ الفرائضِ لا يُوجِبُ رَيبًا في جمهُورِهَا	٨٥
مِن أسبابِ اختلافِ العلماء	٨٧

الموضوع	الصفحة
المستَنَدُ في التفسيرِ: إمَّا نقلٌ مُصدَّقٌ، أو استدلالٌ محقَّقٌ	٩٠
التفصيلُ فيما نُقل عن بني إسرائيل	٩٥
ما يُحتاج إليه من التفسير بالمنقول تمكنُ معرفةُ الصحيحِ منه	٩٧
تفصيلُ القولِ في المراسيل	١٠٤
الأمورُ التي يُستَدلُّ بها على صدْقِ الخبر	١٠٩
النَّاسُ في روايةِ الحديثِ والحُكمِ عليه طرفان ووَسَطٌ	١٢٦
النوع الثاني من سَبَبي الاختلافِ، والغلطُ في ذلك مِن جهتَيْن	١٣٢
ما يَظهرُ به فسادُ تفسيرِ أهلِ البدع لنصوصِ القرآنِ والحديث، وذكْرُ نماذِجَ من تفسيراتِهم	١٤٧
موازنةٌ بين تفسيرِ السَّلَفِ وتفسيرِ مَن جاء بعدهم، وبين كُتُبِ التفسيرِ بالمأثور والتفسيرِ بالرأي	١٥٥
أفضلُ الطُرُقِ لتفسيرِ القرآن	١٥٩
منزلةُ الصحابةِ في التفسير	١٦٣
منزلةُ تفسيرِ التابعين للقرآن	١٧٢
حكمُ التفسيرِ بمجرَّدِ الرَّأي	١٧٧
تحرُّجُ السَّلفِ عن تفسير القرآن بما لا علم لهم به	١٨٣
قائمة المصادر والمراجع	١٩٤
الفهرس التفصيلي	٢١٣
الفهرس الإجمالي	٢١٩